A
956.92044
F157h

الحرب اللبنانية

(أسباب ونتائج)

عدنان فحص

B.U.C. - LIBRARY
5 MAY 1994
RECEIVED

دار الحسام
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

ص ب ١٤/٥٣٩٢

* الحرب اللبنانية (أسباب ونتائج)

* عدنان فحص

* الطبعة الأولى، تشرين أول ١٩٩١

* جميع الحقوق محفوظة

دار المسلم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

ص ب ١٤/٥٣٩٢

مقدمة الناشر

ستة عشر عاماً كان لبنان غارقاً في الفوضى وبانعدام وجود السلطة المركزية إلا فيما عدا الوجود الشكلي اللازم لمؤسساته الدستورية التي انقسمت بدورها بين شرعية ولا شرعية، وبعض الخدمات الاجتماعية كتأمين ساعات محدودة من التيار الكهربائي والندر اليسير من قطرات المياه فضلاً عن وسائل إعلامية معدومة العافية تحاول الاستماتة بإمكانيات متواضعة جداً لتثبت وجود الدولة والسلطة المركزية، بينما حلت الميليشيات المحلية مكان السلطة وأخذت تدير شؤون مناطقها وكأنها دويلة قائمة بحد ذاتها ولم يكتف هذا النوع من الحكم على الصعيد الداخلي والمناطقي بل تعداه بإنشاء «سفارات» في الخارج ومكاتب تمثيلية إعلامية كانت تعبر عن وجهة نظر هذا الطرف أو ذاك بالأمور السياسية بل تخطت «وجهة النظر» هذه لتشمل لاحقاً صفقات مختلفة من ضمنها تأمين سير خط بحري من الخارج إلى الشواطىء اللبنانية كلٌ حسب سيطرته على هذا المرفأ أو ذاك كل ذلك على حساب الدولة المحتضرة.

وفيما يمكن أن تعتبر أسباب الحرب الداخلية اللبنانية إقليمية كما هي داخلية محلية متوارثة منذ القدم فلم يكن لها أن تنتهي دون التوصل بين الأطراف المحلية إلى اتفاق في شأن القضايا الداخلية الجوهرية التي اختلف فيها اللبنانيون أنفسهم، كالهوية الوطنية والتوجه الخارجي والطائفية في الشؤون السياسية وتقاسم السلطة.

عرف «ميثاق ٤٣» الوطني لبنان أنه بلد «عربي الوجه» ولم يعرفه صراحة أنه بلد عربي لأن قسماً من اللبنانيين عام ١٩٤٣ كانوا غربيي النزعة والولاء وانكروا عروبة لبنان التي التصقت به عبر سني التاريخ الطويلة من وجوده.

وكان تحديد هذه الهوية والانتماء سبباً آخر للاختلاف خلال فترة الانتداب الفرنسي. برز هذا الخلاف بشكل حاد إذ طالب القسم الأكبر من اللبنانيين بالاستقلال التام وإنشاء دولة لبنان العربي المستقل الحر السيد بينما عارضه قسم آخر نادى باستمرار الانتداب الفرنسي وبارتباط لبنان السياسي والحضاري والثقافي بالغرب. جاء ميثاق الـ٤٣ ليخلق الصيغة الوسط بين الفئتين من اللبنانيين إذ نادى بحياد لبنان بين الشرق (العرب وسوريا تحديداً) وبين الغرب (أوروبا وفرنسا بالتحديد) كما أن لبنان لن يكون مقراً ولا ممراً لقوى الاستعمار وللامبريالية.

وعلى الرغم أن المادة ٩٥ من الدستور اللبناني نصت على أن توزيع المناصب السياسية والادارية بين الطوائف اللبنانية هو إجراء مؤقت، فإن هذا المؤقت أضحى لغاية اليوم وقبل إبرام اتفاقية الطائف بمثابة الدائم الذي يطالب المسلمون وهم المجحَفون من جراء تنفيذ هذه المادة بإلغائه وباعتماد لمساواة بالحقوق والواجبات لكل اللبنانيين، فإن المسيحيين بالمقابل اعتبروا هذه المادة حقاً تاريخياً لا يجوز تعديلها أو المساس بها لأن أي تعديل فيها يخل بالتوازنات المحلية ويفقدهم الاطمئنان والأمان.

لذا انبثقت مظالم داخل لبنان كانت مهيأة للانفجار بعد تمسك الفريق المسيحي بالامتيازات وعدم التخلي عن أي «حق» من «حقوقه بها»!. نهاية المطاف لكل هذه الصراعات كانت الحرب اللبنانية التي واكبته حتى مطلع هذا العام، حيث أوقد نارها الكثير من التدخلات الأجنبية وبالذات العنصر الإسرائيلي الذي رأى دوره قد حان لتقسيم الوطن العربي بالكامل بتجزأة وتقسيم لبنان النموذج بالتعايش والخلق والابداع.

كتاب «الحرب اللبنانية، أسباب ونتائج» يروي بالأرقام والشواهد الحسية أسباب هذه الحرب والثمن الباهظ الذي دفعه اللبنانيون لفاتورتها.

كما يستعرض مواقف كل القوى السياسية والروحية والاقتصادية التي واكبت بمواقفها وتعليقاتها وبياناتها كل محطة من محطاتها وكذلك وثائق تلك المرحلة حتى الوصول إلى توقيع اتفاقية الطائف البداية المرجوة لقلب هذه الصفحة الطويلة السوداء من تاريخ لبنان.

مقدمة المؤلف

هذا البحث عبارة عن دراسة موضوعية للظروف الاجتماعية التي ساهمت وهيأت الأجواء للأسباب السياسية. وتلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية دور الأرضية الصالحة التي هيأت وتهيأ لتفاعل الأسباب الاجتماعية على أرض خصبة من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والفقر والضياع والحرمان والرفض.

كما أن مشاكل الأمن، وحالات القلق النفسي والشعور بالخيبة، الخوف من المستقبل القريب، الحرمان والضياع وضعف التماسك الاجتماعي بين الفئات الأكثر غنى والفئات الأكثر فقراً في المجتمع الواحد، ساهمت أثناء مراحل الحرب بتعقيد الأوضاع الاجتماعية وسيطرة الرفض نتيجة تفشي الاحتكارات وتسلط الأقوياء وفقدان الأمل بتحسن الأوضاع.

لقد تحول قسم مهم من اللبنانيين إلى المفاخرة بما يملك في جيبه دون الاهتمام بما يملك في رأسه، فأصبحت الغاية الحصول على المال عن طريق السلاح أو التهريب أو فرض الخوة. كما أن العقلية التجارية في لبنان دخلت أبواباً غير أبواب التجارة. ففي العمل السياسي مثلاً ترقد المبادىء في المتاهات... والتزييف والخداع يأخذ مكانه على العرش.

إن البلدان المتطورة تهتم بتنمية الحب والجمال والإحساس بالآخرين كالأطفال وتلامذة المدارس العامة والخاصة في حين أننا نهمل في أكثر الأحيان ما يصدر من سلوك منحرف عن تلامذة المدارس، قد يكون عاملاً في

تشجيع وزيادة الانحراف، دون الاهتمام بالخطوات والمواقف التي تدرس الحالات بدقة والتقيد بالمواقف الانفعالية التي يبديها الأطفال والتلامذة في المدارس. إن عالم الاجتماع البريطاني غليستين درس الأوضاع الاجتماعية قبل الحرب وذكر «بأن الوضع كان مدهشاً من حيث عمق التناقض في المجتمع من حيث الشرف والثروة... ووجدت كيف يقفز الناس من مستوى إلى مستوى. فالشخص الذي يهدد بالقتل كل من يدوس كرامته يتحول فجأة إلى حمل وديع أمام من هو أعلى منه». كما أن الرئيس الفرنسي إدغار فور درس الواقع الاجتماعي في لبنان وانطلق منه في تصور الحل.. بالإضافة إلى البروفسور «دومينيك شيفاليه» و«نيقولا بو» في جريدة لوموند الفرنسية، الذي تكلم عن واقع المجموعات المسلحة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بلبنان أثناء الحرب «... نتيجة أخرى من نتائج أزمة الشبان هي أنهم قلما يقيمون، إلا أقلية نادرة متناقضة، في بيروت خاصة حتى بلوغهم سن الخامسة والعشرين نظراً إلى الارتفاع الرهيب في إيجارات السكن. حتى الزواج نفسه صار مشكوكاً بوقوعه.

والبطالة وما قد يترتب على ذلك من حالة نفسية تتراوح بين الحقد والنقمة على المجتمع والدولة. عادت الحرب ووقع الشباب اللبناني فريسة القهر والفقر بصورة أشد وأدهى مما كان عليه الوضع قبل الحرب. فالمهنة في نظرنا تعتبر صمام الأمان لهذه المجموعة الهائلة من الشباب المتعطلين.

وإتماماً للفائدة فقد عرضنا تقرير صندوق النقد الدولي عن الواقع الاقتصادي والمالي والاجتماعي عن لبنان، كما أن الخضات الاجتماعية وتوسيع الهوة بين رب العمل والعامل قد زادت مخاطرها أثناء الحرب وهي إذا استمرت على هذا الاتجاه، يمكن أن تؤدي إلى ثورة إجتماعية...

هذه الحقائق والمعلومات معروفة لدى الخبراء ولكنها مفيدة جداً للأكثرية التي نتوجه إليها بهذا البحث.

في حديثنا عن الوضع اللبناني وخصائصه ومميزاته، نشير إلى الظروف الاجتماعية والتركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع. بالإضافة إلى الإشارة إلى أوراق العمل، كما وردت. كما نشير إلى أهم الأفكار والعقائد التي تتجاذب الساحة اللبنانية. ولعل في دراستنا الواقع الاجتماعي والتيارات

السياسية الاجتماعية المليئة بالأفكار والمطالب والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي رأينا، أن الحديث عن الأفكار والمفاهيم الإصلاحية السياسية والاجتماعية يعني عرض واقع العقلية اللبنانية وواقع الأرضية الاجتماعية. كما أن العلاقة بين طريقة التفكير والمفاهيم السائدة تدلنا بوضوح على أهمية التأثيرات السياسية والنفسية التي تسيطر على الذهنية العامة والخاصة، وربطها بالواقع الذي يعانيه الأفراد والمجتمعات.

إن طريقة التفكير وملامح الذهنية المتطورة يمكن أن تؤدي إلى نشوء منطلقات أساسية في عملية البناء الإنمائي، ومنها النظرة العلمية والموضوعية لمفهوم الخدمة العامة، ومبدأ العدالة في توزيع المداخيل، وتطوير التربية، بالإضافة إلى تنمية المفاهيم العلمية في المجتمع، وذلك لخلق وحدة اقتصادية اجتماعية منظمة ومتوازنة.

بالنسبة للإشارة إلى بعض الظروف السياسية العامة، فإنها تأتي عرضاً لإرتباطها بالواقع الاجتماعي في بعض الأحيان دون أية غاية سياسية.

لا يمكننا إغفال العوامل الاقتصادية والنقدية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي وأسلوب حياة وعيش المواطن والمجتمع. لقد كان نوع من التأثير للظروف الاقتصادية والنقدية على حياة المجتمع اللبناني، وكانت في معظمها تأثيرات واضحة جعلت أكثرية المجتمع اللبناني غارقة في قيود الحيرة والاضطراب. بعد موجة انهيار العملة اللبنانية وموجة الغلاء الفاحش التي ضربت المداخيل، وأصبح معظم السكان في حالة ذهول نفسي خوفاً من شبح الفقر والمرض والحرمان...

وهناك طبقات إجتماعية استفادت من ظروف الحرب وحققت مكاسب وأرباح خيالية. لم تكن تحلم بها لولا «نعمة» هذه الحرب عليهم.

أما فصول هذا الكتاب فهي خمسة:

الفصل الأول ـ نظرة عامة اجتماعية.

الفصل الثاني ـ الواقع الاجتماعي مميزاته ـ آراء وأفكار.

ـ الواقع الاجتماعي والسياسي

الفصل الثالث ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية/ لمحة عامة.

الفصل الرابع ـ النقد اللبناني ـ الواقع والأمنيات.

الفصل الاول

نظرة اجتماعية عامة

الأسباب المعروفة للحرب اللبنانية تتراوح ما بين التركيبة الاجتماعية الطائفية للمجتمع اللبناني والظروف العربية والدولية بالإضافة إلى بعض الأسباب التاريخية التي تلعب دورها على الصعيد السيكولوجي الداخلي لبعض المجموعات اللبنانية، وامتداد أزمة الشرق الأوسط إلى عمق الواقع اللبناني منذ أكثر من عشرين سنة.

هذه التعقيدات السياسية والاجتماعية جعلت المجتمع اللبناني واقعاً محدود المقاومة أمام المشكلات العادية التي تصمد المجتمعات المتطورة عادة بما هو أخطر وأصعب وأعقد... والحرب العالمية الثانية تذكرنا بالعديد من الدول التي سحقها الاجتياح الألماني... فقاومت وخرجت من الحرب مجتمعاً متماسكاً تدفع به الروح الوطنية إلى بناء وتشييد صروح حضارة تعكس مظاهر تفكير المواطن وحبه لوطنه، بل إن بعضها تجاوز مرحلة التعمير لتخفيف العجز الاقتصادي خلال فترات قصيرة من الزمن. بل إن بعضها نجح في بناء الاقتصاد ورفع مستوى الصناعة والزراعة خطوات إلى ما كانت عليه قبل الحرب، في حين أن لبنان ـ وهو البلد الصغير نسبياً ـ بقي يتعثر أكثر من أربعين سنة في مجالات التخطيط العلمي والتنمية الزراعية والصناعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتخليص المواطن والاختصاصي والتقني وخريج الجامع النظريه وأبناء الطبقة العاملة من الارتباط الاقتصادي والاجتماعي مع السياسيين وأرباب النفوذ.

إن التهرب من التخطيط العلمي الإقتصادي والإجتماعي، والأنانية المفرطة لزيادة الربح، وقلة الثقة بين المواطن والسلطة، مع قلة الاكتراث بالمؤسسات العامة. يمكن أن تشكل أسباباً واضحة. ولكن التخلف هو حالة اجتماعية تبدأ أساساً بالتخلف الاقتصادي الذي يعالج الأمور في البلدان المتخلفة، هذا التخلف الاقتصادي الذي يبدأ بالتبعية الإقتصادية الذي لا يعنيه كثيراً مبدأ الحرص على المصلحة العامة ومصلحة الأكثرية الساحقة من أبناء الوطن. أن عدم الإيمان بالتخطيط العلمي، الذي يتحدد بمجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات كوسيلة لتوجيه التنمية والتقدم الإجتماعي. ذلك أن المخطط الإقتصادي والاجتماعي في معظم البلدان المتطورة هو مسؤول أمام المخطط السياسي الذي يؤمن بالعلم والمعرفة والتخطيط.

إن حالة انعدام الصلة بين الدراسة وحاجات المجتمع هذه الصلة المفقودة هي التي توصل الأعداد الضخمة من الطلاب والخريجين إلى سوق البطالة، والحرمان واليأس، وتفجر العنف الطلابي في داخلهم، فالشبان أمام تحديات اقتصادية واجتماعية فهم طلاب عمل ولن يجدوه بسهولة. والخلل على صعيد الاختصاص وتوزيعه على أساس حاجات البلد كان أحد الأسباب المهمة للأزمة...

أما قضية المخارج اللازمة لتشغيل الأدمغة والاختصاصيين اللبنانيين المنتشرين في مختلف أنحاء العالم... والحقيقة بأن هذه الكفاءات العلمية كانت تصل إلى لبنان، فتصاب بخيبة أمل لأن الوظيفة تتطلب دعماً سياسياً وطائفياً من الطائفة التي ينتمي إليها المرشح..

إن صراع الاقطاع السياسي الطائفي حول السلطة في لبنان، حَوَّل الديمقراطية في لبنان من ديمقراطية حقيقية إلى شكلية، فالأحقاد السياسية والمنافسات على المراكز والنفوذ حجب الرؤيا الحاضرة والمستقبلية. هذا الجو النفسي والواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يعتبر أرضية خصبة لتفاعل الأسباب المباشرة للحرب اللبنانية.

لا بد من الإشارة إلى أهم النقاط الواردة في الجزء الأول بغية توضيح أساس المواد والأفكار المطروحة في ذلك الحين.

لقد لخص[1] أحد النقاد الجزء الأول ما يلي:

«صاحب كتاب الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية، وسابقه الذي يعالج الظروف الاقتصادية لحرب لبنان، باحث تحركه رغبة واضحة في توعية القرار، وبث الدعوة الالتزامية إلى تعرف أحوال لبنان وحاجاته، استناداً إلى معلومات كلفه جمعها مقدار غير قليل من الوقت والجهد».

يمهد المؤلف لموضوعه بمقدمة تشير إلى تخلّف القطاع التربوي في لبنان، حيث العلم عبارة عن محفوظات منقولة مكررة تؤدي إلى إعداد موظفين وعمال يحذقون أعمالهم بالممارسة ولا يعرفون من العلم إلا قشوره وهم فوق هذا لم يتعودوا توسيع مداركهم بالمطالعة كما هو الحال في الأقطار المتطورة حيث المطالعة قسم أساسي من حياة كل فرد.

والمرأة متخلفة بدليل أن نسبة الأمية بين النساء تفوق نسبتها بين الرجال يضاف إلى حالة الجهل والأمية بين الجنسين، إنعدام المسؤولية لدى القيادات السياسية وانشغال أصحابها بالصراعات الحزبية والتنافس على تكديس الأموال.

يشير بعد هذا إلى حالة التدهور الخلقي، ومن مظاهرها إنتشار التعصب والتفرقة والتباغض تحت ستار المحافظة على الدين، وشيوع الرشوة والوساطة والاستزلام، سيطرة الروح العشائرية وفقدان الروح الوطنية. جميع ذلك شكل أرضية صالحة لنشوء الميليشيات والحروب التي أسعرتها قوى أجنبية من مصلحتها تقويض لبنان كما أن استمرار الانقسامات الداخلية وتفاقم حالة التفاوت الاجتماعي وإهمال الأرياف وهجرة سكانها إلى المدن حيث انشأوا ما يسمونه حزام البؤس. وما رافق ذلك من انحصار الثروة في أيدي فئة أقلية لا تتجاوز ٥٪ من السكان. كل هذه العوامل تضافرت مع عوامل التفسخ الخلقي لتصعيد الخلافات المزمنة بين الأحزاب ومطالبة فريق منها بميثاق سياسي جديد، ثم اللجوء إلى العنف لتحقيق المطالب زعماً أنه أقرب السبل وأنجعها للوصول إلى الهدف. وهذه الحرب التي دامت ١٣ سنة لم توصلنا

(١) العالمة الأديبة السيدة روز غريب ـ النهار ١٣/٩/١٩٨٧.

حتى الآن إلا إلى مزيد من التهجير والانهيار الاجتماعي والاقتصادي.

وفي الفصلين الثاني والثالث وهما أهم قسم من الكتاب تفصيل لنتائج الحرب وما أحدثته من خسائر اجتماعية. يشرح أكثرها بالأرقام مستنداً إلى معلومات مقتبسة من منشورات اقتصادية ودراسات إنمائية محلية وأجنبية منها تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والأغذية الدولية وغيرها(١).

في رأينا أن الذهنية المتطورة يمكن أن تساهم في تطوير النظرة الموضوعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك في مجال تطوير التربية والتشكيلات التقنية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. كما أن مشكلة المثقفين في معظم البلاد المتخلفة تتلخص بأن المثقف لا يستطيع الجهر بتحليلاته العلمية خوفاً من الصدام مع القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة.

هذه الدوامة التي يعيش فيها المثقف تخلق في نفسه وفي ذهنه موقفاً متأرجحاً على صعيد الفكر والثقافة.

لا نزعم بجديد عندما نقول بأن واقع العقلية المسيطرة في مجتمع ما يدلنا على التفكير والذهنية، وإلى كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. إن عصرنا الحاضر يتطلب إنساناً ومميزات فكرية ونفسية خاصة تساعده في معالجة مشاكل الإنماء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

ففي مؤتمر التوطين البشري التابع للأمم المتحدة حيث نوقشت القضايا التي تدعو إليها هيئة الأمم المتحدة، ومنها مبدأ الأولوية في التنمية إذ يجب أن تلبى الحاجات الفقيرة، وكذلك الحرص على توزيع المداخيل، كذلك يتوقف نجاح التنمية على المشاركة الجماهيرية الفعالة في جهودها على أساس احترام الإنسان وحق الناس أفراداً وجماعات في تقرير مستقبلهم بحرية.

لقد ذكر نائب رئيس البنك الدولي: «أن درجة من العدالة في المجتمع

(١) المصدر السابق نفسه.

أكبر وقدر أعظم من المشاركة لا يقتطعان من التمويل بل على العكس يدعمانه ويقويانه».

كما ورد «أن العدالة لا تمنع إعادة توزيع الدخل الاقتصادي وفي القدر الأبقى، لا تعرقل إعادة توزيع الدخل الاقتصادي». ننتقل إلى فقرة جديدة كتبها (نيقولا بو) في جريدة لوموند الفرنسية: «هذه الحرب كانت غائبة عن عالم الشباب اللبناني حيث إن ثلثهم قد امتشق السلاح، هناك فتاة واحدة من كل ثماني فتيات وتقريباً نحو نصف الشبان شاركوا في القتال...».

لقد ذكر المفكر الفرنسي موروسيير في مقدمة كتابه الفكر الفرنسي المعاصر ما يلي: إن الحكم بممارساته المأساوية يخلق يأس السجون ومعسكرات الاعتقال حينما وجدت، لكنما وعي اليأس صرخة يتصالح فيها الرفض والأمل. فليس من «الحكم» يستمد الإنسان كرامته بل من نظام تفكيره، ففي المدى يحتوي الحكم الإنسان ويبتلعه كنقطة عابرة بينما في التفكير يفهم الإنسان الحكم والسلطة(١).

يبقى في نظرنا الإنسان وتنمية طاقاته الخلاقة هو المعيار الثابت لنجاح أي خطة مستقبلية بالإضافة إلى دور الدولة والمجتمع في دفع هذه الطاقات لبناء النموذج الأمثل.

لقد أورد البروفسور فرتادو في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية ما يلي: «تبدو الإصلاحات في أكثر الدول النامية كتخلي السلطة عن بعض مواقعها ليست كنظرة عقلية. من هنا نتجاوز مرحلة السياسة الاقتصادية للدخول في استراتيجية تحديث التركيبات الموجودة»(٢). كما ذكر أحد الاقتصاديين اللبنانيين بقوله: نحن نعاني آثار الحرب على حياتنا اليومية في الطرق المليئة بالسيارات والمخاطر، الكهرباء التي تتفاوت في قوتها وتوافرها، والتلفون الذي يتحدى الصبر، بتآكل فرص العمل، إلى ما هناك من مصاعب يومية تجعل حياة اللبناني العادي ذروة كفاح يومي تتوج ببضع ساعات من

(١) المصدر السابق ص ٦ - ٧.

(٢) نظرية التنمية الاقتصاديه باريس - ١٩٧٠ - ص ٢٠٣.

النوم، حسب موقع بيت المواطن وما إذا كان في منطقة إطلاق القذائف وآثارها المجرمة.

إن الضيق الاقتصادي يبقى معنا ما بقي مصيرنا السياسي رهناً بالمناورات الداخلية. فالأمر في يدنا كلبنانيين إذا تجاوزنا الاعتبارات الضيقة التي هي في حقيقتها اعتبارات قبلية لا أكثر.

أ ـ لقد ذكر البروفسور باد بأن التحولات الاجتماعية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية وتكون حافزاً حسب الأهمية تشكل وحدة متماسكة وطنية وبناء عقلية وطنية تعطي للشعب الانسجام والحماس الضروري لتحمل مرحلة التنمية.

ب ـ العقلية الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يسهل شروط الحياة الاقتصادية ومراحل التنمية.

جـ ـ سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الأنانية الشخصية في العلاقات الاجتماعية.

في رأينا هناك نوع من الترابط المباشر وغير المباشر بين طريقة التفكير للفرد والجماعة وبين الانطلاق في مجالات الابداع الاقتصادي والاجتماعي.. بين الهوة الحضارية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة. ففي البلدان المتخلفة نجد خلفية وراء الإنتاج المتدني... الجهل والتعصب وعدم التقيد بالمقاييس الأخلاقية في مرحلة البناء والتطور... كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً في تشكيل وحدة وطنية متماسكة.

وفي رأينا أيضاً، أن واقع العقلية المسيطرة في مجتمع ما يدلنا على طريقة التفكير والتأثيرات الذهنية وإلى كيفية معالجة المشاكل الاجتماعية.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدم التركيز على الانتماء إلى الوطن وعدم التحسس بالمشاكل العامة، ثم حالة النقمة والضياع والتسيب، كلها أسباب ساهمت بقوة في دفع الأحداث اللبنانية إلى الحرب الطويلة... نظراً للحوافز النفسية التي كانت تشجع اللبنانيين بعضهم ضد بعض. كما أن التركيب المعقد في الواقع اللبناني نتج عنه تفاعل صعب وعقائد سياسية واجتماعية

غير متجانسة بعيداً عن التأثيرات المجتمعية المتفتحة والتلاحم في عالم الحياة المشتركة. لقد خلق التهجير مع التجمعات الأخرى حالة نفسية صعبة لقد زاد الحقد وتعمق بين أبناء المجتمع الواحد وأصبح الاندفاع والعاطفة الهوجاء والتعصب الشديد السمة العامة لدى أكثر اللبنانيين. في نظرنا لقد تجمد العقل عن التفكير والتحليل ولم يعد للعقل مكان في ظل الحروب التي سببت الذل والفقر والمرض والألم والخيبة، لقد خلقت لوعة وكآبة في النفس وأسى على الفراق بين أبناء المنطقة الواحدة.

إن جيل الحرب أصيب بعلة في النفس والتفكير فانتشرت المخدرات بين أعداد كبيرة من الشباب وأصبح الفلتان الخلقي مشكلة يعاني منها المجتمع اللبناني والآباء والأمهات.

ولا بد من الإشارة إلى أن القلق والتشنج العصبي وفقدان الذاكرة الجزئي والتوتر والهيجان... شيء طبيعي لمن يجتاز المحن النفسية ولمن يعاني خطر القصف والخوف الدائم. إن التوتر العصبي الشديد يستمر ردحاً طويلاً من الزمن يولد أحاسيس غير طبيعية في كل أجزاء الجسم حتى أن الشخص ينظر في كل اتجاه إلا في الاتجاه الصحيح.

هناك فريق من العلماء يعتقد بأن استمرار حالة التوتر الشديد الذي تتجاوز علامة الخطر تستوجب العلاج، ومن العلامات سرعة الغضب، الانفعال، عدم الصبر، حدة الطبع، وفقدان اللذة في العمل، والرغبة في تعاطي الكحول والمخدرات والشعور بالحزن والضيق، وعدم القدرة على التحكم في حركات الجسم المختلفة[1].. ولا نزعم بجديد عندما نشير بأن تجاذب الزعامات التقليدية فيما بينها من جهة وبين الدولة اللبنانية من جهة أخرى والدعم الذي تتلقاه والتأثير السياسي ساعد في إبعاد طاقات علمية وفكرية وسياسية عن الساحة. هذه الساحة المتأرجحة بين التقليد والتجديد، علماً بأن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة منذ عام ١٩٤٣ كانت تحمل مفاهيم وأفكار لا تطال إلا قليلاً مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري والإنساني.

لقد ذكر الرئيس الفرنسي (إدغار فور)، بأن التعددية الثقافية هي بحد

(١) الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية ص ٦٤ ـ ٦٦.

ذاتها عامل جيد، وأن التلاقي الثقافي اللاتيني - العربي والأنظمة الثقافية الرومانية والمسيحية والجرمانية، ووصول الثقافة الأوروبية إلى لبنان ودورها في نهضته. إن أديان لبنان كلها تدعو إلى الإنسانية والتسامح. . . . وإن العلم هو الوسيلة لحل المشاكل دون استعمال القوة، وإن الصدمات التي جاءت من الخارج يجب أن تقوي نفسية اللبناني وترفعه إلى اعتماد حلول جديدة، وإكمال الوسائل القديمة لإعادة التوازن السلمي إلى الأنظمة الثقافية المتعايشة».

خلاصة القول، لا بد من الإشارة، بأن المشاكل الاجتماعية تمتد إلى ما قبل الحرب وبالتحديد إلى أكثر من ٢٥ عاماً ولا زلنا نذكر المطالب الاجتماعية قبل الحرب بقليل منها مطالب مزارعي التبغ في الجنوب وصيادي الأسماك والمشاكل العمالية والهيئة التعليمية والمشاكل الطلابية.

لقد كان توزيع الرخص والمساحات على مزارعي التبغ لا يخلو من ظاهرة التسيس والتنفيع وهذه مشكلة كانت تثير سخط الفلاح الصغير الذي لا يقوى على أرباب النفوذ. ثم تأتي مشكلة التسليم ولجان الاستلام وما يرافق ذلك من عملية إجحاف وقهر للمزارع الصغير وإثارة عوامل نفسية عميقة في قلب المزارع والفلاح كالشعور بالخيبة والمرارة والشعور بالظلم والحرمان.

لقد كانت المطالب العمالية قبل الحرب تهدف إلى رفع مستوى العامل وتقديم الخدمات الاجتماعية له ولعائلته ولتخفيف العبء الاقتصادي الذي ينوء بحمله أكثرية الطبقة العاملة. كانت وسيلة العمال الإضراب والتظاهر لتحقيق المطالب العمالية وخاصة الاضرابات التي رافقت العمال منذ عهد الاستقلال. وعلى سبيل المثال، نذكر بأن الاتحاد العمالي العام دعا إلى اضراب عام في ٢ نيسان ١٩٧٤ ولكن الحكومة حاولت تطويق الإضراب بتحقيق بعض المطالب في ذلك الحين. ولا زلنا نذكر بوضوح مطالب صيادي الأسماك في المرافىء اللبنانية وخصوصاً صيادي صيدا الذي قاد تظاهرة صيادي الأسماك، المرحوم النائب معروف سعد وكان اغتياله بمثابة شرارة وإنذار خطير لواقع البلد الاجتماعي.

كما أن أكثرية الطلاب كما هو معروف - في الجامعة اللبنانية - يعانون من القلق والحرمان والفقر بالإضافة إلى الظروف العائلية والاجتماعية التي

كان يعاني منها الطلاب القادمين من المناطق الزراعية. . . هذه الأسباب مضافاً إليها بعض الدوافع السياسية كانت تنفجر عنفاً في المظاهرات والاضرابات المستمرة في السنين القليلة ما قبل الحرب وخصوصاً في عام ١٩٧٣ وما بعده.

فالقلق الذي يعانيه الطلاب على مستقبلهم والحرمان يولد الشغب الذي هو سبب الخضات والهزات الاجتماعية في معظم بلاد العالم.

لقد انهارت الطبقة الوسطى في أوائل الثمانينات تحت وطأة التضخم وانهيار الليرة اللبنانية وتراجعها المستمر، والغلاء وأسعار التطبيب والمستشفيات، ولعل عدم القدرة على الاستشفاء والتطبيب وضع الطبقة الوسطى والفقراء أمام مشاكل حياتية صعبة ومعقدة وخصوصاً لجهة اختيار الاختصاصي والجراح للجراحات الكبيرة. وفي النصف الثاني من الثمانينات وخصوصاً المرحلة الأخيرة منها حدث انهيار شامل للطبقة الوسطى وأصبحت البورجوازية الصغيرة التي كانت قبل الحرب موجودة ومعترف بها. . . أصبحت تتلقى الضربات القوية نتيجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة والتي نتج عنها صعوبات السكن الكبيرة بل استحالة تأمين مسكن للمتزوجين من الموظفين والعمال وغيرهم. بالإضافة إلى البطالة في أوساط الشباب وتضخم العدد من الشباب والشابات الذين تخرجهم الجامعة اللبنانية بصورة خاصة.

لقد كانت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية موجودة قبل الحرب وقد ساهمت فعلياً في دفع الأوضاع السياسية إلى مفترق خطير نعرفه جميعاً ونعاني منه حتى الآن. إن الأزمة المعيشية والغلاء الفاحش في المراحل الأخيرة من الحرب انعكست على واقع الشباب اللبناني وعلى حياة الأسرة وقضايا العمل والإنتاج.

هناك طبقة استفادت من الأوضاع المالية والاقتصادية المتردية وهي طبقة أثرياء الحرب الذين استغلوا مراحل الضيق الخانق في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وجمعوا ثروات هائلة. وهذه الطبقة (الجديدة) معروفة لدى الجميع تكرار ما سبق إن المشاكل الاجتماعية القائمة

قبل الحرب عادت وتضخمت بشكل هائل في أواخر الثمانينات وقضت على طبقات اقتصادية بأكملها واستنزفت طاقات معظم الطبقات الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الحرب.

إن الذين كانوا يتحدثون عن التوازن الإقتصادي والاجتماعي في لبنان وقعوا ضحية حرب مدمرة قضت على معالم الحضارة والاقتصاد.

الفصل الثاني

الواقع الاجتماعي ومميزاته

- آراء وأفكار -

I

نشير هنا إلى أهم الأفكار والعقائد التي كانت تتجاذب الساحة اللبنانية، التيارات والعقليات والمعتقدات السائدة عند بعض الطوائف اللبنانية.. كما نشير إلى أوراق العمل لمختلف الطوائف في محاولة لطرح الأفكار والمطالب والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تراها فئات لبنانية في الكيان اللبناني.

نعرض هذه المطالب الإصلاحية مع بعض التحليلات الخاصة بالتطورات السياسية التي يعيشها لبنان خلال حروبه التي امتدت أكثر من ١٦ سنة. كما أننا نهتم بالتفاعلات المرحلية وبتطور طريقة الإصلاح وسبل الوصول إليه في هذه الظروف الخاصة التي يمر بها لبنان. نعرض مفهوم الطرق الاصلاحية المتعددة، والعلاقات السياسية والطائفية المتشابكة والمحيطة بالواقع اللبناني.

من المفيد أن نذكر بعض التحليلات، عن الكانتونات والدولة الاتحادية، التي اهتم بها بعض القادة والمفكرين والباحثين اللبنانيين.

هنا نتوقف عند مشروع الدكتور فؤاد افرام البستاني، الذي اختلف حوله النقاد، بين مؤيد ومعارض في شهر كانون الثاني ١٩٨٣. تنطلق فكرة لمشروع أساساً من أنه: «إذا لم ينشأ الوطن المسيحي، فإن هناك خطر الوقوع بين أيدي النظام الامبريالي الإسلامي».

كما أن بعض المبررات التي يقدمها الدكتور البستاني تتلخص «بالإقرار

والاعتراف بوجود فروق أساسية بين المسيحية والإسلام . . . وإن إسرائيل بحاجة إلى صداقة لبنان لمساعدتها على الاندماج بالمنطقة. وعلى لبنان أن يطمح إلى السلم والصداقة بين الوطن وإسرائيل. . . ».

ويلاحظ من خلال قراءة فقرات الدكتور البستاني بأن الجبهة اللبنانية تؤيد الأفكار الواردة في الدولة الاتحادية. إذ لا يمكن في نظرهم الحفاظ على المسيحيين في لبنان وكل المسيحيين في الشرق الأوسط، بدون هذه الأساليب والطرق. . . !.

لقد ذكر الدكتور كمال الحاج في معرض كلامه عن القومية اللبنانية: إن إلغاء الطائفية جريمة نرتكبها بحق لبنان. لا تلغوا الطائفية وإلا زال لبنان لأن إلغاءها هو إلغاء حضارة[1]. . .

نشير هنا، إلى ندوة دعيت «لبنان السلام والحرب»[2] نذكر منها على سبيل المثال، إن الباحث البولندي «فوزينا كوفسكي» تحدث عن تجربة بلاده الدينية. وأكّد أن التعددية الدينية رصيداً وليست خطراً. وأن المسيحي يعيش بحرية أكبر في دولة غير مسيحية وعادلة، منه في دولة مسيحية وغير عادلة».. مستشهداً بالقديس يوحنا «من قال إنه يحب الله ويكره أخاه كان كاذباً». «كم مرة لاحظنا أن أشخاصاً، يخالفوننا الرأي والمعتقد، يجسدون هذه المعتقدات أكثر مما نجسدها نحن».

أما القس «أدلرليش شون»، الألماني، تساءل هل الديانات المتعددة هي السبب في الحرب! وهل الحرب، التي شهدها لبنان، هي حرب دينية. إن الديانات كثيراً ما تتخذ ذريعة لإخفاء أغراض غير نبيلة. وأنه ليس هناك من حروب نبيلة، لأنها تتحول عادة إلى حروب من أجل مصالح خاصة. . . صحيح أن الله خلق الإنسان على صورته، لكن هذا لا يعني أن على الإنسان أن يتخيل الله على صورته، كما لا ينبغي أن يجعل الإنسان من المجتمع، الذي يعيش فيه، مجتمعاً مطلقاً قائماً بذاته»[3].

«نادين لوبلسكي برناد» أكّدت على اعتماد التعليم كوسيلة لتبديل

(١) محاضرات الندوة اللبنانية.
(٢) الحركة الثقافية ـ انطلياس ـ بيت المستقبل.
(٣) نفس المصدر.

المواقف الجماعية وذلك من طريق تطوير المجتمع، كالعزوف عن القتل الجماعي كوسيلة لحل المشاكل السياسية. فالسلام، في نظرها، يعني أكثر من غياب العنف وزوال الحرب وأكثر من الأمن ونزع السلاح، أنه توافق عام على واقع الحق والعدالة، الذي يفترض زوال حالات الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هناك رأي لبناني في الندوة يقول: بأن المخرج هو بناء دولة تكون قوية، وتحمي الحريات في آن واحد. وأن لا نستبدل الوطن، الذي لا سياج له، بوطن مقوقع، أن نكتشف هويتنا الثقافية المرتبطة بمحيطنا. . . وأن نتفق على أهداف مشتركة توضح لنا طريق مستقبلنا. . »[1].

لا بد من لمحة تاريخية قائمة على أساس تسلسل الأحداث القريبة نلخصها كما يلي:

١ ـ عام ١٩٥٨ وقعت أحداث واضطرابات انفجرت لتقوي المشاعر الطائفية والخصومات والأحقاد السياسية بين اللبنانيين. وكانت الجمهورية العربية المتحدة، في ذلك الحين، على صلة وثيقة مع الفئات الإسلامية والزعماء المسلمين. كما أن الولايات المتحدة، بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية، انزلت، في صيف ١٩٥٨ بعد تردد، قوات تابعة للأسطول السادس الأميركي بعد أحداث ثورة العراق ٥٨. ثم انتخب الرئيس شهاب رئيساً للجمهورية وقد اهتم بسياسة إصلاح إداري واجتماعي. بالإضافة إلى توزيع الوظائف بين الطوائف اللبنانية بحيث أعاد تركيب بعض المعطيات القديمة. . .

٢ ـ لقد وقعت أحداث كثيرة متفرقة، في أنحاء الجمهورية اللبنانية، عام ١٩٦٩ في بيروت، وفي صيدا على الأخص، ذهب ضحيتها عدد من المتظاهرين آنذاك. لقد توجه قائد الجيش، آنذاك، إلى القاهرة ليفاوض ياسر عرفات ويوقع، في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، اتفاقاً حول قواعد العمل الفلسطيني في الجنوب وخاصة في العرقوب عرف فيما

(١) المصدر السابق.

بعد باتفاق القاهرة التي عاد مجلس النواب اللبناني وألغاه في عام ١٩٨٥. هذا الاتفاق كان له تأثير مهم على واقع الحال في لبنان. فمن جهة النشاطات الفلسطينية، في العرقوب، كانت تقابل بغارات قوية وقذائف وصواريخ.. كانت تصيب الجنوبيين في حياتهم وأرزاقهم. ومن هنا بدأت مشكلة التهجير التي ابتدأت في العرقوب، وانتهت بالجنوب والمدن الجنوبية كما هو معروف لدى الجميع.

٣ ـ لقد ذكر البروفسور دومينيك شوڤاليه في مجلة (لوموند ديبلوماتيك)(١): «الإسرائيليون أخذوا يكثرون من عملياتهم في جنوب لبنان. وجاؤا إلى بيروت لفترة اقتضتها غارة استهدفت فدائيين فلسطينيين في بيروت. وفي عام ١٩٧٣ أثار قصف الطيران اللبناني لمخيمات الفلسطينيين احتجاجات لبنانية... زادت من الانقسامات في الرأي. ففي حين نظم الكتائبيون وهم في غالبيتهم من الموارنة، ميليشياتهم الخاصة بهدف التصدي للفلسطينيين: راحت منظمات أخرى تتسلح خصوصاً بين المسلمين الشيعة، فيما اعتمد بعض الزعماء السنة على القوات الفلسطينية. وفي بلد، الميل إلى السلاح الفردي قديم فيه، أضحى سوق الدولارات النشط ملتقياً، في الغالب، مع سوق الكلاشنكوف الذي لا يقل نشاطاً. والأراضي اللبنانية لم تخل من الوجود العسكري، غير اللبناني، إلا في فترة ما بين عام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ثم ما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧.

وقد وسع جيش لبنان قواته ليصبح والحالة هذه أكثر حساسية أمام تطور ديموغرافي واجتماعي.. «في هذا المناخ المعقد الكل هنا والكل هناك كان يشعر بأنه أقلية تجاه الآخر ويتهمه بالعمالة للأجانب. هذا في حين كانت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية غالباً ما تدرك من خلال مستويات من الحس، تستميلها تجمعات طائفية..».. «حين كانت التوترات تزداد حدة في الشرق الأدنى، ويساهم في تفاقمها هذا المجتمع نفسه. فالرأي العام المسيحي كانت تقلقه اندفاعة القومية العربية ثم النهوض الإسلامي الجديد.

(١) تشرين الثاني، ١٩٨٢.

والمسلمون ظلوا غير راضين عن وضع، خصوا به، في بلد تطالب النخبة السنية فيه بمسؤوليات أكبر. ويمتد النمو الديموغرافي فيه بين السكان الشيعة الأكثر حرماناً»(١).

إن تسلسل الأحداث المباشرة كالوجود الفلسطيني على أرض لبنان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أرض الجنوب ومن ثم في بيروت. والمظاهر العسكرية والسياسية من كل حزب وكل طائفة تقريباً. بالإضافة إلى أن الظروف التاريخية الخاصة والتي مر بها لبنان ابتداءً من عام ١٨٤١ إلى عام ١٩٧٥. كل ذلك كان له تأثير نفسي مسيطر ويعتبر أرضية خصبة لتفاعل الأسباب السياسية المباشرة للأزمة اللبنانية. يضاف إلى ذلك ما سبق وذكرناه عن التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني والتفاعلات الخارجية على أرض الوطن.

في ٢٨ شباط ١٩٧٥ اغتيل النائب معروف سعد في صيدا فيما كان على رأس مظاهرة... كذلك وقعت أحداث عين الرمانة في ١٣ نيسان وهو التاريخ الذي يعتقد، فريق من المؤرخين، بأنه السبب المباشر للحرب اللبنانية... وقد تم في شهر أيار فيما بعد تشكيل حكومة عسكرية... استقالت بعد فترة وجيزة...

هذه الأحداث التاريخية، يضاف إليها أحداث كثيرة، منها الجولات العسكرية الثلاث في ربيع ١٩٧٥.. وتأليف حكومة اتحاد في ظروف سياسية وحالة هياج شعبي..

وهنا لا بد من كلمة موجزة ـ سنفصل عنها بالتفصيل فيما بعد ـ ألا وهي التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجه الشباب اللبناني، والتي كانت تنعكس تفاعلاً سيكولوجياً في صدور أبناء الجيل الجديد: كالقلق والخيبة في أكثر الأحيان والنقمة والحقد. كل هذا أدّى إلى فقدان الثقة بين الشباب وبين القيادات السياسية العامة.

هنا لا بد من الإشارة، بأن الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، بما

(١) المصدر السابق.

في ذلك المثقفين وأصحاب المهن الحرة والطلاب والأشخاص العاديين كانوا يتوقون نحو السلام. ولكن ما إن يندفع الوطن، خطوة نحو السلام، حتى تحول عقبات سياسية وطائفية ومطامع عسكرية إلى إعادته خطوات نحو الوراء.

لقد ذاق لبنان الخراب المتراكم وعمليات حربية ومجازر بشرية فظيعة. إذا ما عرضنا الوضع اللبناني في شهر تشرين الأول ١٩٨٢ وجدنا الجيش الإسرائيلي في الجنوب يسيطر على الطريق الدولية حتى ضواحي بيروت بالإضافة إلى عاليه والشوف والطريق الدولية ما بين بيروت ودمشق.

كما أن القوات اللبنانية كانت تسيطر على المنطقة الشرقية من بيروت ومنطقة كسروان والمتن الشمالي وقضاء جبيل وعلى الطريق الدولية بين بيروت وطرابلس حتى جسر المدفون. قبل هذا التاريخ، المذكور أعلاه، بخمسة أشهر، كان يسيطر الفلسطينيون على الجنوب والخط الساحلي حتى بيروت، بالإضافة إلى المنطقة الغربية من بيروت ومناطق متعددة كأقليم الخروب والدامور. بالإضافة إلى قواعد ومخيمات متفرقة في الشمال والبقاع، علماً أن مدينة طرابلس كانت وما زالت، حتى تشرين الأول ١٩٨٣، مسرحاً لصدامات بين جماعات متنافسة ينتمي معظمها إلى الطائفة الإسلامية، أما الأحزاب اليسارية فكانت تتواجد في المناطق الخاضعة للنفوذ الفلسطيني - وكانت لا تخلو الساحة في المناطق الإسلامية من عراك وتصادم وأحياناً حرب مخيمات وشوارع... خاصة بعد أن تكاثر عدد التنظيمات والفصائل والحركات السياسية والعسكرية والتي كانت بيروت الغربية ومدينة طرابلس مسرحاً لها.

أما بالنسبة للعلاقة بين الفلسطينيين والدولة والشعب فقد مرت بظروف مختلفة، معروفة من الناحية التاريخية:

١ - لقد نصت اتفاقية القاهرة، التي وقعها قائد الجيش عام ١٩٦٩، على تسهيلات للفلسطينيين في منطقة العرقوب وفي المنطقة المتاخمة لإسرائيل. لقد بقيت هذه الاتفاقية سرية.. حتى نشرت فيما بعد وعرفت تفاصيلها. ثم أكملت هذه الاتفاقية بملحق ملكارت بين العسكريين اللبنانيين والفلسطينيين عام ١٩٧٣.

٢ - لقد وقعت مواجهة عسكرية، وهي الأولى، بين الجيش اللبناني والقوات الفلسطينية في المناطق المحيطة بصبرا وشاتيلا ومناطق مجاورة، حيث استعملت المدفعية الثقيلة لأول مرة.. ثم تحاور الجانبان وصدر عنهما اتفاق ملكارت كما ذكرنا أعلاه.

٣ - لقد دخل الفلسطينيون حرب الجبل عام ١٩٧٦ إلى جانب الأحزاب اليسارية ومجموعات أخرى متعددة فقد حاربت قواتهم في مناطق المتن الأعلى ومنطقة عاليه، ضد القوات الكتائبية ومجموعات عسكرية.

الحقيقة ان حرب عام ١٩٧٣ كانت لها نتائج سيكولوجية مهمة، بالنسبة لفريق من اللبنانيين، وجدوا أن جو الاستعداد والتدريب كاستيراد السلاح من الخارج وتأمينه أحياناً من داخل لبنان مما دفع الجو اللبناني إلى نوع من العراك الخطابي. ثم تتابعت الأحداث.. وبدأت المهرجانات المسلحة والاندفاع بقوة نحو التدريب واقتناء السلاح.

وخلال فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ يلاحظ جو الإشاعات لإثارة الذعر والمخاوف والقلق ودفع النفوس إلى الملجأ الطائفي... ومحاولة ربط القضية اللبنانية بشكل عام بمطامح طائفية.. لتبرير ما يحضر في الخفاء إلى الأكثرية الصامتة من الشعب اللبناني التي تنشد المحبة والسلام للعيش بوطن الجمال لبنان.

بدأت العمليات الفدائية من الأراضي الجنوبية، وبدأت إسرائيل تقصف بقوة القرى الجنوبية القريبة من الحدود والمدن البعيدة قليلاً عنها كمدينة النبطية، صور، بنت جبيل ومحيطهم... وكان القصف يخف أياماً ويشتد أياماً أخرى... ترك الأهالي، القريبين من الحدود، بيوتهم وقراهم، وابتعدوا عن موارد العيش الزراعية ومحاصيلهم والتي كانت تخفف عنهم شبح الفقر والمرض. لقد تهجر أهالي كفرشوبا ونزح قسم منهم إلى مرجعيون ومناطق أخرى في الجنوب اللبناني... بالإضافة إلى نزوح أهالي كفرحمام وخاصة في بداية العمليات...

لقد تطور القصف وأخذ يطال مدينة النبطية ومعظم القرى القريبة ومدينة صور.. ففي شهر شباط عام ١٩٧٧ تعرضت النبطية لقصف عنيف مما أدّى

إلى نزوح أهاليها إلى بعض القرى المجاورة مثل جباع وصيدا وبيروت وتركوا بيوتهم وأرزاقهم، فقد أصبح التهجير مشكلة معقدة وصعبة فأكثر من ٧٠٪ من سكان النبطية تركوا المدينة رغم أن بعضهم كان يتردد، خلال النهار، إلى المدينة لقضاء عمله ثم يعود إلى مكان إقامته خارجها.

كان في الجنوب، ابتداءً من صيدا حتى الحدود، ثلاث فئات في المناطق الجنوبية:

١ - الفئة (١) هي: صيدا أو المناطق المحيطة وكانت تعيش بنوع من البحبوحة ورخاء حياتي ومعيشي إذ أن فريقاً من المهجرين، الذين أقاموا في صيدا، زادوا من الكثافة السكانية مما أدى إلى ازدياد الطلب على السلع والمنتوجات الزراعية وغيرها. وكذلك المناطق المحيطة بها كالهلالية ومجدليون ولبعا... وغيرها الكثير من قرى الزهراني.

٢ - الفئة (٢)، التي كان يسميها البعض مناطق الشريط الحدودي لقربها من الحدود الإسرائيلية، مثل الخيام، مرجعيون، بنت جبيل، منطقة العرقوب وقرى أخرى عديدة ومتفرقة. فالمنطقة الحدودية نزح معظم سكانها وشلت الأعمال والزراعة فيها، وهناك مناطق أخليت من السكان تماماً مثل الخيام ومنطقة العرقوب.

بالنسبة للبيوت والأراضي المهجورة ومواسم الدخان المتروكة. نجد العديد من المروج الخضراء المهملة في الساحل الجنوبي، ونشير هنا إلى زراعة التبغ والتي كانت ترتبط بها حياة ٢٢٩ ألف شخص، قبل الأحداث، منهم ٤٣٣٨٩ مزارعاً.

لقد شعر الجنوب بالحاجة إلى مكافحة الجوع والتأخر والإهمال... وكان العديد من السكان الجنوبيين يشعرون، في أواخر الستينات، بضرورة خلق عالم ريفي تتوافر فيه سبل العيش على أراضيه....

هذه الأحداث أدّت إلى ازدياد الهجرة إلى العاصمة بيروت، وهكذا زادت مشاكل التضخم السكاني بالإضافة إلى ما تسببه من مشاكل اجتماعية وصحية وتربوية.

أما الوضع السكني للعمال النازحين، من الجنوب إلى العاصمة، كان يتألف من بيوت صغيرة وغير صحية، كما أن عدم تكييف وتأهيل هذه القوى العاملة بالإضافة إلى جهل التدريب الصناعي، كل هذه العوامل جعلت أجور العاملين في القطاع الصناعي (ممن كانوا يعملون في الزراعة أصلاً) أقل بكثير من الأجور الحقيقية للعمال الصناعيين، هذا التحول، للنازحين من الجنوب وبقية المناطق، كانت تستغله المصانع أسوأ استغلال لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج اليومي بأقل قدر ممكن من التكاليف. ومن هنا، نشأت التجمعات السكانية والأكواخ في ضواحي العاصمة. وارتفع معدل البطالة والفقر بين قاطنيها لعدم استيعاب القوى العاملة، النازحة من الريف، دون أن تكون مهيأة للعمل الصناعي أصلاً.

هذا الحزام المحيط بالعاصمة دفع قسماً مهماً من العمال الجنوبيين الفقراء، خوفاً من الحالة الأمنية العامة والقصف والأعمال الحربية على أرضهم.. للإحتماء بالعاصمة.. فوجدوا واقعهم الجديد يعاني من الفوضى والظلم الاجتماعي والنمو غير المتوازن بين مناطق العاصمة، تماماً كما هو الوضع في المناطق اللبنانية، لقد كانت حالة القسم الأكبر من هؤلاء العمال الجدد تقترب من الفقر الدائم مع معاناة المشاكل الاجتماعية والنفسية كالشعور بالظلم والخيبة والاستغلال والنقمة والرفض...

ولا يغيب عن البال أن هذه الطبقة النازحة من الجنوب هي من العمال الصناعيين الذين ترفض مؤسساتهم التصريح عنهم للضمان، وأجورهم عادة على أساس يوم العمل بمعدل أقل من الحد الأدنى للأجور والعامل مهدد في أي لحظة، بالصرف الكيفي دون أية ضمانات صحية وعائلية.

لقد وقعت صدامات مسلحة وعنيفة على أرض الجنوب وفي منطقة الضاحية الجنوبية في بيروت وفي مناطق لبنانية أخرى وخاصة المعارك التي وقعت في ربيع عام ١٩٨٢ قبل الاجتياح الإسرائيلي. فقد وقعت معارك عسكرية وضارية بين أهالي صيدا والفلسطينيين وذلك قبل الإجتياح الإسرائيلي بقليل... حيث دمر العديد من المحلات في الأسواق التجارية في صيدا. وأحرق بعضاً منها وبقيت الأسواق التجارية في داخل صيدا

تتعرض للنهب والحرق، وأخذت هذه القضية محوراً هاماً على الصعيد اللبناني وعلى الصعيد العربي.

لقد بدأ عام ١٩٨٢ والموقف اللبناني الفلسطيني... دقيقاً وصعباً للغاية، فالجبهة اللبنانية كانت تعارض، أصلاً الوجود الفلسطيني لأسباب سياسية وعسكرية وديموغرافية.. بالإضافة إلى نظرة الجبهة اللبنانية إلى العالم العربي وشعوبه وأسباب برزت في ربيع ١٩٨٢ وهي أسباب معروفة وواضحة.

كما أن الجنوبيين الباقون كانوا يعانون من أهوال الحرب والمصائب والقصف النهاري والليلي على مدنهم وقراهم، للحصول على لقمة العيش... وجدوا أنفسهم أمام موقف خطير لا يدرون من أمره شيئاً..

أما سكان بيروت الغربية فكانوا يعانون من التجاوزات التي اشتدت وتلاحقت وأصبحت أخبار الخلافات بين الفصائل والتنظيمات محور الأحاديث اليومية. فقد استعملت المدفعية الثقيلة والصواريخ والأسلحة الخفيفة والمتوسطة في قلب المدينة، وكان السكان يذوقون شتى أنواع العذاب والقهر وهم يشاهدون مدينة كبيرة تكاد تحتضر من شدة الخلافات السياسية والعسكرية.

٤ حزيران ١٩٨٢ وقع الاجتياح الإسرائيلي واندفعت القوات البرية والبحرية وسلاح الطيران في مهاجمة الجنوب اللبناني، فاحتلت القرى الحدودية وكذلك المدن الجنوبية كالنبطية وصور بعد معارك ثم تابعت سيرها نحو صيدا ـ بيروت، واندفعت القوات باتجاه مشارف بيروت، وخصوصاً منطقة خلدة التي شهدت معارك ضارية، استبسل فيها السكان مع المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين بجانب القوات السورية في التصدي للقوات الإسرائيلية الغازية، وكانت حرباً حقيقية بكافة أنواع الأسلحة الحديثة والمتطورة، وخاصة سلاح الطيران حيث شاركت جميع أنواع الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة التي كانت إسرائيل قد وضعتها في الميدان.

لقد انسحب الفلسطينيون من جميع الأراضي الجنوبية بما فيها المدن والقرى، ومن الخط الدولي صيدا ـ خلدة وأصبحت المواجهة في ضواحي

بيروت التي تم حصارها بشكل محكم فمنع عنها التموين والمياه وبيروت بذلك تكون أول عاصمة عربية بعد القدس تحتلها القوات الإسرائيلية وسط صمت عربي وعالمي فعلي. ثم تطورت وأصبحت المدافع الضخمة والثقيلة، والصواريخ تقصف بيروت للضغط على الفلسطينيين بالانسحاب إلى خارج العاصمة ومن ثم الأراضي اللبنانية.

كانت الجبهة اللبنانية تعتقد بأن الوجود الفلسطيني في لبنان قد ساهم إلى حد بعيد، بتقوية الوجود السياسي للمسلمين، كما أنها كانت تطمح إلى تحويل الثقل السياسي، في الأزمة اللبنانية، لصالحها وتوجيه الأمور والسياسة العامة بما يتناسب مع أفكار الجبهة ومطامحها.

... كان لبنان يعاني من الحرب الأهلية... وحروب الآخرين على أرضه والتجزأة والانقسام.

لا بد من الإشارة إلى أن الحروب اللبنانية والحروب الداخلية والخارجية على أرض لبنان، يمكن أن تفسر، بعض الشيء، بأن وجود منظمات غير لبنانية كان نتيجة التباعد والتناقض في أفكار، وأراء وممارسات الأطراف اللبنانية. إن القفز الخارجي لتحسين واقع الحال بين الأطراف المتنازعة كان يسعى إلى خلخلة أوضاع وقوة، الخصم الداخلي، العسكرية والسياسية بكافة أنواع الطرق.

إن طبيعة الواقع اللبناني (الطائفية والسياسية والاقتصادية) حاول أن «ينظم» أوضاعاً طائفية وفق ميثاق ١٩٤٣ والذي انبثق عنه قوانين الأحوال الشخصية وتدعيم المؤسسات التربوية القائمة بالإضافة إلى تركيز التناقضات الطائفية والسياسية من خلال تكريس ودفع زعامات إلى السلطة و«تجميد» زعامات أخرى، لتسهيل السيطرة الطائفية لزعامات تقليدية داخل الطوائف اللبنانية..

لقد تم انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت على دفعات، في الثلث الأخير من شهر آب ١٩٨٢، ومن ثم أتت القوات المتعددة الجنسيات الأميركية، الفرنسية والإيطالية وأخيراً الانكليزية، وكان أكثرها يتمركز في

المناطق الغربية من العاصمة، وفي بعض المناطق الحساسة والمهمة في ضواحي العاصمة وفي محيطها.

في ٢٣ آب ١٩٨٢ تم انتخاب الشيخ بشير الجميل الكتائبي وقائد القوات اللبنانية رئيساً للجمهورية اللبنانية، في ثكنة الفياضية، تحت حراسة وحماية القوات الإسرائيلية، ولكن الأمور تطورت بعد ذلك، إذ أن الرئيس المنتخب لم يتمكن من ممارسة صلاحياته الدستورية لأنه اغتيل في ١٥ أيلول، قبل ٢٣ أيلول ١٩٨٢ موعد تسلم صلاحياته الرئاسية. ثم انتخب المجلس النيابي، الشيخ أمين الجميل الكتائبي وشقيق الرئيس القتيل رئيساً للجمهورية اللبنانية.

كانت الأزمة اللبنانية مدار اهتمام الرئيس الأميركي كارتر، والرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، والرئيس ميتران والرئيس النمساوي كرايسكي وأخيراً رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر.

فقد أرسلت فرنسا نخبة من أهم رجالها وأقدرهم اطلاعاً على شؤون البيت اللبناني لأن لها صلات، قوية بالمجتمع اللبناني خصوصاً من الناحية الثقافية، نذكر منهم الرئيس كوف دي مورفيل (الذي اختاره الجنرال ديغول رئيساً لوزراء فرنسا ما بعد الثورة الطلابية في باريس والمدن الفرنسية في أيار ١٩٦٨).. والمسيو غورس وهو خبير في الشؤون اللبنانية وضليع بتشعبات المشاكل اللبنانية.

إن بعض اللبنانيين يعتقد بأن الدستور اللبناني هو نسخة معدلة من الدستور الفرنسي. وإن الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ تم التوافق عليه في ظل الوجود الفرنسي، وإن فرنسا يمكنها أن تهتم أكثر بالمشكلة اللبنانية، هذه المشكلة التي تراكمت عليها ظروف خارجية وداخلية لمدة أكثر من ١٦ سنة بالإضافة إلى مآزق داخلية وتدخلات خارجية تعود إلى ما بعد ميثاق ١٩٤٣...!.

لقد تدخلت بعض الدول العربية، بقصد محاولة حل المسألة اللبنانية ومأزقها الداخلي، وفي طليعتها سوريا والسعودية وبعدها دولة الكويت لعلها تجد حلاً للأزمات اللبنانية المتلاحقة سياسياً وعسكرياً ومحاولة (ترويض)

الأمراء اللبنانيين وميليشياتهم...

كل ذلك تم دون جدوى، لأن «الأمراء» يعودون، بعد فترة، تقصر أو تطول، بطلب الوساطات من الخارج علها تستريح بعض الشي، من «الهم» اللبناني ومشاكله.

نذكر هنا بعض ما قاله أحد الباحثين بما يلي[1]:

في الحقيقة إن المشكلة السياسية الأساسية في لبنان هي مشكلة الزعامة السياسية التي لا تلعب إلا نادراً ورقة التعايش والاندماج بين الطوائف لأن هذه الورقة تعني التغيير الاجتماعي المنظم ووصول نخب جديدة إلى السلطة. إن التفكك الطائفي أو عدم الاندماج بين الطوائف يسمح هو من جهته بإدائه حكم النخب المتخلفة التي تستند في سلطتها على أعماق التعصب الطوائفي للجماعة.

... فالشوف الذي كان منطقة تعايش واختلاط جرى توحيده طائفياً بالقوة واضطر المسيحيون للهرب... انها آلة التهجير تعمل منذ عام ١٩٧٥. ينبغي الاعتراف بأن السوريين قد أوقفوا هذه الألية الجهنمية بين ٧٧ و٨٢ وحينما تدخل الجيش السوري أعيد لحم النسيج الاجتماعي التعايشي بين الطوائف. أعرف أن هذا الكلام لن يسر المعادين لسوريا ولكن ينبغي أن نعترف به. في منطقة عكار وهي منطقة لا تزال فيها حتى اليوم قرى عدة مختلطة وتعايش طوائفي قوي نجد أن الجيش السوري متواجد دون إنقطاع منذ عام ١٩٧٥ ولم تحدث هناك مجازر ولا اغتيالات فردية أو جماعية من النوع الطائفي ودائماً حيث توجد...

إن هدف إسرائيل هو كَنْتَنة لبنان منذ ١٧ سنة وما زال، لخلق دعائم لوجودها لأن التباعد الطائفي في منطقة معينة يسمح لها بعقد اتفاقات مع زعماء الطوائف لمنع الأعمال المعادية من أن تنطلق من الأراضي التي يسيطر عليها هؤلاء الزعماء.

---

(١) د. جورج قرم ـ كرواسانس دي جوت تاسيون السفير/ ١٥/١١/٨٦.

إن القصف الأميركي على فيتنام قد أثر على سبيل المثال بالرأي العام العالمي إلى درجة اضطر معها الأميركيون إلى إيقاف غاراتهم وبالمقابل فإنه قد مضت ١٧ سنة، وإسرائيل تقصف جنوب لبنان، من دون توقف والعالم بأسره، يجد ذلك طبيعياً، إن استنكار احتجاز بضع رهائن أجنبية في لبنان كان عاماً وأخذ اهتماماً دولياً واسعاً لكن ١٧ سنة من القصف الإسرائيلي للبنان للأسف لم يقابله أي استنكار أو اهتمام دولي.

الواقع الاجتماعي ومميزاته

ـ آراء وأفكار ـ

II

بشكل موجز نستعرض ورقة العمل للطائفة الإسلامية الشيعية، فقد أعلن نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى عن طرح ورقة عمل، التي كان قد طرحها المجلس برئاسة الامام موسى الصدر في ١٩٧٧/٥/١١ . . . «وإزاء ما خلفته هذه المحنة المأساة من الدماء والتصدع في البنيان والإنسان وفي هيكلية الدولة، في الاقتصاد والوطن وفي لحمة المجتمع اللبناني، وفي سمعة لبنان الحضارية وفضلاً عن عشرات آلاف الضحايا الأبرياء من جميع الطوائف والمناطق.

وفي مقابل ما يطرح من الأفكار وما يتخذ من المواقف، من قبل مختلف الهيئات والتجمعات الطائفية، والسياسية، في سبيل بناء لبنان الجديد. . .».

هذا جزء من المقدمة لورقة العمل بقي أن نشير إلى أهم الأفكار الواردة.

١ - تجدد الطائفة الإسلامية الشيعية إيمانها بلبنان الواحد الموحد، جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين وعلى نظام اقتصادي حر مبرمج وفق تخطيط علمي إنمائي شامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات. . .

٢ - إن الطائفة، كما ورد في ورقة العمل، ترفض رفضاً باتاً أي صورة من

صور التقسيم تحت ستار لا مركزية سياسية أيّاً كانت هيكليتها.

٣ - امتيازات المارونية السياسية والاجتماعية الاقتصادية من صلب الصيغة اللبنانية بحجة الخوف على المستقبل لدى البعض يبقى عامل القلق على المصير، ذريعة للمحافظة على امتيازات فئوية، بينما يبقى عامل الغبن، عند البعض الآخر، باباً للنزاع، بحيث يبقى العاملين ثغرتين في الكيان تنفذ منهما المؤامرات على سلامة البلد واستقلاله وسلامة أراضيه.

٤ - **أهم بنود الإصلاح - كما تشير ورقة العمل - إلغاء الطائفية السياسية في كل مرافق الحياة العامة. اعتماد الاستفتاء الشعبي في القضايا المصيرية، تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الشيوخ أو كليهما. تعديل قانون الانتخابات النيابية على أساس جعل لبنان كله دائرة انتخابية واحدة واعتماد البطاقة الانتخابية.**

٥ - بالنسبة لتطبيق فصل السلطات - ذكرت ورقة العمل - مبدأ فصل النيابة عن الوزارة، بحيث يكون القبول بالوزارة في منزلة استقالة النائب من النيابة - تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء في صورة واضحة.

٦ - **في التربية والتعليم تشير ورقة العمل إلى إعادة النظر في برامج التعليم في صورة جذرية شاملة في المراحل المختلفة بهدف التوحيد والتحديث وتحقيق الفعالية التي يتطلبها التطور العلمي والتكنولوجي بغية وضع لبنان في موكب العصر الذي يعيشه.**

٧ - **طالبت ورقة العمل أيضاً بأن يتم وضع سياسة ديموغرافية شاملة بالنسبة إلى اللبنانيين وبأن يتجه التطور الاجتماعي بحيث تتكافأ الفرص أمام الجميع... وأن تتأمن المساواة على مستوى العمل والثقافة... وبأن يتم إنماء المناطق المحرومة وانشاء مراكز تنمية في المناطق الساحلية والريفية.**

وفي ذروة حرب الجبل أي في أيلول ١٩٨٣ أعلن نائب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بحضور مفتي الجمهورية ورئيس القضاء المذهبي

الدرزي في دار الفتوى، الثوابت الإسلامية العشر:

١ - لبنان وطن نهائي بحدوده المعترف بها دولياً سيداً حراً مستقلاً، عربياً في انتمائه وواقعه منفتحاً على العالم، هو لجميع أبنائه له عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حق الرعاية الكاملة والمساواة.

٢ - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وضمانها - وعلى مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين دون تمييز.

٣ - يلتزم لبنان النظام الاقتصادي الحر، ويعتمد الانماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطاً ونهجاً وتوجهاً في تطوير طاقات المجتمع الإنتاجية والانمائية.

٤ - إعطاء القضايا الاجتماعية حقها الكامل في العناية بما يؤدي إلى إلغاء التفاوت بين المناطق والفئات اللبنانية ومعالجة المعضلات الناتجة عن الأزمة.

٥ - التمسك بلبنان متلازم مع التمسك بوحدته الكاملة غير المنقوصة أرضاً وشعباً ومؤسسات.

٦ - رفض أي شكل من أشكال اللامركزية السياسية سواء طرحت في صيغة الكونفدرالية أو الفدرالية أو الاتحاد بين ولايات أو كانتونات أو غيرها من أشكال الكيانات الذاتية. لأن كل هذه الطروحات وأمثالها تضع لبنان على شفير التقسيم والتفتيت وكلاهما مرفوض رفضاً مطلقاً، بينما نرحب باللامركزية الإدارية التي تعزز الحكم في المناطق وتختصر المسافة بين المواطن ومصدر الخدمة في مختلف المجالات.

٧ - إلغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها.

٨ - الرفض القاطع لكل ما يتعارض مع الشرعية من مظاهر وممارسات بما في ذلك محاولات الهيمنة الحزبية أو الفئوية، كذلك استمرار وجود الميليشيات والتنظيمات المسلحة ووسائل الإعلام غير المشروعة.

٩ ـ الإقرار بحق المهجرين، منذ بداية أحداث ١٩٧٥، بالعودة إلى المساكن أو المناطق التي هجروا منها تبعاً لمبدأ حق كل مواطن بالإقامة في أي مكان من وطنه لبنان.

١٠ ـ العمل على أنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأمين انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ و٤٤٨ و٥٠٨ و٥٢٠ ورفض أي محاولة لفرض معاهدة صلح أو علاقات مع إسرائيل.

لا بد من الإشارة هنا إلى التشابه في بعض النقاط الأساسية من الثوابت الإسلامية المذكورة أعلاه وبين البيان الوزاري الأول الذي أعلنه رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في البرلمان عام ١٩٤٣.

ـ لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكى ترى الاستقلال والسيادة ينشران على قممها البيضاء وسهولها، وها هي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الألفة والاتحاد المتين بين أبنائها والوعي القومي النامي بين ناشئتها. وما يقال عن القاعدة الطائفية يقال مثله عن القاعدة الإقليمية التي إذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

ـ ومن الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا، معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة لا تفيد التقدم الوطني من جهة، وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت، في معظم الأحيان، أداة لكفالة المنافع الخاصة. ونحن واثقون أنه حين يغمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال، ونظام الحكم الشعبي يقبل على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن، إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج تمهيداً واعداداً في مختلف النواحي وسنصل جميعاً بالتعاون، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل

الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح الوطني الكبير.

رائدنا الأول تأليف قلوب اللبنانيين على حب وطنهم، ونحن نعلم أن في طليعة ما يحببه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والاباء القومي، وسنعمد إلى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية، فسنبادر نحن وأنتم متعاونين في إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملائمة لمعنى الاستقلال الصحيح، وسنعمل بجد وإخلاص على جمع الصفوف وإزالة الأحقاد، ولا سيما التي أضرمت في هذه المرحلة، حتى تنصرف القوى والجهود إلى خدمة البلد العليا والشاملة».

إلى هنا تنتهي بعض المقتطفات التي يعود تاريخها إلى أكثر من أربعين سنة مع ما رافقها من حروب سياسية وطائفية واجتماعية.. وبقيت المبادىء ثابتة في مكانها... تبحث عن حل لمشكلتها... التي هي في الحقيقة مشاكل لبنان المتعددة.

«إن تأييد القوات اللبنانية للثوابت الإسلامية باعتبارها ثوابت تتفق مع خط الشيخ بشير الجميل.. وتأييد الشيخ بيار الجميل وكميل شمعون وكاظم الخليل وشفيق الوزان... لهذه الثوابت إنما يعني تأييد أصحاب خط واحد للمطالب الإسلامية، تأييد لا يؤدي غالباً إلى تحقيق أي منها»(١).

ففي الواحد والعشرين من حزيران ١٩٤٣ عقد مؤتمر عام، في نادي الشبيبة الإسلامية برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد، لتقرير العمل على رفع الحيف الذي لحق بالطوائف المحمدية. وقد حضر للاشتراك في هذا المؤتمر العام وفود من أبناء مختلف المذاهب المحمدية سنية وشيعية ودرزية ومن جميع المناطق اللبنانية».

الرئيس عبدالحميد كرامي أعلن بأن الشمال كله متضامن مع هذه

(١) مجلة الفكر الإسلامي ـ الصادرة عن دار الفتوى ـ عدد تشرين الأول ١٩٨٣.

المطالب وما من قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني إلا إذا كان عربياً . . .».

أما الشيخ بهيج تقي الدين فقد ألقى كلمة بالنيابة عن الأمير مجيد ارسلان . . فقال تقي الدين: «إنه لا طوائف محمدية وإنما هم كلهم طائفة واحدة إسلامية . . .».

. . . «أما الشيخ سليمان الظاهر، وهو من علماء المسلمين الشيعة في جبل عامل، فقد ألقى كلمة هذا الجبل قائلاً: لا طوائف هنا وشيع بل فروع لشجرة واحدة في الإسلام. وأعلن تضامن المسلمين الشيعة، في لبنان، مع اخوانهم في كل ما يقرر المؤتمر».

ومن الثوابت التي سجلت في مؤتمر عام ١٩٤٣ الإسلامي:

- إجراء إحصاء عام شامل بإشراف لجنة محايدة(١).
- اجراء الانتخابات على أساس الاحصاء الجديد الذي نطلبه.
- يمتنع المسلمون، عموماً في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق المطالب.
- تأليف لجنة للعمل، وسرعة على كل ما من شأنه تحقيق هذه المطالب وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العادل.
- إبلاغ نسخة من هذه المقررات لمقام الحكومة اللبنانية ولفخامة سفير فرنسا الحرة، ولحضرات ممثلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية ومصر والعراق وسائر الدول الحليفة.

. . . «وفي ما يتخطى هذا المخرج يبقى على جميع الأطراف، بدون استثناء ولأجل صيانة مصلحة لبنان كله، الحرص على الاعتبار بمؤتمر ١٩٤٣ الإسلامي الذي لم ينفذ والذي ارجىء إلى عام ١٩٨٣ . . .»(٢).

هذه إشارة تاريخية عن بعض المؤتمرات التي كانت تعقد في عام ١٩٤٣ . . . وهناك مؤتمرات تاريخية عديدة عقدت، قبل هذا التاريخ بزمن،

(١) المصدر السابق.
(٢) نعرض هذه المعلومات على سبيل الاطلاع.

بين الطوائف المسيحية من جهة والطوائف الإسلامية من جهة أخرى، لبحث الأمور والمطالب وغيرها . . .

في عام ١٩٤٣، كان النهج الطائفي والصراعات السياسية والأيديولوجية ترتبط بالتيارات المتعاكسة داخل لبنان. هناك صراع حول هوية لبنان . . . صراع على السلطة . . . صراع حول الانتماءات العربية أو الغربية للبنان . . وهناك صراع حول التوازن السياسي والحكم. وهناك اعتبارات محلية وإقليمية لها مركزها وثقلها على الساحة اللبنانية آنذاك. كما أن النقاش على صفحات الجرائد وفي المؤتمرات وعلى المنابر كانت تبحث وتهتم بمستقبل لبنان السياسي. لقد مرت ظروف عديدة، في عام ١٩٤٣، وما قبله ظهر خلالها شبح الاقتتال . . في لبنان الذي كان يعيش جو الأزمات الداخلية والخارجية.

كما أنه لا بد من الإشارة بأن تجاذب الزعامات التقليدية، فيما بينها من جهة وبين الدولة اللبنانية من جهة أخرى، والدعم الذي تتلقاه والتأثير السياسي ساعد في ابعاد طاقات فكرية وعلمية وسياسية لبنانية عن الساحة، هذه الساحة المتأرجحة بين التقليد والتجديد، علماً بأن الأوساط السياسية والاقتصادية المسيطرة، في عام ١٩٤٣، كانت تحمل مفاهيم وآراء لا تطال، إلّا قليلاً مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والحضاري والإنساني . . .

بتاريخ ٨٣/١٢/٨ «أعلن البطريرك الماروني مار انطونيوس بولس خريش باسم مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان: إن الحرب المستمرة على أرض لبنان منذ تسع سنوات ليست في الأساس حرب أهلية، إنما هي حروب الآخرين على أرضه. وشدد على أن الامتيازات المزعومة ليست في الواقع امتيازات بل هي ضمانات وافق عليها الجميع معتبراً أن نصيب المسيحيين، من خيرات الدولة، ما كان يوماً أكثر من المسلمين. وأكّد أيضاً أن لبنان بلد موحد بحدوده المنصوص عليها في الدستور وفي نظامه الديمقراطي. وإن أبناءه المقيمين أم الغائبين عن أرضه لهم جميعاً الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والقومية. وإن الشرعية هي الضمان الأوحد لبناء الوطن»(١).

(١) النهار ١٩٨٣/١٢/٩.

لقد حدّد مجلس البطاركة والمطارنة «تطلعات لبنان» نحو المستقبل وأذاعها باسم الكاثوليك في لبنان ونلخص ما جاء في الوثيقة بما يلي:

١ - المجتمع الإنساني، الإنسان هو محور المخلوقات وقمتها.

٢ - المجتمع الديني، الحرية الدينية، في نظر المسيحية، حق طبيعي ومدني يصونه القانون ويعد اغتصابه تجنياً وامتهاناً للكرامة الإنسانية.

٣ - المجتمع المدني مجاله العائلة والجماعة ويترتب لهما حقوق تتناول المرافق الحياتية المختلفة، منها العمل والملكية والاقتصاد والثقافة.

أ - العائلة: العائلة هي أساس المجتمع البشري وخليته الأولى.

ب - الجماعة: تتألف الجماعة من مجموعة العائلات ومن الجماعات يتألف الوطن.

لهذا تدعو المسيحية أبناءها إلى تحمل التبعات والاضطلاع بالمسؤوليات مع اخوانهم المواطنين إلى أي دين انتموا، وتحضهم على نبذ التقاليد البالية الدخيلة على الدين، والعمل على إشاعة العدالة ونصرة الضعيف والمظلوم، ومبادرة الجميع بالخدمة بدافع من محبة صادقة.

ج - الملكية: خيرات الأرض لجميع الناس يجب أن يكون لكل منهم نصيب منها.

هـ - الاقتصاد: ما كان الاقتصاد إلا لخدمة الإنسان ولذلك يجب تنظيمه لكي لا يقتصر النمو الاقتصادي على افراد أو جماعات أو مؤسسات أو دول، بل يجب أن يعم خيره جميع الناس ولذلك لا بد من تعاون ناجع بين رأس مال وعمل، ومشاركة بين أرباب عمل وعمال.

٤ - المجتمع السياسي: المجتمع السياسي الأمثل هو المجتمع الديمقراطي الحر. وهو يعنى بتنظيم علاقات الأفراد والجماعات وفق قوانين وأنظمة...

ننتقل إلى الفقرة التالية: «يتسع المجتمع السياسي لأحزاب تخضع، في عملها السياسي، للنظام العام وترعى المصالح الوطنية العليا. فلا موالاة لنظام أو حزب أو فئة على حساب الوطن».

«والمشاركة في اللغة والسلطة خدمة، وفي اتخاذ القرار وتنفيذه حق صريح للمواطنين يمارسونه عبر ممثليهم على المستويات المختلفة، فلا هيمنة ولا استئثار ولا طغيان لفئة ولا لجوء إلى عنف...».

ورد في «الوقائع» ما كانت عقدة الخوف لدى المسيحيين، وعقدة الغبن عند المسلمين، لتشعل نار الاقتتال بينهم، لو لم يروج الغرباء لها ويحضون عليها، ويتعهدوها بالأسلحة والذخائر، ذلك أن عقدة الخوف لدى المسيحيين قديمة لها ما يبررها والتاريخ شاهد».

«**أما الامتيازات المزعومة فليست بالواقع امتيازات، بل كانت ضمانات وافق عليها الجميع**، ووسيلة لطمأنة الأقلية الخائفة من طغيان أكثرية مجاورة به، وبعد فما كان من نصيب المسيحيين من خيرات الدولة يوماً بأكثر من **نصيب المسلمين**».

وفي القسم الثالث «التطلعات» ورد ما يلي:

لبنان بحدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً وطن نهائي لجميع أبنائه، سيّد حرّ مستقل، يرفض كل احتلال، وينتمي إلى محيطه العربي. ويرتبط بعلاقات ثقافية واقتصادية وسياسية مع كل دولة تحترم تراثه الحضاري.

وإزاء التطورات الراهنة صدر موقف ارثوذكسي يؤكد المطالبة «بمشاركة الطائفة في حوار وطني يساهم في وضع خاتمة لمآسي هذا البلد وبنيه». الموقف أعلن بعد اجتماع ارثوذكسي عقد في مطرانية بيروت، صدر بعده البيان الآتي:

«تلبية لدعوة المتروبوليت إلياس عودة مطران بيروت للروم الارثوذكس، اجتمع الموقعون على هذا البيان من اكليروس ومن علمانيين، تحملوا أو يتحملون مسؤوليات سياسية في لبنان في لقاء ارثوذكسي وطني، في دار

مطرانية الروم الارثوذكس في بيروت، اقتناعاً منهم بأن الأحداث المأسوية قد بلغت حداً بات عنده الوطن مهدداً بالزوال والدولة بالتشرذم، والأرض والشعب بالانقسام، فحلت محل الدولة، في غير منطقة وظروف سلطات مختلفة لا وجود معها لسيادة الدولة والقانون.

وبعد لقاءات عدة عرضوا خلالها المشاكل الرئيسية، وتدارسوا الأوضاع الراهنة، وما تتطلبه من وعي وتحمل للمسؤولية، وبعد أخذهم بعين الاعتبار ما صدر عن المجمع الأنطاكي المقدس المنعقد في دير ما جرجس، في ٣ تشرين الأول ١٩٨٣، وعن الاجتماعات التي حصلت مؤخراً في دار مطرانية الروم الارثوذكس في بيروت، شدّد المجتمعون على ما يأتي:

أولاً: إن الكنيسة الارثوذكسية مسكونية النظرة، وهي تستلهم الكتب والتعاليم المقدسة وتؤمن بحرية أبناء الله، لذلك تطلق الحرية السياسية التامة لأبنائها كأفراد وكجماعات، وهكذا لم تجد الارثوذكسية في لبنان، كطائفة، امتداد لها طبيعياً في أي حزب أو تنظيم خاص.

ثانياً: إن التربية الارثوذكسية في تقديسها للحرية المسؤولة، بكل مظاهرها ومراتب وجودها، خلقت لدى أبناء الطائفة انفتاحاً عقلياً أصبح تقليداً على جميع التيارات الفكرية والسياسية الحديثة، المحافظة منها والثورية.

في ضوء ما تقدم، رأى المجتمعون أن المواقف التالية هي الأكثر انسجاماً مع تراثهم الديني والحضاري والفكري والسياسي، ومع التزامهم الأصيل بلبنان، وما يرمز إليه:

١ - التأكيد على أن لبنان هو الوطن النهائي لكل أبنائه، والتصدي لأية محاولة تهدف إلى تقسيم لبنان أو تجزئته أو اقتطاع أي شبر من أرضه والإصرار على بقاء لبنان السيد الحر المستقل ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دولياً موحداً، أرضاً وشعباً ومؤسسات.

٢ - الإعلان عن أن حقيقة انتماء لبنان إلى العالم العربي والمشرق هي حقيقة دائمة، وعن أن له في هذين العالمين رسالة رائدة لا يتنازل

عنها، رسالة متجذرة في تراثه المتأصل في الشرق، ومتصلة بحضارة الغرب.

٣ - التمسك بلبنان مجتمعاً حراً منفتحاً، بالمعنى الأصيل لهاتين الكلمتين، يضمن حقوق الإنسان الأساسية، كما يضمن للمواطنين المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة السياسية والمجتمعية، وللحكم هيبة القانون، وللشرائع اتفاقها مع القيم الأخلاقية العريقة في التراث اللبناني، ذلك أن قيمة النظام السياسي إنما هي مستمدة من مقدار ما يفضي إلى إثراء الشخصية الإنسانية وتعميق إنسانية المواطن وارتباطه بالانتماء الوطني.

٤ - طرح مبدأ العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية في حوار وطني صريح.

٥ - التزام الدولة اللبنانية بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدخالها في صلب الدستور.

٦ - التمسك بالنظام الجمهوري الديمقراطي، وضرورة تطوير النظام الاقتصادي والمجتمعي السائد، بما يكفل تحقيق عدالة مجتمعية حقيقية وإنماء اقتصادي ومجتمعي لجميع المناطق والفئات.

٧ - يرى المجتمعون أن صيانة مصير الوطن يجب أن تتم بالتوافق بين المسيحيين والمسلمين في جو من المحبة والتفهم، وذلك في نطاق الحرص على المبادىء الأساسية للحرية والعدالة، وعلى الاحترام المتبادل.

أما الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية «فأي معالجة للأزمة باتت مرتبطة بوفاق وطني يحقق الإصلاح في النظام اللبناني وإلغاء الطائفية».

«تؤكد الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية على المقررات الصادرة عن مؤتمر خلدة الوطني والتي تأتي منسجمة مع الموقف الوطني في التمسك بالإصلاح السياسي كأساس للحل الحقيقي..»(١).

يضاف إلى ذلك بأن الأحزاب اليسارية ترغب في علاقات مميزة مع سوريا وتوافق على مبدأ التزامن بين الإصلاح وإنتخابات رئاسة الجمهورية.

---

(١) النهار ١٩٨٩/٣/٣٠.

وقد أكدت اجتماعات الجامعة العربية في الكويت بأن الأكثرية وافقت على مبدأ التزامن بين الإصلاح السياسي وانتخابات الرئاسة. من يقرأ أوراق العمل والمشاريع والأفكار الواردة في هذا الفصل يلاحظ فروقات أساسية في الميادين والعناوين وطرق التنفيذ بالإضافة إلى طرق الفهم والمفاهيم المتعددة بين المجموعات اللبنانية. لقد طالبت ورقة العمل الشيعية بإلغاء الطائفية السياسية واعتماد الاستفتاء الشعبي في القضايا المصيرية... كما طالبت أن يتجه التطور الاجتماعي بحيث تتكافأ الفرص أمام الجميع وأن تتأمن المساواة على مستوى العمل والثقافة... وبأن يتم إنماء المناطق المحرومة وانتشار مراكز تنمية في المناطق الساحلية والريفية، ثم إعادة النظر في برامج التعليم... بغية وضع لبنان في موكب العصر.

أما في ورقة «تطلعات لبنان» المارونية والتي أذيعت باسم الكاثوليك والتي ورد فيها بأن الامتيازات المزعومة هي ضمانات «وافق عليها الجميع وسيلة لضمانة الأقلية الخائفة من طغيان أكثرية مجاورة». ثم ذكر البيان بأن عقدة الخوف وعقدة الغبن ما كانت لتشعل النار بينهم لو لم يروج لها الغرباء... هذه كلمات مختصرة نذكر فيها بعض العناوين ولا يتسع مجال البحث للتدقيق في أوجه الخلاف ونواحي الاتفاق بين المجموعات اللبنانية. ولكن نضيف بأن أوجه الخلاف واردة بالنسبة للنظرة الواقعية للعروبة وبالنسبة للنظرة إلى دولة إسرائيل، وحتى بالنسبة إلى فهم التاريخ اللبناني وعلاقته بالمحيط العربي. ولكن هذا كله لا يمنع العيش بسلام. ذكر أحد المحامين[1] ما يلي: «إذا شئنا استبدال التوازن الحزبي بالتوازن الطائفي كحل نهائي للمعضلة الطائفية فلا بد من ركوب مركب النجاة في مراحل أربع.

- المرحلة الأولى: تبتدىء بتوزيع الدخل القومي بالعدل والقسطاس على شتى المواطنين لنلقحهم ضد الوظيفة داء التوازن الطائفي المطالب به حالياً.
- المرحلة الثانية: حذف التوازن الطائفي في الوظائف العامة واستبدال المؤهلات به.
- المرحلة الثالثة: الزواج المدني.

(1) النهار ١٩٨٩/٤/٤ ـ المحامية لور بيضون كساب.

- المرحلة الرابعة: حذف التوازن الطائفي نهائياً من التمثيل النيابي والوزارة لسببين ولنتيجة واحدة:

السبب الأول إطمئنان المواطنين جميع المواطنين إلى مستقبلهم في لبنان كنتيجة حتمية لتوزيع الدخل القومي عليهم بالعدل، إذ الشعور بالحرمان الذي يوجه أنظار بعضهم خارج الحدود يتحول إلى شعور رضى بكيان لبنان.

السبب الثاني: تجريد الزعماء من سلاح التوازن الطائفي في الوظائف. والنتيجة رضى اللبنانيين جميعهم بلبنان وطناً حراً مستقلاً.

لقد حاولت سوريا في جميع مراحل الحرب اللبنانية، أن تلعب دوراً وفاقياً، من أجل التوصل إلى صيغة أمنية وسياسية وفاقية، لقد بقيت سوريا وحدها في الساحة من حيث الاتصالات الدائرة لإخراج لبنان من «مصائبه» الكثيرة. أهم النقاط التي كان يرتكز عليها البحث، قضية الإصلاحات من جهة، ومحاولة إيجاد صيغة، تمنع تكرار الهزات والانفجارات من جهة أخرى. هذا بالإضافة لتفاصيل وتعقيدات الانتكاسات المتكررة في كافة الميادين العسكرية والسياسية. ويسمونه بالمستجدات الحافلة بالمفاجآت غير السارة... لقد كانت المبادرات السورية في لبنان، تهدف إلى ايجاد قواسم مشتركة بين كل الاتجاهات والأفكار وأوراق العمل، وتوحيدها بما يخدم القضية اللبنانية، فالرئيس حافظ الأسد ونائبه السيد عبدالحليم خدام بذلا جهوداً كبيرة لإنهاء الأزمة في لبنان وفق هذه المبادرات.

الواقع الاجتماعي والسياسي

. لمحة تاريخية .

لا نزعم بجديد عندما نقول بأن الارتباط وثيق وقائم فعلاً، بين حالة المقاتلين النفسية، وبين طريقة القتال، ان كانت في المرتفعات أو المدن أو على الحواجز المنتشرة بين المقاتلين.

. . . وحالة الحرب وحالة القتال واستعمال أسلحة الميدان والقذائف التي تخترق الآذان وساحات القتال الرهيبة . . . كل ذلك يعكس حالة نفسية خاصة تعرض المتقاتلين إلى التوتر العصبي الشديد وحالات عصبية متنوعة . . . كما أن المدنيين الآمنين، في بيوتهم، المعرضين للقصف الشديد وللآلام والأهوال والدمار هم معرضون أيضاً إلى الوقوع في شرك الأمراض العصبية. وهم حالياً في لبنان يعانون كثيراً من التهجير والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية . . .

علينا أن نشير إلى بعض نتائج الحروب اللبنانية. هذه النتائج قد تكون مباشرة أو غير مباشرة . . . قد تكون مرتبطة بالحروب اللبنانية أو بالاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ . . ومهما تعددت التفسيرات والاجتهادات عن بعض النتائج الأولية التي تمتد جذورها من اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩، إلى طلب دخول القوات السورية عام ١٩٧٦، إلى استدعاء القوات المتعددة الجنسيات بعد ذلك . . . التي يعتبرها البعض نوعاً من استراتيجية الهروب من مواجهة رغبة اللبنانيين الحقيقية للحوار . . والوفاق الوطني . . .

أما الحديث عن اتفاق ١٧ أيار بين الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية. فلقد كانت مفاوضات هذا الاتفاق صعبة وطويلة شاركت، في معظمها إن لم نقل بأجمعها، الولايات المتحدة الأميركية. والحق يقال بأن هذا الاتفاق مر بظروف صعبة، ما بين اتفاق أولي ثم تراجع بعض الشيء . . ثم صعوبات . . وتعقيدات. أما التفاصيل والملابسات والظروف والطرق الشائكة . . . والمراحل . . والكلمات والتفسيرات يمكن أن تأخذ مجلداً خاصاً قائماً بذاته . . .

الذي يهمنا كلمة موجزة عن رأي أصحاب الاتفاق وعن رأي معارضيه، واعطاء فكرة أولية عن الموضوع. يقول وزير الخارجية اللبنانية، في بيانه أمام مجلس النواب بتاريخ ٨٣/٥/١٦ أي قبل توقيع الاتفاق بيوم واحد: «تتعهد إسرائيل، حسب الملحق، بالانسحاب كلياً من الأراضي اللبنانية في فترة تتراوح ما بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعاً. ولكنها، في مذكرة قدمتها إلى الولايات، وضعت شروطاً أخرى للانسحاب من لبنان.

ولذلك أن هذا الاتفاق لا يعتبر ساري المفعول حتى بعد إبرامه، إلا عندما تقرر سوريا ومنظمة التحرير سحب قواتها من لبنان. كما أن وزير الخارجية[1] ذكر: «الواضح أن الولايات المتحدة تعتمد نفس النظرة والسياسة والاستراتيجية في ربط جميع الانسحابات بعضها بالبعض الآخر، وترفض أن يتم انسحاب دون الآخر». وأغلب الظن أنها هي التي اقنعت الحكومة اللبنانية باعتماد هذه السياسة . .

. . . أميركا هي التي تضمن تنفيذ اتفاق ١٧ أيار. وهناك تعهد أميركي مكتوب بتنفيذ الاتفاق بعد إبرامه بتزامن خروج القوات السورية والفلسطينية[2].

كما أن وزير خارجية أميركا أعلن في مؤتمر صحفي[3] إن انسحاب

(١) جلسة مجلس النواب ٨٣/٨/٢.
(٢) النهار - ٨٣/٥/٣١ - وزير الخارجية اللبناني.
(٣) السفير - ٨٣/٨/٦.

كامل القوات الأجنبية وحده يتلاءم مع أهدافنا. أننا لا نناقش هنا مقترحات بانسحاب غير مشروط من جانب واحد من قبل الإسرائيليين. نحن نتكلم عن برنامج كامل للانسحابات يشمل، منذ البداية، كل القوات الأجنبية. لقد ذكر السفير انطوان فتال، في جلسة التوقيع على الاتفاق في ١٧ أيار ما يليّ: إن الاتفاق الذي لي الشرف توقيعه اليوم باسم حكومة الجمهورية اللبنانية هدفه الأساسي وضع حد لثماني سنوات من الحرب والفوضى...».

لقد كانت وجهة نظر الدولة، في مؤتمر جنيف، بأنه ليس لإلغاء الاتفاق أي بديل آخر في وقت طرحت فيه فكرة تعديل الاتفاق... وقد استقر الرأي في مؤتمر جنيف على تكليف رئيس الجمهورية بالقيام بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية التي تشارك في القوات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى سوريا التي عارضت الاتفاق، وكذلك زعماء لبنانيين، كالرئيس فرنجية والرئيس كرامي والسيد وليد جنبلاط والسيد نبيه بري وغيرهم... هنا ننتقل إلى عرض رأي معارض للاتفاق، والذي يستند إلى نصوص وبنود الاتفاق وملحقاته... نذكر بعض المقتطفات منها.

المادة (٩) من الاتفاق: واضح ان التزامات أخرى تتعارض معها (أي مع الاتفاق) لذلك فمن البديهي أن تصبح جميع التزامات لبنان العربية، التي تتعارض مع بنود اتفاق ١٧ أيار لاغية. فنص المادة (٩) يفرض على لبنان، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول اتفاق ١٧ أيار حيز التنفيذ، أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق... وأكثر من ذلك فلقد تعهد لبنان أيضاً بعدم تنفيذ أي التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق. وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق» فقرة (٢).

- تنص المادة ٨ من الفقرة أ ـ ب ـ من الاتفاق على أن تهتم لجنة الاتصال المشتركة، بصورة متواصلة، بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل... وواضح أن نص الفقرة أعلاه بأن لبنان قَبِلَ بتوقيعه اتفاق ١٧ أيار بالعلاقة المتبادلة مع إسرائيل بما في ذلك تبادل البضائع والمنتوجات والأشخاص. وبما فيها أيضاً المواصلات من برية، وبحرية وجوية وسلكية ولاسلكية وغيرها.

لقد وافق لبنان على أن يسمح لإسرائيل أن تقيم، على الأرض اللبنانية، مكتب اتصال يقوم بمهام مشابهة، من حيث المحتوى والأساس، بما تقوم به السفارات والدوائر القنصلية التابعة لها... إضافة إلى المهام المتعلقة بتنفيذ بنود اتفاق ١٧ أيار الأمنية والسياسية والاقتصادية ويرأس هذا المكتب موظف حكومي رفيع المستوى... ثم يتابع وزير المالية السابق قوله[1] في ختام حديثنا عن النصوص التي تنتهك سيادة لبنان، لا بد من الإشارة إلى بعض بنود الاتفاق التي سبق وجرى بحثها تحت موضوع التخلي عن الالتزامات العربية. وفي هذا المجال نورد المادة ٤ من الاتفاق التي تشكل انتهاكاً، غير مقبول، للسيادة اللبنانية لأنها تلزم لبنان بأن يمنع القوات العسكرية أو المعدات أو التجهيزات العسكرية العائدة لأية دولة معادية من دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي. وتعتبره دولة معادية في حال قيام اختلاف حول ذلك أي دولة ليس لها علاقة ديبلوماسية مع الفريقين. (المحاضر التفسيرية المادة السادسة).

كذلك، فإن المادة السابعة من الاتفاق تشكل انتهاكاً غير مقبول للسيادة اللبنانية. ففي حال طلب لبنان قوات دولية للانتشار على أرضه من أجل تثبيت سلطته، يجب ان يتم اختيار الدول المساهمة الجديدة من هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات ديبلوماسية مع الفريقين. وواضح أن هذا الشرط يستبعد عدداً كبيراً من الدول وفي طليعتها الدول العربية والدول الافريقية.

نكتفي بهذا العرض الموجز لاتفاقية ١٧ أيار بين وجهة نظر الدولة من جهة ووجهة نظر معارضة من جهة أخرى.

ننتقل الآن إلى حرب الجبل التي أخذت شهرة واسعة. وكانت حديث الصحافة العالمية الأميركية والأوروبية الغربية خصوصاً... وقد انفجرت، في شهر أيلول ١٩٨٣، بقوة وعنف وطالت الحرب مناطق بيروت وكسروان

---

(١) د. إلياس سابا ـ السفير ـ ٢٩/١١/١٩٨٣.

والمتن الشمالي وخلدة بالإضافة إلى المحاور التقليدية في سوق الغرب، عيتات، ومنطقة عاليه، كذلك قضاء الشوف، إقليم الخروب، منطقة خلدة وغيرها. . .

نعود فنقول بأن الولايات المتحدة الأميركية بعثت بالممثل الرئاسي المستر ماكفرلين، والسعودية بالأمير بندر، وكان الاتصال قائماً ليلاً نهاراً، بين المبعوثين ووزير الخارجية السورية بالإضافة إلى الاتصالات الدائمة مع الأطراف اللبنانيين المتقاتلين وغيرهم من أصحاب الرأي والنفوذ. . .

شهر أيلول ١٩٨٣ والجبل يلتهب في أعنف معارك عسكرية. . . والاتصالات تتعثر حيناً وتنشط أحياناً. وقد استغرقت النشاطات الديبلوماسية وقتاً طويلاً، في ظروف حرجة يعيشها الشعب اللبناني وبعد جهود متواصلة مع الحكومة السورية توصل الأمير بندر بن سلطان ومساعده الأستاذ رفيق الحريري، بالإضافة إلى المساعي الأميركية والفرنسية والفاتيكان ودول أخرى متعددة، إلى اتفاق وقف إطلاق النار. ثم تم تأليف لجنة حوار وفاقية برعاية رئيس الجمهورية ومن السادة سليمان فرنجية، كميل شمعون وبيار الجميل، رشيد كرامي، وليد جنبلاط ونبيه بري وصائب سلام، عادل عسيران، وريمون إده[1].

بالإضافة إلى مندوب عن السعودية ومندوب عن سوريا بصفة مراقبين. وقد اجتمعت هذه اللجنة في مدينة جنيف في سويسرا.

لقد نصت الاتفاقية على ضرورة إعادة المهجرين من كافة المناطق اللبنانية إلى مزارعهم وقراهم وأماكن سكنهم. وقد حددت المهجرين بالذين تهجروا منذ عام ١٩٧٥.

والحق يقال إنه بالرغم من الملاحظات والتدخلات الخارجية على الأرض اللبنانية فقد سرت موجة في داخل لبنان وفي خارجه خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وسوريا تطالب اللبنانيين بالحوار والتفاهم

(١) لقد رفض السيد ريمون إده الحضور إلى مؤتمر جنيف بالرغم من الاتصالات المتعددة التي جرت معه حول هذا الموضوع.

والوفاق والوصول بالبلد إلى حياة سليمة، ووحدة وطنية لانقاذ وطنهم. بعد ٢٩ يوماً من التوتر في الضاحية، و٢١ يوماً من حرب ساخنة في الجبل، شغلت العواصم الدولية الكبرى، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار ابتداءً من الساعة السادسة صباح ٢٦ أيلول ١٩٨٣. . . بالإضافة إلى الاتفاق على مؤتمر وطني للحوار تحضره القيادات السياسية برئاسة رئيس الجمهورية وهنا نص الاتفاق كما أذيع رسمياً:

بعد اجتماع تم بين فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة للتداول حول نتائج الوساطة السعودية تقرر إعلان البيان الآتي:

«انطلاقاً من المحادثات والاتصالات التي جرت في كل من العواصم العربية، بيروت، دمشق والرياض حول إيجاد تصور مشترك للبحث في أنسب الحلول لإنقاذ الموقف المتدهور على الساحة اللبنانية. وحرصاً على حقن الدماء، ووقف القتال، واستقرار السلام في جميع أنحاء الجمهورية اللبنانية، تمهيداً لتحقيق وفاق وطني شامل، يكون المرتكز الدائم للتعايش الكريم بين أبناء الشعب اللبناني في لحمة قوية متماسكة. ويكون ضماناً لبسط سيادة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية وإقامة حكم متوازن اتفق على ما يلي:

أولاً: وقف إطلاق النار فوراً في جميع الأراضي اللبنانية وعلى جميع المحاور ونقاط التماس. ويقوم بالإشراف مراقبون حياديون في مناطق القتال. تسهيل عودة المهجرين اللبنانيين من العام ١٩٧٥ حتى الآن إلى بيوتهم كما توضع ترتيبات عمليات الإغاثة.

ثانياً: تشكيل لجنة من الأطراف التالية: الجيش، الجبهة اللبنانية، جبهة الخلاص الوطني وحركة أمل لوضع ترتيبات وقف إطلاق النار وتثبيته.

ثالثاً: يدعو رئيس الجمهورية إلى اجتماع عاجل وشامل لبدء الحوار الوطني فوراً. ويضم الاجتماع كلاً من جبهة الخلاص الوطني، السادة سليمان فرنجية، رشيد كرامي، وليد جنبلاط، الجبهة اللبنانية السيدين كميل شمعون وبيار الجميل، رئيس حركة أمل السيد نبيه بري. كذلك السادة صائب سلام، عادل عسيران، وريمون إده.

رابعاً: يسر رئيس الجمهورية أن يرحب بحضور موفد من كل من الشقيقتين

سوريا والمملكة العربية السعودية. وسيضم الوفد الرسمي بالإضافة إلى فخامة الرئيس ممثلين عن السلطة التشريعة والسلطة التنفيذية. كما أن وقف إطلاق النار سيصبح نافذاً ابتداءً من الساعة السادسة صباحاً من يوم الاثنين في ١٩٨٣/٩/٢٦.

بعد انتهاء الحروب والمفاوضات والاتفاقيات لا بأس من استراحة مع مواطن لبناني[1] بعث إلى المندوب الرئاسي الاميركي المستر ماكفرلين كتاباً مفتوحاً نقتطف منه ما يلي:

«. . . وان أنت يا سيدي لو استفتيت عامة الشعب ونزلت إلى أعماق القلوب المتعطشة، إلى الاستقرار، إلى الاطمئنان والعيش الهادىء الرغيد إلى البيت اللبناني الذي فتفت الصخور ليهنأ إلى عيش عائلي رغيد يتمتع بجمال لبنان وطيب هوائه ولذة مائه». .

. . . «فالزعامة لا تكرس إلا لكل من ضحى خدمة مخلصة لوطن دعاه يوم المحنة فلبى النداء. بقلب مفعم بالشجاعة والإقدام لا يهاب الصعاب مهما علت. فإن تجاوز الصعاب وتغلب على طمع الطامعين كتب اسمه بأحرف من ذهب بين الرجال الخالدين. فاستحق الأجر والثواب عند الناس ورب العالمين». .

بعد أخذ ورد في تحديد زمان ومكان المؤتمر الوطني للحوار، تم الاتفاق على عقد مؤتمر الحوار اللبناني. . . اللبناني والمراقبين في مدينة جنيف السويسرية وسط حشد من رجال السياسة والإعلام والمراقبين. بالإضافة إلى مندوبين خارج المؤتمر كالمبعوث الأميركي فير بانكس الذي مارس نشاطاً ملحوظاً خارج قاعات المؤتمر.

حضر المؤتمر السادة، أعضاء لجنة الحوار بغياب السيد ريمون إده، بالإضافة إلى وزير الخارجية السورية السيد عبدالحليم خدام والوزير محمد إبراهيم المسعود ممثل السعودية كمراقبين. لقد افتتح رئيس الجمهورية المؤتمر بكلمة نقتطف منها:

---

(١) د. إبراهيم شحادة - الجامعة الأميركية - السفير - ٨٣/١٠/١٣.

يطيب لي وأنا أرحب بكم أن أشكر وأحيي الدول الشقيقة والصديقة والجهات والشخصيات التي عملت وساعدت على اتمام هذا اللقاء التاريخي.

من القلب أحيي ما أبداه جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، من جهد وحب نحو لبنان ومؤتمرنا بالذات. كما أخص بالشكر ما بذله سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية من أجل تهيئة هذا اللقاء وتنقية أجوائه.

ولا أنسى عاطفة سائر الدول العربية الشقيقة ودعمها. كما لا يفوتني أن أحيِّي الدول الصديقة والغربية منها خاصة تلك التي احتضنت قضية وطننا. . .».

إن وطننا، يحتضر. أنه يئن تحت هول الأنقاض ووطأة الأحقاد إنه يطالبنا بأن ننفض عن وجهه غبار الموت والدمار. ونجلو عن شعبه ستار ليل لا ينتهي من الظلم والظلام».

كان هذا بعضاً من خطاب الافتتاح في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣.

تخلّل اليوم الأول من الحوار، لقاء بين الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميل ووزير الخارجية السورية. وبدوره المبعوث الأميركي التقى كلاً من السيد وليد جنبلاط والمحامي بري والسيد روبير فرنجية. واتصل بالرئيس كرامي.

وبالطبع تحدث، مثل الآخرين، عن تحرير الأرض اللبنانية من القوى المحتلة. وإن هذا التحرير هو شرط مسبق لضمان سيادة البلاد كي يعود إليها الاستقلال التام. وشدّد الرئيس فرنجية أيضاً في كلمته على شخصية لبنان العربية وعلى حسن العلاقات اللبنانية السورية. وتحدث عن الإصلاحات السياسية التي يجب إدخالها في النظام». كذلك تحدث السيدان نبيه بري ووليد جنبلاط عن واقع لبنان وهويته العربية والإصلاح - والتوازن والعدالة[1].

---

(١) نذكر بعض العناوين باختصار.

وبعد اتصالات مكثفة وافق مؤتمر الحوار على اقتراح الرئيس فرنجية. وكانت صياغة النص كالآتي:

بسبب الظروف التي رافقت توقيع اتفاق ١٧ أيار ونظراً للملابسات الدولية التي قد تنتج عن استمرار الوضع الحالي القائم، يطلب المؤتمر من رئيس الجمهورية الاستمرار في السعي داخلياً ودولياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإجراء المفاوضات الدولية اللازمة من أجل تأمين سيادة لبنان الكاملة المطلقة على كافة أراضيه وفي كافة المجالات الوطنية.

على كل فبعد مرور أكثر من شهر على مؤتمر جنيف، ووقف إطلاق النار يتعثر، بالرغم من الاتصالات التي كانت تدور مع الولايات المتحدة الأميركية وسوريا ودول القوات المتعددة الجنسيات أي فرنسا وايطاليا وبريطانيا... وبقيت التطورات السياسية على حالها تقريباً، مع بعض المناوشات العسكرية، وخاصة في الجبل والكل يعلم أنه جرى، خلال زيارة رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن، اتفاقات عسكرية واقتصادية ومن ضمنها التنسيق العسكري في لبنان. ان مؤتمر جنيف الذي اهتم له زعماء غربيون وشرقيون بدأ يواجه امتحاناً بالنسبة لإعادة الهدوء إلى الربوع اللبنانية...

هناك من يعتبر بأن المصالحة الوطنية أو الحوار الوطني أو الاتفاقات الداخلية... أو محاولة سد الثغرات والفجوات السياسية والطائفية أو محاولة الحفاظ على الأمن والنظام... كل ذلك لا يمكن تركيز جذوره في الواقع اللبناني المضطرب، دون إدخال عنصر أو دولة قوية، لها قوتها على الصعيد اللبناني التي تستطيع أن تؤثر على أكثر من طرف بل على الأطراف المعنية بقوة النفوذ وقوة المساعدات.

... بالرغم من التأثير الإقليمي، والوجود الفلسطيني، في المرحلة الأولى من الحروب اللبنانية والتي تشابكت وتداخلت في المصالح والصراعات الإقليمية... ولعبت دوراً في احتقان الوضع اللبناني وفي تفجر الحرب الأهلية في لبنان... وبالرغم مما حصل في المرحلة الأولى من الحروب اللبنانية أصبحت الثمانينات من الحرب والاجتياح... ممسوكة

بخيوط خفية.. لتعديل التوازن الاستراتيجي وتثبيت التفوق السياسي بين موسكو وواشنطن...

«من الواضح مما تعرض له الجيش مؤخراً، في أحداث بيروت وحرب الجبل في أيلول وتلازم الوقائع من الناحية الزمنية معروف - يثبت ذلك أن الحل العسكري مستحيل وهو يحمل في طياته بذور حرب أهلية جديدة لا أحد يتمناها في لبنان. وحدها سياسة وفاق وطني حقيقية يمكن أن تحول دون هذا التطور».

ورد في تعليق عن نيويورك تايمز بتوقيع باري روبين جامعة جورج تاون، في الفقرة الخامسة من المقال ما يلي: «يجب حث حكومة الجميل على السعي لمصالحة المسلمين الشيعة أكبر الطوائف اللبنانية... فإن الشيعة وتنظيمهم أمل، يسعون لإصلاحات سياسية، فهم يريدون مزيداً من الإشراف على أحوال إعادة البناء ويريدون وضع حد لتهجير الشيعة من بيروت وحصة أكبر في السلطة السياسية وعلى الجميل أن لا يتردد في استمالتهم في معركته من أجل وحدة وطنية...».

وورد في جريدة اللوموند أيضاً في تعليقها على ظروف أحداث الجبل وبيروت في أيلول «لا يوجد خطر في اندفاع القوات الأميركية إلى المشاركة في الحرب السياسية! أليس من مصالحها أن تتجه اتجاهاً آخر وان محاولة عقد طاولة مستديرة وطنية بين الأطراف اللبنانية تحت إشراف أميركا وأوروبا هي عملية جديرة بالمحاولة».

وعلى صعيد آخر، فإن تواجد القوة الفرنسية في لبنان وتصاعد المعارك وزيادة التورط الأميركي أخذ يتحول إلى مشكلة فرنسية داخلية...».

عن نيوزويك الأميركية بعنوان: المارينز يدفعون الثمن «بيروت اشتعلت بنيران المدافع مرة أخرى وهذه المرة كان مشاة البحرية الاميركية عالقون في الوسط ومن التلال الشرقية كان المدفعيون المسلمون يضربون قوات الحكومة المنتشرة في المدينة وبعض قذائفهم سقطت على مطار بيروت حيث يرابط المارينز كجزء من القوات المتعددة الجنسيات».

القصف كان كثيفاً وأحياناً كانت القذائف تنهال على المطار بمعدل

ست إلى تسع قذائف في الدقيقة. أخيراً وفي العاشرة إلا ربع قبل الظهر انفجرت قذيفة فوق خيمة تشغلها عناصر من كتيبة الانزال فقتلت ضابطاً ورقيباً وجرحت (١٤) رجلاً آخرين وبعد حوالي الساعة كان مستشار الأمن القومي الأميركي يوقظ الرئيس ريغان من نومه ويطلعه النبأ».

كتبت فلورا لويس معلقة صحيفة «النيويورك تايمس» تقول: في الواقع ليس هناك ما يمكن تسميته بالقوة المتعددة الجنسيات في بيروت. هناك قوة أميركية وقوة فرنسية وقوة ايطالية وأخرى بريطانية وكل منها تعمل على حدة دون مهمة متفق عليها وهناك دلائل واضحة ان كلاً منها تقرر لنفسها ومتى وأين تتحرك.. لم يرد مجرد ذكر أن الغارة الفرنسية على بعلبك والتي كان لها تأثيراً عسكرياً ضئيلاً قد تمت باسم القوة المتعددة الجنسيات وطبقاً لما قاله الفرنسيون سحب الأميركيون وعودهم بتوفير الدعم الالكتروني ومعلومات الاستطلاع في آخر دقيقة».

وقد بدأ البريطانيون والايطاليون يشعرون بالقلق ويتردد الحديث في لندن وروما حول سحب قواتهما من هناك إذا تصاعد العنف مرة أخرى. وقد صرح أحد الجنرالات الايطاليون: « إنه قد تنتج بعض الفائدة من القوة المتعددة الجنسيات لو أوقف الجميع عملياتهم وقضوا بعض الوقت في التفكير لكن يبدو أن التفكير حالياً يقتصر على التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل»[١].

جوزيف جوني كتب في النيويورك تايمس (نشير إلى مقتطفات) «... ثم هناك في النهاية إسرائيل والتي تم اختيارها كأوثق حليف للولايات المتحدة في المنطقة، لكن من غير المحتمل أن يقوم الإسرائيليون بالقتال في سبيل المصالح الأميركية بعد انسحاب المارينز على العكس هو قيامهم بتثبيت مواقعهم خلف نهر الأولي وإقرار تقسيم لبنان».

ليس الموضوع هو سوريا، ففي القضية اللبنانية لا يمكن الدوران حول الرئيس السوري فهو يسيطر على ثلث الأراضي اللبنانية (...) ولديه مصالح أمنية في لبنان تعود إلى وقت بعيد كما أنه بذل الدم والمال هناك بحيث أنه

(١) الحوادث ١/٣/ كانون الأول ١٩٨٣ ـ ص ٣٠.

لن ينسحب بمجرد توصل لبنان وإسرائيل إلى اتفاق[١].

بتاريخ ٢ شباط ١٩٨٤ بدأت حرب الضاحية الجنوبية واستمرت المعارك بعنف إلى ٧ شباط وكانت حرب مدمرة، دمر خلالها مناطق سكنية مهمة وقدر عدد المهجرين الذين تركوا الضاحية إلى مناطق بيروت الغربية والجنوب وغيرها.. بأكثر من ١٠٠ ألف شخص[٢] نصفهم فقدوا بيوتهم ومحلاتهم وأصبحوا بدون مأوى... وكان الخراب والتدمير بصورة خاصة في شارعي الصنوبرة وساندريلا وحي شاهين في محلتي بئر العبد والشياح. وحي معوض وغيرهم الكثير.

بعد جولة قام بها رئيس الوزراء اللبناني السابق الدكتور سليم الحص صرح والتأثر الشديد بادٍ عليه قائلاً: «لا يدرك حجم الكارثة التي استهدفت الضاحية الجنوبية، إلا من يشاهدها بأم العين. وقفنا مذهولين مشدوهين أمام معالم الخراب الشامل والمآسي الإنسانية المفجعة، التي تصدم العين والقلب في كل مكان من هذه المنطقة المكتظة... وإزاء الحالة التي تعيشها ضاحية بيروت الجنوبية لا تطاق ولا تصدق... هذا الواقع الذي يدمي القلوب لا نغالي إذا قلنا إن ما حصل هو أكثر من كارثة انه جريمة في حق الوطن وفي حق الإنسان فيه»[٣].

إن لبنان بأجمعه يعيش مآسي وظروف حياتية واقتصادية صعبة... ومن لم يصب بخسارة منزله خسر أحد أولاده أو أحد أقربائه أو أصدقائه أو محبيه. ووقع في خسائر بشرية ومعنوية جسيمة بالإضافة إلى الفقر والتشرد والتهجير.

من الواضح أن المراقبين المستقلين ومراسلي الصحف الغربية الكبيرة، بالإضافة إلى فئة مهمة من اللبنانيين الواقعيين لاحظوا نتائج عديدة لحرب الضاحية منها:

١ ـ نتائج سياسية تمثلت باستقالة رئيس الحكومة من رئاسة الوزارة. وقد

(١) المصدر نفسه.
(٢) هناك تقديرات أشارت إلى نسبة أقل.
(٣) النهار ـ ٦/٢/٨٤ ـ ص ٦.

سبقه استقالة ثلاثة وزراء.

٢ ـ الحصار المفروض على الضاحية، بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية، التي حصلت خلال بضعة أيام من بداية الحرب... كان من أحد نتائجها ردة فعل نفسية على النتائج المذهلة التي حصلت...

لقد قصفت البحرية الأميركية وخصوصاً البارجة الضخمة (نيوجرسي) مناطق جبلية مهمة مواجهة لبيروت. منها مناطق في ضواحي عاليه ومناطق المتن الأعلى وغير ذلك من المناطق والجبال المشرفة على بيروت.

كما أن الولايات المتحدة ذكرت بأنها ستسحب، تدريجياً وعلى مراحل، الأسطول الأميركي الموجود في مواجهة السواحل اللبنانية.. ولم تذكر شيئاً عن واقع ومهمات الأسطول بعد الانسحاب التدريجي...؟

أما بريطانيا فقد سحبت وحدتها بسرعة إلى إحدى السفن البريطانية وغادرت الشاطىء اللبناني فوراً إلى قبرص.

مقررات مؤتمر لوزان

انتهى مؤتمر «لوزان» في سويسرا بتاريخ ٢٠/٣/٨٤ بعد «حوار» طويل وصعب ومضنٍ... بيان أنقذ المؤتمر بدل أن ينقذ لبنان على حد تعبير مسؤول في المؤتمر... والذي دار خلال تسعة أيام متتالية.. كان جدل حول القضايا السياسية والطائفية والدستورية والاجتماعية. إلخ يصلح للتسجيل في ملف كبير خاص قائم بذاته وليس ببضع أسطر سجلها البيان...

لوزان، ٢٠/٣/١٩٨٤..

إن مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الذي انعقد في لوزان من ١٢/٣/١٩٨٤ إلى ٢٠/٣/١٩٨٤، وقد قطع شوطاً بعيداً في دراسة المواضيع الدستورية والسياسية والاجتماعية التي عرضت عليه، مما جعل من المحتم قيام هيئة تأسيسية تتولى تحضير دستور الغد وتضم عدداً من الاختصاصيين من رجال القانون والسياسة يقرر بالإجماع:

أولاً: ـ وقف إطلاق النار ووضع خطة أمنية تقوم على ما يأتي:

- فصل القوات المتقاتلة.
- سحب الأسلحة الثقيلة.
- وضع خطة من أجل إعادة الجيش إلى ثكنه.
- تولية قوى الأمن الداخلي مسؤولية الأمن على أن تفصل إليها عناصر من مجندي خدمة العلم واحتياط الجيش.
- تشكيل لجنة أمنية عليا عسكرية، سياسية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة الأمنية واتخاذ القرارات والإجراءات الملائمة في ضوء المبادىء المشار إليها.

ثانياً: وقف الحملات الإعلامية بكل أشكالها.

ثالثاً: تشكيل هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبنان الغد مكونة من ٣٢ عضواً يختارهم فخامة رئيس الجمهورية بالتعاون مع أعضاء هيئة الحوار الوطني، على أن تتقدم بتقرير عن نتائج أعمالها خلال ستة أشهر.

رابعاً: تستمر هيئة الحوار في مشاوراتها وتجتمع بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية.

خامساً: ينوه المؤتمرون بالدور البناء الذي أداه ممثل جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز معالي الوزير الشيخ محمد ابراهيم المسعود، وممثل سيادة الرئيس حافظ الأسد سيادة نائب رئيس الجمهورية العربية السورية الأستاذ عبدالحليم خدام.

سادساً: يوجه المؤتمر الشكر إلى سلطات كانتون فو والسلطات الفيديرالية على حسن ضيافتها والعناية التي أولتها لتأمين أعماله في أفضل الشروط.

الفصل الثالث

العوامل الاقتصادية الاجتماعية

. لمحة عامة .

. . . بعد مرور ستة عشر عاماً على الحرب اللبنانية. وتسع سنوات على الغزو الإسرائيلي واشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة اضطرابات وصعوبات معيشية، يومية، وشهرية، وسنوية أدّى إلى قلق نفسي وتناقض في داخل الشخصية الفردية والاجتماعية. .

هذا التصارع الداخلي في أحاسيس ونفسية الإنسان في لبنان. هذه المعاناة الحية مع الزمن وضعت مشاعر غالبية السكان في حالة إحباط مريرة.

لقد عانى أصحاب الكفاءات والمشاريع العلمية والحالمين بمناصب علمية وإدارية واقتصادية كغيرهم من أبناء الوطن لأنهم لم يتمكنوا من استعمال جزءاً بسيطاً من طاقاتهم العلمية والتنظيمية. لقد وقع المثقفون في لبنان أسرى الواقع السياسي والاقتصادي وأصبحوا يعانون من العزلة إلى جانب الإحساس بالضياع والغربة.

لقد كان للإعلام بشكل عام بسبب طريقة بثه للأخبار والدعايات السياسية والاقتصادية أثر في الانعكاسات النفسية والاقتصادية والاجتماعية. . .

تطرح المشكلة الاقتصادية واقعها في تصاعد الهجرة إلى الخارج ومعها الكفاءات، ورؤوس الأموال التي هاجرت خلال سنين الحرب إلى البلدان العربية والبلدان الأوروبية وغيرها. لقد طالت الهجرة كافة الطبقات الاجتماعية، فإلى جانب طلاب العلم كان هناك المتمولون والعاملون في

البنوك والتجارة والخدمات والصحافة، وبخاصة الفعالية البيروتية (بالنظر للدور العربي لبيروت اقتصادياً وإعلامياً وثقافياً قبيل الحرب الأهلية وقبل الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢).

هنا لا بد من استعراض بعض الوقائع المعروفة في أكثر الأوساط، والذي نتداوله في كل مكان على أساس انه أصبح من البديهيات المعروفة.

إن عدم قدرة الدولة على بسط سلطتها على مرافئها الشرعية أدّى إلى خسارتها ما يقدر بـ ٨٥٪ من وارداتها بسبب التحول نحو المرافىء غير الشرعية التي تمعن في الحصول على مصادر مهمة من التمويل... وخصوصاً في بيروت.

هناك مشاريع وأفكار تهتم بضبط عمل غرفة العمليات المشتركة في المياه الإقليمية وإلزام البواخر الآتية إلى لبنان بالمرور بخطوط معينة... وإقامة دوريات بحرية للرقابة ودوريات جمركية...».

هذه المقترحات التي كنا نقرأها ونسمعها بقيت حبراً على ورق لأن هناك أسباباً أعمق وأجدى لها قوتها على الساحة السياسية والاجتماعية.

أما بالنسبة لواقع الليرة اللبنانية التي بلغت في أواسط حزيران ١٩٨٧ حوالى ١٣٨ ل.ل. للدولار الواحد لتعود فتنخفض قيمتها إزاء الدولار الأميركي لتتجاوز مع بداية عام الـ ٩١ الألف ليرة مقابل كل دولار أميركي. بالإضافة إلى الارتفاعات اليومية والأسبوعية. والنسب اليومية والأسبوعية والتي تعرض في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.

هناك واقع لا جدال فيه بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية والأدوية ترتفع بنسبة أكبر وترتفع بنسبة أعظم بكثير من أسعار السلع الغذائية.

فالأدوية مثلاً ارتفعت خلال فترة كانون الأول ١٩٨٦ إلى حزيران ١٩٨٧ بنسبة تتراوح بين ١٠٠/٢٠٠ إلى ١٠٠/٥٠٠ وأحياناً أكثر وخصوصاً الأدوية الأساسية المستعملة. ولنا عودة لهذه النقطة فيما بعد.

هناك تقديرات تشير إلى أن التضخم في نهاية عام ١٩٨٦ وصل لحدود

٣٠٠٪. وإن هناك وجود فاعل لقيادات سياسية ومالية تتحكم في سعر الدولار والليرة اللبنانية وتحقق أرباحاً هائلة في وقت قصير وفي قليل من الجهد والحركة للوصول إلى تحقيق أرباح مالية كبيرة.

إن الأسعار التي ترتفع بسرعة كبيرة، جعلت قسماً مهماً من الناس المتوسطي الدخل، وأحياناً من فئات واسعة من الطبقة المحدودة الدخل بالتهرب من الليرة اللبنانية، والتوجه بسرعة إلى العملات الصعبة للحفاظ على القوة الشرائية لبعض المدخرات القليلة: وهذا ما يمكن ملاحظته في مراكز الصيرفة وبعض البنوك، حيث الناس تتدافع لشراء العملة الأجنبية أو للمضاربة بها قصد الربح بكميات صغيرة.

إن التضخم المالي يأكل الليرة اللبنانية، ويزيد من التضخم، وأحياناً يلغي التعويضات الممنوحة للقطاعين العام والخاص.

والتجربة تعبر لنا عن أن الزيادات للموظفين والعمال تذهب أدراج الرياح، بسبب الارتفاعات السريعة للأسعار بحيث تتجاوز الزيادات الجديدة.

يتردد في بعض الأوساط السياسية والإعلامية بأن التركيز على التنمية الزراعية والصناعية هو الحل في هذه الظروف الراهنة، التي تؤدي إلى توفير العملات الصعبة، وتغطية الاستهلاك المحلي، وتخفيف الاستيراد من المواد الضرورية.

هذا المبدأ صحيح من الناحية النظرية، وقد كنا نسمع لدى علماء الاقتصاد في الشرق والغرب بأن برامج التوسع الزراعي والصناعي هي الأساس والمنطلق للتقدم الاقتصادي...

لقد كان الغرب يعتمد هذا المبدأ، ويبشر به في المحاضرات والندوات الاقتصادية وفي الجامعات.

الشرق كان وما زال يعتمد هذا المبدأ في التنمية الاقتصادية، ولعل مشاريع الخطط السنوية والخمسية تركز بالدرجة الأولى على التنمية الزراعية والصناعية.

كيف يمكننا تنمية الزراعة في لبنان؟ وما هي الأسس العلمية والسياسية

المالية المتبعة لتمويل ودفع القطاعات الزراعية؟ . .

وفي هذا الصدد يذكر الباحث الفرنسي كلود دوبار ما يلي :

أن الأزمة العميقة للزراعة في لبنان قد ظهرت منذ عام ١٩٤٥ وتتسارع أكثر في الستينات وهي تتجسد في الإندراج المباشر لزرعها الأكثر أهمية في السوق المحلية والعالمية. والصعوبات الأساسية للملكية الفلاحية الصغيرة والضعف المتناهي للقطاع الزراعي ضمن الاقتصاد اللبناني.

إن محاولة مواكبة أكبر قدر ممكن من المعطيات ذات الصلة بأزمة الزراعة هذه كانت تستهدف مباشرة، التحليل الأساسي للعلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية المتخلفة.

الزراعة تحتاج إلى مؤسسات مصرفية متخصصة، هدفها التمويل لآجال طويلة، لقد انشئت في انكلترا منذ ٢٠٠ سنة، وفي فرنسا منذ ١٥٠ سنة، مؤسسات مالية الغاية من إنشائها، تحويل ودائع المؤسسات المختلفة، كصندوق التوفير، وصندوق الضمان الاجتماعي، إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل، وتوظف في كبرى المشاريع الانمائية وذات المنفعة العامة.

إن مثل هذه المؤسسات، كانت ولم تزل العامل الرئيسي في تنمية مختلف البلدان لإسهامها في تمويل مشاريع إنماء المناطق الصناعية، ومشاريع إنشاء المساكن الشعبية، والمناطق الصناعية، والمشاريع السياحية[1].

هنا لا بد من الإشارة بأن الاستثمارات المنتجة أو مشاريع التنمية الزراعية بشكل عام يعيش على المشاركة الاقتصادية للقطاع المصرفي.

فلم نسمع مثلاً بأن البنوك اهتمت بمشاريع تنمية زراعية مدروسة في المناطق أو أنها أنشأت صناديق خاصة تهتم بتنمية القرى اللبنانية بمشاركة الدول مثلاً.

وزد على ذلك، بأن المصارف المتخصصة في تسليف قطاعات حيوية

(١) الانماء الوطني والانماء الزراعي - ص ١٧٩.

في لبنان، كقطاع الإسكان، وتنمية المناطق الريفية، ودعم مشاريع تنموية زراعية وصناعية مدروسة . . . هذه البنوك الموجودة بكثرة في البلدان المتطورة لا تجد في لبنان رديفاً لها سوى البنوك التي تهتم بالربحية المالية وتكديس الأموال . . . ودفع كميات مهمة منه إلى المضاربة التي ينتج عنها إضعاف العملة الوطنية والفقر والجوع والتخلف والإهمال . . .

من هنا تبدو ضرورة تحديد المشاركة المصرفية الأجنبية والوطنية بنص تشريعي يحدد كيفية المشاركة، ومقدار التسليفات للمشاريع الريفية المنتجة صناعياً وزراعياً والمتوجبة على قطاع المصارف.

هناك اقتراح ذكره أحد الخبراء حول كيفية ضخ الدولار إلى لبنان وهذا يتضمن وضع تشريع جديد يشجع المغترب اللبناني على انقاذ الوضع الاقتصادي في لبنان، بإصدار سندات تسمى سندات إصدار تمليك.

وهذه السندات بالعملة الأجنبية، تُمَلِّك صاحبها قطعة أرض مفرزة من الأراضي العائدة للدولة والبلديات، وهي تشكل مساحات شاسعة ولا تستثمر، ونكون بهذه الطريقة، قد أمنا ضخاً متواصلاً ومهماً من العملات الأجنبية الموجودة خارج لبنان.

في رأينا، يمكن لهذه الأراضي الشاسعة أن تؤجر إلى جمعيات تعاونية إنتاجية بأجر رمزي - لإقامة مشاريع زراعية حديثة، كالبيوت البلاستيكية مثلاً التي نجحت في لبنان وهي تعطي إنتاجاً وفيراً وهذا أمر معروف.

ويمكن أن تكون القروض المصرفية للقطاع الزراعي تعتمد على زيادة الإنتاج، بتأمين مياه الري وتأهيل النصوب والبذور وتعميمها مع شبكات صرف المياه والبيوت البلاستيكية المكيفة، وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، والبناء الزراعي الريفي، فتح الطرقات الزراعية وخلق تعاونيات زراعية منظمة وتصنيع الإنتاج الزراعي والتصريف المحلي ومعالجته ثم التصدير الخارجي.

لقد بلغ دخل لبنان من الزراعة ٧، ١٠٪ من الدخل القومي عام ١٩٧٢، ثم شهدت النسبة عام ١٩٧٣ ارتفاعاً قليلاً، إذ بلغت ١١٪ من الدخل القومي، وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي (٥٥٠) مليون ل. ل. عام ١٩٧٣، وكانت قيمة مخصصات القطاع الزراعي أقل من ٣٪ من الميزانية العامة.

يظهر في معظم مناطق الريف، في الجنوب، والبقاع، وعكار، الوضع السكني المتخلف، وكذلك على المهاجرين من أبناء المناطق والعاصمة، ويعود ذلك إلى ضعف دخل المزارعين وإلى إهمال المشاريع التي تساهم في تحسين الزراعة في الريف، كمشاريع الري من الليطاني والعاصي والباروك التي تشكل العمود الفقري للزراعة.

بالإضافة إلى إهمال القطاع الزراعي قبل الحرب وأثناء الحرب، وليس هناك من دلالات أو مؤشرات تشير إلى اعتماد لبنان سياسة التنمية الزراعية والصناعية.

كان وما زال إهمال القطاع الزراعي على صعيد المكننة الزراعية، والتسليف الزراعي لصغار المزارعين، وعدم وجود تشريعات تحمي العمال الزراعيين.

على سبيل المثال نشير إلى مشروع حيوي ذكر عنه الكاتب الفرنسي:

«إن كل قناة تصطدم بـ عقبات سياسية واقتصادية وطائفية حسب اتجاه القناة لهذه الجهة أو الأخرى تفضل فئة على فئة وهنا تكمن الصعوبات».

«وعلى الرغم من انفاق مئات الملايين من الليرات اللبنانية حتى نهاية ١٩٦٨ والتي بلغت حوالى ٣٠٩ ملايين ل. ل. أظهرت أن الاعتمادات كانت دائماً تخصص للري وبعد الاطلاع على هذه المبالغ يستنتج أن ٥٪ فقط صرفت على الري.

«على كل فمشاريع الري التي كانت منتظرة من تنفيذ مشروع الليطاني لم تنفذ، والأرض العطشى المهملة والمتروكة بقيت على حالها، والنزوح من الريف الجنوبي إلى العاصمة كان يزداد باستمرار، والمشاكل الاجتماعية والصحية تتزايد في وسط النازحين من الأرض العطشى إلى حزام البؤس في ضواحي العاصمة..».

ومن ملاحظات وزارة الموارد المائية والكهربائية نذكر:

«كانت مشاريع الري من الوسائل الرئيسية التي يمكن للدولة أن تستعملها كأداة في تحقيق سياسة اجتماعية إنمائية، أقلها تشجيع الفلاح

الثبات في أرضه وتأمين الغذاء والعمل **لجيش من العاطلين** يتزايد باستمرار يهدد الأمن والاستقرار.

نضيف إلى ذلك، بأن التنمية الزراعية بالمفهوم العلمي الحديث تفرض الخبرة الزراعية العلمية التي تسهل التنمية الزراعية وتوفر المناخ اللازم والملائم لاستيعاب التكنولوجيا والبحث العلمي المتطور.

في رأينا، أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد أرقام تقديرية تنشر في التقارير، أو ازدهار اقتصادي تتمتع به فئة من رجال المال، لكنها نتيجة تنمية العقلية والمفاهيم، بحيث تسيطر مبادىء الحق والعدالة، وتكافؤ الفرص، والنظرة الموضوعية، والعقلية الصحيحة لتحليل الأمور التي تتفرع من الوجدان والضمير المهني الضروري لعملية البناء الإنمائي...

وأهمية الجهاز الإداري والكادرات الفنية المتطورة، تقودنا إلى البحث في العقلية السياسية التي تسيطر على هذا الجهاز في عملية الانماء، فالعقلية السياسية الواعية التي تؤمن بالعلم، والمعرفة، والتخطيط، كنظرة مستقبلية لتطوير البلد النامي، هي أساس التنمية الزراعية والصناعية. فالقيادة السياسية المخلصة، تستطيع أن تفرض أفكارها المتطورة، على الأجهزة الإدارية والكادرات المنفذة للمشاريع العامة، وعلى المشرفين على تنفيذ هذه المشاريع، وتشجيع الاختصاصات في تسلم مهامها المحددة، وتبعد العناصر الطفيلية التي تعتاش من الفساد المتفشي داخل الأجهزة...

من خلال النظرة المستقبلية، يمكن للقيادة السياسية أن تفرض سياسة ضريبية عادلة على المداخيل، بحيث تزيد الأموال اللازمة للاستثمارات الطويلة الأمد[1].

فالري هو حياة الأرض والمزروعات، فهو الذي يحول الأرض إلى جنائن ومروج خضراء وحدائق ومزروعات متنوعة، ترفع مستوى الفلاح الاقتصادي من جهة الإنتاج السنوي، وتزيد سعر الأراضي الريفية بأضعاف، وتحول الريف من منطقة محرومة وفقيرة إلى منطقة تساهم في دعم الوطن اقتصادياً واجتماعياً.

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ـ ص ١٩ المؤلف.

أما بالنسبة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، فإن الإحصاءات تشير بأن حوالي (١٧٠) ألف هكتار قابلة للإصلاح[١].

وفي رأينا، إن توسيع رقعة الأراضي الزراعية وخاصة الملكيات الصغيرة للفلاحين والمزراعين الصغار، يساعد على تنمية روح العدالة الاجتماعية بين أبناء الريف والوطن الواحد.

والتنمية الزراعية، تتطلب مراكز للإرشاد الزراعي تهتم بمشاكل التربة والتغذية وأنواع الشتول والبذار، ثم كيفية زيادة الإنتاج، بحيث تتطور العقلية الزراعية إلى آفاق جديدة.

كان وما زال المزارع يواجه مشاكل عديدة، منها مشكلة الإنتاج، والوقاية الزراعية، بالإضافة إلى الافتقار للبذار الصالح والأسمدة اللازمة والأدوية الزراعية، وصعوبة الحصول على قروض طويلة الأجل، وكذلك التسويق والتصنيع الزراعي اللذان تهتم بهما معظم الدول المتطورة.

ونشير هنا إلى زراعة التبغ، الذي كانت ترتبط به حياة ٢٢ ألف شخص - قبل الأحداث، منهم (٤٣٣٨٩) مزارعاً. كما أن الدراسات تشير إلى أن المزارع يعمل سنة كاملة في زراعة وقطف وتوضيب الدخان ومعدل الزرع في لبنان (١,٨)[٢]، ونما معدل الزرع في العالم من ٨ إلى ١٢، ولعل التنمية الزراعية التي تستند إلى تنفيذ مشاريع الري التي تشكل العمود الفقري للتنمية الزراعية سوف يسهمان في حل مشكلة لبنان. يمكن بتنويع الزراعة وتشجير الأراضي في الجنوب وعكار والبقاع كعوامل إنتاج جديدة بالنسبة للفاكهة والخضار والحبوب.

كانت حصة الزراعة عام ١٩٧٣ من تسليفات المصارف ١٦٠ مليون و (٤٤٥) ألف ل. ل. مقابل مليارين و (٣٨٠) مليون ل. ل. و (١٥٢) ألف ليرة لبنانية لقطاع التجارة.

---

(١) تقديرات تعود إلى ما قبل الحرب.

(٢) تقديرات تعود إلى ما قبل الحرب.

كما أن قروض بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري انخفضت إلى أقل من (٤) ملايين ليرة عام ١٩٧٤ وكانت قروضه بعيدة عن متناول صغار الفلاحين.

والتنمية الزراعية تستوجب قيام التصنيع الزراعي فكان محصوراً ببعض المزروعات فقط كالشمندر ودوار الشمس والتبغ علماً أن حوالي ٨٠٪ من المنتجات الزراعية صالحة للتصنيع ويمكن للدولة أن تسهم مع الرأسمال الداخلي في بناء صناعات زراعية معتمدة على الإمكانات الزراعية في المناطق. . .

أما التنمية الصناعية التي نسمع كثيراً عنها في بعض وسائل الإعلام وفي بعض المناسبات الإعلامية وفي الخطب السياسية والانمائية وخطباء الإصلاح في بعض الأحيان. فبقيت ضمن هذا الحدود الإعلامي فقط. كذلك نلاحظ عدم اهتمام الدولة بمبدأ التخطيط الصناعي وهذا بدوره يؤدي إلى اهمال العلماء والبحث العلمي لتحديث الإنتاج وتطوير الصناعة ومن هنا تبدأ هجرة الأدمغة والطاقات العلمية إلى الخارج.

كما أن الظروف الفنية والتنظيمية للصناعة مثلاً كنسبة الطاقة الإنتاجية إلى القوة العاملة والتقسيم العلمي للعمليات الإنتاجية ووضع التكامل الصناعي بالإضافة لاستهلاك الآلات ومعدل إنتاجية وأسس المال وطريقة تدريب المهنيين. . . معظم هذه الأمور كانت وما زالت من مهمة أصحاب المصانع، إذ أن كل مصنع يخضع لنظام خاص حسب رأي أو مزاج صاحبه. أما الشركات الصناعية فتختلف بعض الشيء. . . دون أن يكون هناك عملية ترابط صناعي بين مختلف المصانع أو تنسيق في الأسواق الصناعية. . .

والتصنيع مع المخططات في مختلف الدول المتطورة جزء متكامل مع المخططات العامة للتنمية. . . وتحقيق نسبة التنمية المتوازية في قطاعات الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات. بالإضافة إلى تطوير التشكيلات التقنية وتكييفها مع الحاجات المحلية مع البرامج والمقترحات في قضية الاعتماد والتمويل والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وقضايا الإنتاج والاستثمارات المنتجة والاستعمالات التقنية.

إن التجمعات الصناعية والسكانية التي يعيش فيها العمال على هامش التطور الاقتصادي والصناعي دون الاستفادة من واقع الصناعة تخلق نوعاً من الشعور بالظلم والاستغلال والتفاوت الاجتماعي. بالإضافة إلى توسيع الهوة بين رب العمل والعامل بحيث تكون الهزات والخضات الاجتماعية تهدد الامن والاستقرار نابعة من الاستغلال الفادح دون الالتفات إلى الظروف الحياتية التي يحياها العمال.

نستنتج مما سبق بأن كلمات التنمية الزراعية والصناعية لها مدلولات واسعة وأهمية بالغة في عملية البناء الاقتصادي بل هي المنطلق والأساس لرفع مستوى الاقتصاد وتركيز النظام المالي والنقد الوطني على أسس ثابتة ومتينة.

لقد بقي لبنان أكثر من عشرين سنة بل أربعين وأكثر يتعثر ويتهرب من التخطيط العلمي ومن مجالات التنمية الزراعية والصناعية الحديثة بالإضافة إلى التهرب من تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الطبقة الواحدة الفقيرة وتخليص المواطن من الارتباط الاقتصادي والاجتماعي مع السياسيين وأرباب النفوذ.

الفصل الرابع

النقد اللبناني... الواقع والأمنيات

بدأ ارتفاع العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية في النصف الثاني لعام ١٩٨٤ وكان تراجع الليرة يومياً أحياناً وأسبوعياً أحياناً أخرى، وكان معظم الناس يعتبرون سعر صرف الدولار بـ ١٠ ل.ل. حاجزاً نفسياً يصعب اختراقه... ثم العشرين ثم الثلاثين... وهكذا دواليك حتى وصل حدود الألف ليرة. والمواطنين مذهولين بما حدث غارقين في قيود الحيرة والاضطراب...

والمواطن اللبناني في حالة ضياع لا يدري من أمره شيئاً بما ينتابه من الأهوال النفسية نتيجة الارتفاع السريع للعملات الأجنبية تجاه سعر صرف الليرة اللبنانية.

وبالتالي الارتفاع السريع للأسعار يومياً بالنسبة للمواد الغذائية والأدوية بل جميع المواد الأساسية.

انقسم لبنان إلى فريقين، فريق يضارب بالعملة اللبنانية تجاه العملات الصعبة وفريق يتألم ويتوجع من هذه المصائب التي ألمت به..

انقسم المضاربون إلى عدة فئات، منها البنوك الأجنبية الكبيرة، والبنوك الوطنية المتوسطة والصغيرة، وكانت البنوك الكبرى التي لديها ودائع ضخمة تقدر بالمليارات دخلت سوق المضاربة أيضاً، وقد لوحظ عدد من فروع هذه البنوك في بيروت والمحافظات تضارب على الليرة بشكل علني، فهناك

تجمعات المضاربين حول المدراء وكبار المسؤولين في هذه البنوك يركزون عملهم اليومي الدائم على المضاربة التي أصبحت مهماتهم وأعمالهم اليومية.

ولم تكن المضاربة في الداخل فحسب بل تعدتها إلى بعض فروع البنوك اللبنانية الموجودة في الخارج، وأصبحت الليرة اللبنانية أمام ضربات توجه إليها من الداخل والخارج.

وهناك كبار المضاربين الأفراد الذين جنوا أموالاً ضخمة من المضاربة وهم من الرأسماليين وأصحاب الأموال الضخمة في الداخل والخارج...

وقد جنى بعضهم ربحاً وفيراً بعشرات الملايين وهناك أفراد من كبار المتمولين ذكرت الصحف عنهم بأنهم جنوا أرباحاً تقدر بمئات الملايين خلال فترات محدودة من المضاربة... لأن قفزات الدولار تجاه سعر صرف الليرة اللبنانية كان قفزاً سريعاً ولكنه محسوباً ومخططاً في بعض الأحيان.

وهناك بعض الفئات من المضاربين الصغار وهي تشمل التجار المتوسطي الحال وبعض الموظفين النافذين وأصحاب الودائع المتوسطة والصغيرة وأصحاب الدخل المحدود من موظفي القطاع الخاص والقطاع العام.

الواقع أن هذه الطبقات الاجتماعية والاقتصادية كانت في الواقع لا تشكل خطراً جدياً على سعر صرف الليرة وبالرغم من وفرة العدد في هذه الطبقات المضاربة فإن نسبة الأموال التي تحركها في أعمال المضاربة تعتبر صغيرة بالنسبة إلى الأموال الضخمة التي كانت وما زالت تحركها البنوك ورجال الأعمال والصناعة وكبار المتمولين...

تبدو هذه الأمور معروفة ولكن لا بد من الإشارة إلى بعض النقاط التي كان وما زال يهتم بها مصرف لبنان كانت تتلخص على اتخاذ إجراءات نقدية جديدة في إطار السياسة النقدية الأساسية التي اتبعها مصرف لبنان وتقضي بامتصاص فائض السيولة من الليرة اللبنانية وضغط السيولة الموجودة.

وقد سمعنا في بعض الأحيان بأن هناك فكرة لصندوق بالعملات

الأجنبية لمصرف لبنان ومصارف غربية وصندوق النقد الدولي وكانت هناك أفكار بجباية الرسوم العامة وواردات الدولة التقليدية، والتشدد في جباية ضريبة الدخل وتعديل الضريبة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية ثم خفض العجز الحكومي إلى أدنى حد.

تبقي هذه الأمور في إطارات التمنيات بعيدة عن الواقع حتى الآن.

لقد ذكر الدكتور سليم الحص - رئيس الحكومة بالوكالة بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٧:

«لا أريد أن أكثر من الكلام عن الأزمة النقدية المفتعلة في وجهنا - لكنني أريد أن أحمِّل المتهالكين على مشتري الدولار وسائر العملات الأجنبية من سوء مصيرهم مالياً بعدما بلغت أسعارها مستويات مصطنعة أقل ما يقال فيها إنها غير معقولة وغير مبررة اقتصادياً.

إننا نحتاج إلى بعض الوقت لالتقاط أنفسنا وتعبئة أمكانياتنا للرد على هذه الهجمة ولن يكون ذلك ببعيد...».

وهنا لا بد من الإشارة بأنه منذ أن لوَّح مصرف لبنان باعتماد سياسة نقدية جديدة في مطلع تشرين الأول ١٩٨٦ ارتفع سعر الدولار ١٥ ل.ل. أي بنسبة ٢٩٪ مع صدور التعاميم النقدية. في ٥ كانون الأول ١٩٨٦ شهد الدولار ارتفاعاً قياسياً في الشهر الأخير من العام ١٩٨٦ فبلغ بالأرقام (٢٠،٦) ل.ل. وبالنسبة المئوية (٣١،١) في المئة.

ومع الشروع في تطبيق المرحلة الثابتة من التعاميم أوائل شباط عام ١٩٨٧ قفز الدولار ليلامس عتبة ١٠٠ ل.ل. وسط توتر نقدي شديد فارتفع في غضون أسبوع ١٣ ل.ل. أي بنسبة ١٥٪.

إن وديعة قيمتها ١٠٠ ل.ل. يتلقاها مصرف ما تفرض عليه أن يقتطع منها:

- ١٠ بالمئة احتياطاً نقدياً من دون فائدة.
- الاحتياطي الإلزامي.
- ٤٥٪ سندات خزينة عادية.

نسبة معينة من الليرة في مقابل رسم ضمان الودائع فلا يبقى في حوزة المصرف من (١٠٠) ل.ل. سوى (٢٥) ل.ل. تقريباً...».

يتبين مع العودة إلى سياسة ضغط السيولة، أن تقلص هامش السيولة لدى الجهاز المصرفي لم يؤد إلى تراجع سعر الصرف وإلى الحد من المضاربات في سوق القطع.

في رأينا أن هناك أسباباً عديدة وراء تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية أهمها العوامل السياسية والنفسية والأمنية. وهناك أيضاً الاسباب الاقتصادية، وهناك صلة واسعة بين الأسباب النفسية والأسباب الاقتصادية وفي بعض الأحيان كان العنصر النفسي السبب الأساسي في تدهور سعر صرف الليرة في أوقات مختلفة».

هناك اندفاعات وتوتر نفسي وقلق وخوف على سعر تدهور الليرة اللبنانية بل هناك في بعض الأحيان حالات نفسية تشبه حالة الذعر وحالة التشاؤم والخوف من انخفاض سريع للمدخرات أمام العملات الصعبة ينتج عن ذلك الاندفاع والحماس لتحويل المدخرات من العملة الوطنية إلى العملة الاجنبية وخصوصاً الدولار.

هناك أحداث سياسية مهمة، عندما قدم رئيس وزراء لبنان في شهر أيار ١٩٨٧ استقالته المفاجئة والتي اعتبرها البعض بأنها حصلت بصورة مفاجئة ومباغتة توقع أكثر المطلعين بانخفاض شديد لسعر صرف الليرة لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث.

وعندما أعلن اغتيال رشيد كرامي رئيس الوزراء فجأة توقع العديد من المطلعين ارتفاعاً بسعر الدولار وانخفاضاً بسعر صرف الليرة اللبنانية نظراً لحالة الذعر والكآبة والتوتر النفسي التي أصابت معظم الناس. بقي سعر صرف الليرة ثابتاً في معدلاته العادية وبقي سعر صرف الدولار ثابتاً في مركزه... وهذا يعني في نظرنا أن الأسباب النفسية والأسباب السياسية الخفية من وراء الستار تتشابك وتتلاحم.

لا بد من الإشارة بأن لبنان لا يرزح تحت وطأة ديون خارجية كبعض الدول النامية كمصر والبرازيل مثلاً التي ترزح تحت ديون الدول الخارجية

والتي قدرت بمليارات الدولارات، هذه البلدان تعتبر من الناحية الاقتصادية مدينة وان إنتاجها القومي يرزح تحت وطأة الديون في حين أن لبنان قدرت ديونه الخارجية بحوالي (٢٥٠) مليون دولار في أواخر عام ١٩٨٦ وهذه بنظرنا نقطة مهمة تصب في خانة الايجابيات.

هناك تقديرات تشير إلى أن أسباباً اقتصادية ومالية ونقدية دفعت سعر الدولار بنسبة ٣٥٪ والأسباب السياسية والنفسانية والأمنية أدّت إلى ارتفاعه بنسبة ٦٥٪.

ان ارتفاع سعر الدولار يعود في بعض الأحيان إلى تحويل أرصدة اللبنانيين بالليرة اللبنانية إلى عملات أجنبية. وهذه الأرصدة بالعملات الأجنبية ما تزال ملك اللبنانيين... وهذا يعني حسب بعض التقديرات - لا يوجد في لبنان نقص في العملات الأجنبية بل يوجد وفر في العملات الصعبة وأن أرصدة اللبنانيين بالدولار تقدر بحوالي (٣٣) مليار دولار وهذه ثروة قلما يملكها بلد في العالم الثالث...

نستنتج مما سبق أن ثروة لبنان لا تزال ملكاً للبنانيين وليست مرهونة للخارج ولكن بدلاً من أن تكون هذه الثروة النقدية بالليرات اللبنانية، كما هو سائد في غالبية دول العالم فهي بالعملات الصعبة.

«النقطة التي يجب أن تسترعي الاهتمام أيضاً وتسهم بصورة فعالة في زيادة تفشي موجة الذعر المشار إليها هي في وضع الدولة المتدهور على الصعيد المالي، الأمر الذي جعل أغلبية الشعب اللبناني تعتقد أنها على حافة الإفلاس ويعود السبب الرئيسي في هذا الاعتقاد إلى الدين الداخلي المتراكم. ويغطي هذا العجز الضخم بين الواردات والنفقات بواسطة سلفات من البنك المركزي وهذا الشيء في منتهى الخطورة ومن الاقتراض من السوق المالية.

«لقد قدر الدخل القومي اللبناني بالأسعار الجارية لعام ١٩٨٥ بحوالي (٤٠) مليار ل.ل. إذن دين الدولة اللبنانية الداخلي يساوي تقريباً ضعفي الدخل القومي وهذه ظاهرة ليست معروفة في العالم الآن».

«إن الديون المترتبة على الدولة اللبنانية فعلاً والذي يجب تسديده هو الدين من السوق المالية والذي تفوق قيمته (٤٠) مليار ل.ل.»[1].

من المعروف بأن الليرة اللبنانية بالرغم من حالة الضعف والتراجع المستمر أمام العملات الصعبة وبالرغم من حالات التأخر التي تنتاب سعر صرف الليرة اللبنانية والأوصال المفككة وواقع الاهتراء الاقتصادي والواقع الأمني والسياسي والنفساني المنشأ.

لا يمكننا إغفال الواقع الزراعي والصناعي الذي تعيشه البلاد وواقع قطاع الخدمات، ولا يمكننا توقع تدفق الاستثمارات والأموال من الخارج إذا لم يكن نوع من صيغة التفاهم والعيش المشترك والوفاق الوطني الصحيح القائم على التفاهم والسلام الدائم والعدل.

الليرة يحكمها في بعض الأحيان إيجابيات معروفة، فهنا الاحتياطي الذهبي ولكن هذه الايجابيات تختفي جزئياً تحت وطأة ضربات المضاربة المستمرة والتي تدفع أموال ضخمة للمضاربة بسعر صرف الليرة فنراها تترنح تحت وطأة الضربات المتتالية في اللحظات والدقيقة والساعة لتحقيق أرباح خيالية من جراء إصابة الليرة بالوهن والتراخي حتى سعر صرفها يتراجع في بعض الأحيان ما بين عشرة وخمسة عشر ل.ل. في اليوم الواحد.

هناك من يعتقد بأن أسباب تدهور سعر صرف الليرة يعود إلى أسباب اقتصادية منها تراجع القطاع الصناعي بـ ٥٠٪ من مجمل الطاقة على الإنتاج.

وإنتاج القطاع الزراعي تراجع بنسبة ٢٥٪ لتأخر وتراجع المستويات العلمية كما أن ارتفاع الدين العام حجب التسليف عن القطاع الخاص، مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات وتقلصاً في مستوى الدخل المحلي القائم.

«وحسب تقديرنا يوجد تقلص واضح عام ١٩٨٣ في مستوى الدخل القومي الذي يشمل رصيد التحويلات من لبنان وإليه والظاهرتان المقلقتان».

عجز ميزان المدفوعات من جهة وارتفاع ودائع المصارف بنسبة تقلّ عن

(١) مروان اسكندر ـ النهار ـ ١٩٨٤/١/٢٣.

نسبة التضخم من جهة أخرى. هذا يحصل ويتوسع وإحساس السياسيين وبعض المسؤولين وأشباه المسؤوليين يتركز على إطلاق الاحتجاجات والتطمينات والتمنيات».

لا بد من الإشارة، بأن انعدام الروح الوطنية من جهة، وانعدام الروابط والضوابط الخلقية ساهم في دفع الدولار إلى ٩٨ ل.ل. بتاريخ ٨٦/١٢/٣١، و١٨٤ ل.ل. بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٠.

وقد تلاعب الدولار الأميركي بأموال اللبنانيين وأعصابهم وسجل ارتفاعات حادة وصلت إلى حدود ٢٤٠ ـ ٢٥٠ ل.ل. في السوق السوداء وأقفل في السوق المالية الرسمية على (٢٢١) ل.ل. منذراً بتفاقم الأزمات المعيشية والاجتماعية (١٩٨٧/٨/١١).

لقد اقترح الرئيس الحص إستحداث صندوق لدعم الليرة عن طريق اقتطاع نسبة ٢٠٪ من احتياط الذهب ورهنه بالعملة الصعبة، ورفع الدعم عن المحروقات بما يؤمن وفراً في الخزينة... ويمكننا أن نلاحظ واقع التنسيق مع السلطات النقدية الدولية سببه إصرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير، على تنفيذ التَوصيات في تقرير الصندوق لجهة جباية الواردات واستعادة المرافىء والمرافق العامة، الحد من دعم المحروقات والقمح، عدم عقد اتفاقات قروض خارجية، التخفيف من استعمال الدين العام الداخلي في تمويل مشاريع مجلس الانماء والإعمار.

هنا لا بد من الإشارة بأن العلاقة بين مصرف لبنان والمصارف العاملة في لبنان كانت مضطربة في بعض الأحيان ـ إن لم يكن أكثر ـ فالبنك المركزي كان يحاول في معظم الأحيان الحد من تحويل الودائع إلى عملات أجنبية. وكان يرى خلق نوع من المشاركة مع المصارف في لجم المضاربة والحد من تدويل الليرة في الخارج والمساهمة في تمويل الدولة عن طريق الاكتتاب بمبالغ أكثر في سندات الخزينة.

لقد تعرضت العملة الوطنية لضغوطات كان من نتيجتها ما نشهده من المضاربة الواسعة والخطيرة وتحويل ٨٠٪ من الودائع للعملة اللبنانية إلى عملات أجنبية.

بلغت موجودات المصارف بالعملات الصعبة ١,٨٨٦,٢ حوالي مليار وثمانماية وستة وثمانون مليون دولار. في شباط ١٩٨٦ تدخل مصرف لبنان لتثبيت سعر صرف الدولار بـ(١٩,٤٠) ولقد خسر مصرف لبنان بعملية التثبيت بـ (٥٩٠)، مليون دولار من أصل (١٠٥١) مليون دولار واستخدم هذا المبلغ في عمليات المضاربة على الليرة من قبل المصارف.

ولا يمكننا فصل الواقع النقدي في لبنان عن الظروف الاجتماعية. فالعلاقة قائمة ومتشابكة، علاقة نظرية علمية وعلاقة واقعية مشدودة تشد الواحدة نحو الأخرى برباط وثيق يعرفه المواطنون كل يوم بل في كل ساعة.

قد لا نزعم بجديد عندما نقول بأن كبار التجار وبعض التعاونيات وصغار التجار يراقبون أسعار الدولار بالنسبة لسعر صرف الليرة. وفي حالات ارتفاع أسعار الدولار يرفع التجار الأسعار حسب أسعار البورصة. ومنهم من يرفع النسبة أكثر بكثير. هذه أمور معروفة يعاني منها المواطنون ويتحملون أعباء نفسية نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة. فهم يعانون من قيود الحيرة والاضطراب والتوتر النفسي والقلق. لقد وقعوا أسرى الحيرة والقلق اليومي والأهوال لما يجري من ضغوطات على الليرة في كل لحظة تقوم بها طبقة من كبار المضاربين والمصارف الوطنية والأجنبية، أما صغار المضاربين نظراً لحجم العمولات المستعملة والصغيرة في معظم الأحيان، لا تؤثر على مجرى الأحداث اليومية. بالرغم من وفرة عددهم في زوايا المصارف أو لدى الصرافين. لقد أصيبت البنية الاجتماعية بشرخ كبير نتيجة تدهور سعر الليرة وارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلاً والمواطن يئن ويتألم وخصوصاً طبقة الدخل المحدود كالعمال والموظفين وهم لا يعرفون ماذا يفعلون.. المواد الأساسية والغذائية ارتفعت في أكثر الأحيان.

لقد حذر العديد من السياسيين والمفكرين والخبراءالاقتصاديين ومجموعات من الصحافيين وغيرهم الكثير من الشخصيات الدينية ورجالات العلم في الجامعات والمعاهد العليا والشخصيات العلمية والعلمانيين تصدع في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنقدية. وقد حذر البعض من قيام ثورة الجياع في لبنان والانفجار الاجتماعي الذي يهدد حياة وواقع ومستقبل

لبنان... بل نقول إنها الكارثة التي يحشاها الجميع.

السؤال المطروح هل في الأنظمة الرأسمالية المعروفة كفرنسا وبريطانيا وخصوصاً فرنسا التي يدعي قسم كبير من اللبنانيين بالسير على خطاها في مجالات عديدة...

إن الأنظمة الاجتماعية الرأسمالية المتطورة تدير اقتصادها وانظمتها المالية والنقدية بصورة تختلف كلياً عن الطريقة والأسلوب والعقلية وطرق الإصلاح المتبعة فى تلك الدول.

إن العشائرية في لبنان هي طريقة وخط ونموذج في التعامل فريد من نوعه بين أنظمة العالم الاقتصادية. هذا أمر معروف وإلا كيف يمكننا أن نصدق بأن بكل هذه المضاربات الواسعة التي تضرب عمق الوجود اللبناني الاقتصادي والنقدي بينما الأكثرية يتفرجون ويتحسرون باستثناء قلة من كبار الرأسماليين ومجموعات كبيرة من البنوك تحصد يومياً الأموال الضخمة بحجة أنه لا يستطيع أحد الوقوف بوجه التيار...

الحد الأدنى للأجور من حوالي (٥٠) دولاراً في بداية عام ١٩٨٧ إلى حوالي (١٦) دولاراً في شهر آب من السنة نفسها.

الحد الأدنى للأجور البالغ (٤٣٠٠) ل.ل. كان في بداية عام ١٩٨٧ يساوي (٤٩,٤٢) دولاراً على أساس ٨٧ ل.ل. لسعر الدولار. وأصبحت قيمة الحد الأدنى ذاته في (٢٣) آب على سعر الدولار بـ (٢٧٠) ل.ل. يساوي (١٥,٩٢) دولاراً.

الدولار	١٩٨٧/١/١	١٩٨٧/٨/١	٨٧/٨/٢٢	نسبة الارتفاع ٪
	٨٧ ل.ل.	١٨٢,٣٥ ل.ل.	٢٧٠ ل.ل.	٢١٠,٣٪

أشارت بعض التقديرات في شهر آب ١٩٨٧ بأن أسعار الأدوية ارتفعت إلى ٣٠٠٪ في أكثر الأحيان. وارتفعت بنسبة تراوحت ما بين ٢٥٠٪ إلى حوالي ٦٠٠٪ في أحيان أخرى.

نتقل إلى فقرة إحصائية[1]: «الحد الأدنى للأجور الذي كانت قيمته

(١) السفير - ١٩٨٧/٨/٣١ - دراسة مدير التسليف في مصرف لبنان.

تساوي (٩٢٥) ل.ل. في العام ١٩٨٣ أصبح في العام ١٩٨٤ يساوي حوالى (٨٥٩) ل.ل. وتراجع في عام ١٩٨٦ إلى ما قيمته (٣٤٦) ل.ل. تقريباً لتصبح قيمته في ١/٧/١٩٨٧ (١٠٦) فقط بالمقارنة مع العام ١٩٨٣».

إن ما خسره أصحاب الدخل المحدود من أجورهم ورواتبهم ربحه صاحب رأس المال في كافة القطاعات أي ما بين ٩١,٤٤٪ و٩٤,٧٥٪ من الأجور... قد ضخت من الفقراء إلى الأغنياء وضخت نسبة أرباح رأس المال. وهذه الأرباح الفاحشة لا يتم إعادة توظيفها في مشاريع إنتاجية بل تضخ إلى الخارج كودائع وعملات أجنبية وقسم ضئيل يعاد توظيفه لزيادة الإنتاج.

تظهر هذه الجداول أن الأجر الواحد قد ارتفع من (٩٢٥) ل.ل. إلى (٤٥٨٥) ل.ل. أي بزيادة مقدارها ٣٩٥,٧٪ بالسعر الجاري لليرة اللبنانية بينما انخفض إلى (١٠٦) ل.ل. بالسعر الثابت لليرة اللبنانية أي انخفض فعلاً بمعدل (٨٨,٥)٪[1].

- ٢٥٪ من السكان الذكور الذين لديهم نشاط مهني وعددهم (٣٠٥٥٠٠) هم من المهنيين أو أرباب العمل الصغار.
- مهنيون ١١,٥٪ من السكان الذكور ٢٣,٥٢٪ من السكان الذكور الذين لديهم عمل.
- أما الإناث اللواتي لديهم عمل وعددهم (٦٦٠٠٠) فيتمحورون إجمالاً في فئات ثلاث.

الكادرات الوسطى في القطاع الخاص ٢١,٧٩٪.
موظفات في القطاع الخاص ٢٦,٣٢٪
يد عاملة في القطاع الخاص ٢٠,٨٦٪.

جزء ثان (راجع «النهار» ٢٤/٨/١٩٨٧) من بحث احصائي بالعينة العشوائية عن منطقة بيروت المدينية (La Région Métropolitaine de

(١) المصدر السابق.

Beyrouth)، قامت به مؤسسة «ماس» لحساب التنظيم المدني في خريف ١٩٨٥، بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، ورفعت نتائجه إلى المسؤولين في تشرين الثاني ١٩٨٦.

٢ - التربية والتعليم:

إن مستوى التربية والتعليم الذي تبلغه الشعوب، يبين طاقة أي شعب على التحرك والنمو ويسرع تطوره الاقتصادي. والجهد التعليمي الذي يوفره المجتمع، يعوض بربح فائت تعيده الأجيال المثقفة إلى الأساس الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع. فما هو وضع التعليم في مناطق بيروت المدينية؟

إن الأطفال في عمر ٥ إلى ١٢ سنة هم أكبر فئة في الدراسة، نسبة الذين في المدرسة ٩٦٪ و ٩٨٪ لأعمار ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - و٩ و٩٥٪ و٩٢٪ لإعمار ١٠ - ١١ - و١٢. وهذه الملاحظة هي للجنسين.

وينخفض معدل التعليم بعد هذه السن تدريجاً، فيبلغ حده الأدنى للذين في عمر ١٧ سنة مع ١١,٤١٪ للذكور و٢٣ و١٠٪ للأناث. وفي صورة عامة، إن ٣٦,٨٠٪ من السكان الذكور و٣٤,٦٩ في المئة من السكان الإناث يحصلون العلم.

وفي ما يتعلق بتحصيل العلم حسب مراحل التعليم، يلاحظ أن ١٦٪ من سكان بيروت المدينية (١٧٪ من الذكور و١٥٪ من الإناث) يحصلون العلم في المرحلة الإبتدائية، وهذه النسبة تتغير حسب المناطق. والتعليم المهني لا يجلب في مستوياته التكميلية والثانوية والجامعية سوى ١,٥ في المئة من السكان.

المستوى التعليمي والثقافي:

بالنسبة إلى السكان الذين هم خارج المدرسة طرح سؤال عن المستوى التعليمي والثقافي، فكانت الأجوبة كالآتي:

مستوى التعليم	ذكور ٪	أناث ٪	المجموع ٪
لا يعرفون القراءة والكتابة	١١,٤٥	١٩,٢٠	١٥,٣٢
يقرأون ويكتبون من دون مدرسة	٥,٢٩	٤,١٩	٤,٧٤
ابتدائي	١٩,٣٤	١٦,٣١	١٧,٨٢
تكميلي	١١,٨٠	١٢,٧٣	١٢,٢٦
ثانوي	٧,٩١	٨,٥٧	٨,٢٤
جامعي	٧,٣٢	٤,٥٣	٥,٩٣
موجودون في المدرسة	٣٦,٨٩	٣٤,٤٢	٣٥,٦٥
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

إن معدل الأمية هو أعلى عند الإناث منه عند الذكور، ١٩٪ من الإناث في مقابل ١١٪ من الذكور، والجامعيون الذكور بـ ٢٪ من الجامعيات الإناث.

والنسب تتغير أيضاً حسب المناطق، فهناك ١٧ في المئة من الذكور و١٠ في المئة من الإناث الأميين والأميات في المنطقة ١ أقل مما في المنطقة ٥. وكذلك بالنسبة إلى مستويات التعليم

٣ ـ العمل والنشاط المهني:

إن العمل يهم القسم الأكبر من السكان، وعمر النشاط ١٥ ـ ٦٤ سنة. ويمكن تحديد خصائص النشاط المهني لشعب معين، من منظار الإرتباط الداخلي بين الخصائص الديموغرافية والثقافية لهذا الشعب من جهة والنشاط الإقتصادي للمجتمع من جهة ثانية.

أ ـ العمل ومعدل النشاط:

إذا حددنا الناشطين بعدد الأشخاص الذين لديهم عمل خلال إجراء المسح (خريف ١٩٨٥)، من عدد القاطنين الناشطين في منطقة بيروت

المدينية، يقدر العدد بـ ٣٤٩٦٧٦ شخصاً، بينهم ٢٨٥٦٩٦ ذكراً و٦٣٩٨٠ التي، أي ٢٨ في المئة من مجموع السكان. ويمثل الذكور الناشطون ٤٦٪ من السكان الذكور والإناث الناشطات ١٠٪ من السكان الإناث.

إن نسبة الناشطين، ذكوراً وإناثاً، تتغير حسب المناطق وتبلغ القمة في المنطقة ١١ للذكور، ٥٩ في المئة، وفي المنطقة ١ للإناث ٦٪ وأدنى نسب للنشاط هي في المنطقة ٥ للذكور والإناث وبنسبتي ٤٢٪ و٥,٧٩٪ على التوالي.

أما معدل النشاط بين السكان من عمر ١٥ إلى ٦٤ سنة، فيتجاوز ٧٠٪ للذكور و ١٥٪ للإناث.

وأما نسبة الناشطين في كل الأعمار من عدد السكان في عمر ١٥ ـ ٦٤ سنة، فترتفع إلى ٧٢ في المئة للذكور و ١٥,٨٤٪ للإناث.

وتوزيع الناشطين حسب فئات الأعمار يظهر أن ٧٠ في المئة من الناشطين الذكور و ٨٠ في المئة من الناشطين الإناث يتمحورون في فئة الأعمار ٢٠ ـ ٥٠ سنة. والنسبة العليا للعاملين هي في فئة الإعمار ٢٠ ـ ٣٠ سنة، للذكور والإناث على حد سواء.

ويتغير معدل النشاط حسب الإعمار، من ٢,٥٧ في المئة عند الذكور دون الخامسة عشرة، إلى ٩٢,٥١ في المئة لفئة العمر ٤٠ ـ ٤٤ سنة. ومن ٠,٧٠ في المئة عند الإناث دون الخامسة عشرة إلى ٢٦,٠٦ في المئة بين ٢٥ ـ ٢٩ سنة.

ويلاحظ ارتفاع معدل الذكور بين السكان الناشطين من ٧٩ في المئة حدا أدنى لمن هم دون الخامسة عشرة، إلى ٩٣ في المئة حدا أقصى في فئة الإعمار ٦٠ ـ ٦٤ سنة. وهناك انخفاض في النسب حسب المناطق (١ ـ و٤)، لكنها لا تؤثر في البنية العامة.

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
١ ـ عسكريون وأمن داخلي:			
ـ ضباط	١٧٩٠	ـ	١٧٩٠
ـ ضباط صف	٦٤١٥	ـ	٦٤١٥
ـ مجندون	١٠٧٦٥	٢٨	١٠٧٩٣
٢ ـ إجراء القطاع العام:			
ـ الكادرات العليا	٣٠٤٥	٤٨١	٣٥٣٤
ـ الكادرات الوسطى	٥٥٧٢	٣٢٧١	٨٨٤٣
ـ موظفون عاديون	١٠٦٥١	٣٥٠٢	١٤١٥٣
ـ عمال	٥٩٥٧	١٧٤	٦١٣١
ـ منوطون بالخدمات	٣٧٢٢	٣٣٣	٤٠٥٥
٣ ـ إجراء القطاع الخاص:			
ـ الكادرات العليا	٧٢٩٦	١٥٥٦	٨٨٥٢
ـ الكادرات الوسطى	١٢٣٨٨	١٤٤٦٢	٢٦٨٥٠
ـ موظفون	٢٩٥٥٩	١٧٤٦٧	٤٧٠٢٦
ـ مهنيون	٧١٦٤٦	١٣٨٦١	٨٥٥٠٧
ـ منوطون بالخدمات	٢٢٤١٩	٣١١٣	٢٥٥٣٢
٤ ـ المستقلون:			
ـ أصحاب مؤسسات	٩٣٦٦٧	٣٣٦	٩٧٠٣
ـ أرباب عمل صغار	٨٦٢٣٦	٥٤٧٠	٩١٧٠٦
ـ حرفيون	١٨٤٠	٦٨٢	٢٥٢٢
ـ مهن حرة	٩٤٨٣	١٣٣٢	١٠٨١٥
ـ رجال دين	٥٨٢	٣٠	٦١٢
ـ بائعون متجولون	٥٩٤٠	٢٦٤	٦٢٠٤
٥ ـ من دون مهن:	٢٢٣٧٣٤	٢٠٦٩١٠	٤٣٠٢٤٤
ـ رجال ونساء في المنزل	٢٠٢٨	٣٠٥٢٢٧	٣٠٧٢٥٥
ـ عاجزون	٨٩٥٤	٢٢٨٧	١١٢٤١

ـ متقاعدون	٩٤٢٢	٣٥٣	٩٧٧٥
ـ غيرهم	٧٠٧١١	٣٩٤٩٩	١١٠٢١٠

إن قراءة النتائج تسمح بملاحظة الآتي:

ـ ٢٥ في المئة من السكان الذكور (٥٢٪ من السكان الذكور الذين لديهم نشاط مهني وعددهم ٣٠٥٠٠ شخص) هم من المهنيين، أو إرباب العمل الصغار:

ـ مهنيون ١١,٥٥٪ من السكان الذكور، ٢٣,٥٢٪ من السكان الذكور الذين لديهم عمل.

هذه النسب، كما جملة البنية المهنية، تختلف باختلاف المناطق، فاصحاب المؤسسات والكادرات العليا والوسطى والمهن الحرة يقيم أصحابها في المناطق ١ و٣ و٧ و٩ و١٠ و١١ أكثر منهم في المناطق الأخرى.

أما الإناث اللواتي لديهن عمل، وعددهن ٦٦٠٠٠، فيتمحورون إجمالاً في فئات ثلاث:

ـ الكادرات الوسطى في القطاع الخاص	٢١,٧٩٪
ـ الكادرات في القطاع الخاص	٢٦,٣٢٪
ـ يد عاملة في القطاع الخاص	٢٠,٨٦٪
المجموع	٦٨,٩٧٪

تختلف النسب والبنية المهنية للإناث في مجملها حسب المناطق. فاليد العاملة هي في أكثريتها في المناطق ٤ و٥ و١٢. ونسبة الكادرات العليا مرتفعة في المنطقة ٧. وربات العمل (الصغيرات) يتجاوزن ١٠٪ من الإناث تتدنى النسبة إلى ٣٪ في المنطقة ٣.

ج ـ مكان العمل:

يستنتج من قراءة الجداول الآتي:

- ٥٣,٨٨ في المئة يعملون في المنطقة التي يقطنونها.
- ١٢,٩٨ في المئة يعملون في المنطقة ٤.
- ٢,٩٠ في المئة يعملون في المنطقة ٧.
- ٣,٧١ في المئة يعملون في جونية.
- ٣,٢٤ في المئة يعملون في جبل لبنان.

٤ ـ الدخل:

يمكن التمييز بين الدخل العائلي والدخل الفردي.

بالنسبة إلى الدخل العائلي أن ٨٥ في المئة من العيل دخلها السنوي دون المئة ألف ليرة لبنانية (عام ١٩٨٥)، منها ٦٠ في المئة دخلها السنوي أقل من ٥٠ ألف ليرة لبنانية. وعلى صعيد التغييرات بين المناطق أن أدنى حد للدخل العائلي هو في المنطقتين ٤ و٥ حيث لا يتجاوز ٣٠ ألف ليرة لبنانية سنوياً.

وبالنسبة إلى الدخل الفردي، إنه يعني ٢٩ في المئة من السكان (٢٥٪ المنطقة ٥ و٣٧ في المئة في المنطقة ١١). وتنحصر المداخيل في الفئات الدنيا للأجر، أقل من ٤٥ ألف ليرة سنوياً لـ ٧٥ في المئة من الذين لديهم دخل و٢٣ في المئة من مجموع سكان بيروت المدينية.

وهذا الوضع شامل لمختلف المناطق مع اختلاف بسيط.

٥ ـ وسائل النقل:

يتوزع استعمال وسائل النقل كالآتي:

وسيلة النقل	عدد العيل	النسبة ٪
سيارة خصوصية	١٤٨١١١	٩٣,٩٠
سيارة عمومية	٣٥٢٧	٢,٢٠
أوتوبيس خصوصي	٣١٠	٠,٢٠
أوتوبيس عمومي	٥٩	٠,٠٤
بيك أب خصوصي	٣٤٨٠	٢,٢٠

وسيلة النقل	عدد العيل	النسبة ٪
بيك أب عمومي	١١٥	٠,٠٧
شاحنة خصوصية	٢٩٢	٠,١٨
شاحنة عمومية	٢٩٦	٠,١٨
دراجة خصوصية	٨٢٢	٠,٥٢
دراجة عمومية	٢٨	٠,٠٢
غيرها خصوصي	٦٨٢	٠,٤٣
غيرها عمومي	٦٣	٠,٠٤
المجموع	**١٥٧٧٨٥**	**١٠٠,٠٠**
عيل من دون وسيلة نقل	**١١٥٩٤٨**	

أما عدد الأشخاص لكل سيارة فهو:

المنطقة	أشخاص/سيارة		
١	٥,٥٦	٨	٤,٧١
٢	١١,٢٦		
٣	٨,٧١	المجموع	٦,٢٦
المجموع	٨,٣٦	٩	٥,٢٤
		١٠	٥,٨٠
٤	٧,٣٧	١١	٤,٧٥
٥	١٣,٠٩	١٢	٧,٤٢
المجموع	١٠,٣٨	المجموع	٥,٤٨
٦	٦,٧٢	مجموع بيروت	
٧	٦,١٦	المدينية	٨,٣٨

في صورة عامة أن كل عائلتين تتمتعان بسيارة خاصة في كل بيروت المدينية. في المنطقة ٥ تصير السيارة نادرة، سيارة لكل ٣ عيل، وفي المنطقتين ٨ و١١ سيارة لكل عيلة.

المناطق والأقسام

المنطقة ١ - بيروت الأولى:

أ - الجسر - الخضر - مار مخايل - المرفأ - المجيدية.
ب - القبيات - كورنيش النهر - الغابي - الجعيتاوي.
ج - مستشفى الروم - الحكمة - مار نقولا - الرميل - الجميزة.
د - مار متر - فرن الحابك - مار مارون - اليسوعية - الناصرة.
هـ - السيوفي - الأشرفية - أوتيل ديو - قصر العدل.

المنطقة ٢ - بيروت الثانية:

أ - ساحة النجمة - الباشورة - البسطة التحتا.
ب - رأس النبع - العاملية - السباق.
ج - البسطة الفوقا - برج أبي حيدر - المزرعة.
د - الملعب
هـ - الحرج - الطريق الجديدة.

المنطقة ٣ - بيروت الثالثة:

أ - ميناء الحصن - باب إدريس - السرايا - البطريركية.
ب - عين المريسة - الجامعة - رأس بيروت - جنبلاط - الحمراء.
ج - المصيطبة - الوطى.
د - الظريف - الصنائع - طلعة الدروز - القنطاري.
هـ - الصنوبرة - قريطم - المنارة - عين التينة - الروشة.
و - دار الفتوى - طلعة الخياط - مار الياس - الأونيسكو.

المنطقة ٤:

أ - سن الفيل - ١.
ب - سن الفيل - ٢.
ج - برج حمود - ١.
د - برج حمود - ٢.
هـ - برج حمود - ٣.
و - فرن الشباك - عين الرمانة.
ز - الشياح.

المنطقة ٥:

أ - الغبيري - ١.
ب - الغبيري - ٢.
ج - برج البراجنة - ١.
د - برج البراجنة - ٢.
هـ - حارة حريك.
و - الشياح.

المنطقة ٦:

أ - الجديدة - سد البوشرية.
ب - البوشرية.
ج - الدكوانة - تل الزعتر - المكلس الروضة.

المنطقة ٧:

أ - بعبدا - الحازمية.
ب - الحدث - كفرشيما.

المنطقة ٨:

أ - الشويفات.
ب - دير قوبل - خلدة.

المنطقة ٩ :

أ ـ ضبية ـ حارة البلانة ـ زوق الخراب ـ ضهر شوكر.

ب ـ انطلياس ـ النقاش ـ حارة الغوارنة ـ تل السرور.

ج ـ المطيلب ـ الرابية ـ الربوة ـ مزرعة يشوع ـ بيت الشعار ـ زكريت ـ ديك المحدي ـ بيت الكوكو ـ عين عار ـ قرنة شهوان.

المنطقة ١٠ :

أ ـ جل الديب ـ بقنايا ـ دير الصليب.

ب ـ عمارة شلهوب ـ الزلقا.

ج ـ بياقوت ـ بصاليم ـ نابيه ـ روميه ـ الفنار ـ عين سعادة ـ المنصورية ـ مونتيفيردي ـ المنتزه ـ الديشونية ـ المختبر.

المنطقة ١١ :

أ ـ عاريا ـ الكحالة الفواقا ـ الكحالة التحتا ـ رجوم ـ بسوس ـ وادي شحرور ـ حارة الست ـ اللويزة.

ب ـ بدادون ـ حومال ـ بليبل ـ بسابا ـ عين عنوب ـ بشامون ـ سرحمول.

المنطقة ١٢ :

أ ـ حارة الناعمة ـ الناعمة ـ الدامور ـ الحمرا ـ المشرف القديم.

ب ـ بعورتا ـ دقون ـ عين درافيل ـ عرمون ـ الدوحة.

منطقة بيروت المدينية في بحث احصائي بالعينة العشوائية

١٩٪ أميّون، ٢٨٪ ناشطون، ٢٥٪ مهنيون وأرباب عمل صغار ٨٥٪ من العيل دخلها السنوي أقل من ١٠٠ ألف ليرة وسيارة لكل ٨ أشخاص.

تختلف النسب والبنية المهنية للإناث في مجملها حسب المناطق[1].

إن إعادة توزيع الناتج المحلي بسبب التضخم في ظل سيطرة الأفكار الطائفية والمذهبية التي أدّت إلى استشراء الانقسامات العمودية في المجتمع

(١) المصدر السابق.

اللبناني وطمس الولاءات الطبقية في ظل غياب ممثلي الطبقات العاملة عن الساحة السياسية والأحزاب دون استثناء، مكّن الطبقة البورجوازية من نهب مداخيل الطبقة العاملة بنسب لم يسبق لها مثيل. وما زالت حقوق أصحاب الدخل المحدود تسلب كل يوم في الوقت الذي ينمو فيه الناتج المحلي بمعدلات مذهلة[1]. هنا لا بد من الإشارة بأن سعر الدولار ارتفع في شهر آب ١٩٨٧ إلى ٢٦٩ ل.ل. أي بمقدار (٨٧,٥٠). وقد تراجع سعر صرف الليرة في شهر آب بنسبة (٣٢,٥) بالمئة. وفي شهر آب تخطى الدولار الـ(٢٠٠) ل.ل. ثم (٢٥٠) ل.ل. وكاد يتجاوز (٣٠٠) ل.ل.

لا بد من الإشارة إلى بعض الفقرات الإحصائية بالعينة العشوائية عن منطقة بيروت المدينة قامت به مؤسسة ماس لحساب التنظيم المدني في خريف ١٩٨٥ بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ورفعت نتائجه إلى المسؤولين في تشرين الثاني ١٩٨٦.

فيما يتعلق بتحصيل العلم حسب مراحل التعليم يلاحظ أن ١٦٪ من سكان بيروت المدينة (١٧٪ من الذكور و١٥٪ من الإناث يحصلون العلم في المرحلة الابتدائية وهذه النسبة تتغير حسب المناطق، والتعليم المهني لا يجلب في مستويات التكميلية والثانوية والجامعية سوى (١,٥) في المئة من السكان.

إن معدل الأمية هو أعلى عند الإناث منه عند الذكور ١٩٪ من الإناث مقابل ١١٪ من الذكور والجامعيون الذكور أكثرية بـ٢٪ من الجامعيات الإناث. أما بالنسبة إلى الدخل العائلي فأن ٨٥٪ من العيل دخلها السنوي دون المئة ألف ل.ل. (عام ٩٨٥) منها ٦٠٪ دخلها السنوي أقل من (٥٠) ألف ل.ل. وعلى صعيد التغييرات في المناطق إن أدنى حد للدخل العائلي في المنطقتين ٤ و٥ حيث لا يتجاوز (٣٠) ألف ل.ل. سنوياً. وتنحصر المداخيل في الفئات الدنيا للأجر أقل من (٤٥) ألف ل.ل. سنوياً لـ ٧٥ بالمئة من الذين لديهم دخل و٢٣ في المئة من مجموع سكان بيروت المدينية[2].

(١) المصدر السابق.

(٢) النهار ـ ١٩٨٧/٨/٣١.

- الحد الأدنى للأجور انخفض من حوالي (٥٠) دولاراً إلى (١٦) دولاراً تقريباً، أول عام ١٩٨٧ إلى شهر آب ١٩٨٧ / ٢٠٪.

- التضخم المالي وهبوط العملة (سعر صرف العملة) الألمانية في عام ١٩٢٣ وحالة الشلل الاقتصادي فرضت على أرباب العمل سحب أجور العمال في عربات نقل ضخمة وكانت العملة الألمانية تنقل من البنوك الألمانية في عربات ضخمة وأكياس من القنب من أكبر القياسات الموجودة في ذلك الحين...

وقد طبع فئة من الأوراق النقدية الألمانية من فئة مليار مارك وثلاثة مليارات مارك وهي أوراق نقدية زهيدة الثمن في ذلك الحين.

لحظ في الإعلام الخاص (التلفزيوني والإذاعي) بأن الندوات الاقتصادية، التي كان من أربابها بعض أصحاب المصارف والخبراء وبعض السياسيين، تحاول الدخول في جدال نظري ذو وجه علمي خارجي دون الإشارة إلى المضاربات الضخمة بالمليارات التي تقوم بها المصارف في الداخل وأحياناً في الخارج. إن العمليات الضخمة من المضاربة التي تقوم بها المصارف تستطيع أن تضرب عمق الاقتصاد والنظام المالي في العديد من البلدان النامية (في حال وجودها)، كان صندوق النقد الدولي قد اقترح في تقريره مؤخراً بسعر مرن للقطع وهناك من اقترح سابقاً تحديد سعر القطع لمدة (٦) أشهر..

هناك من يطالب باستعمال الذهب لإستدانة ما لا يزيد عن مليار دولار ولا نحتاج أكثر من نصف هذا المبلغ في مطلق الأحوال، وهناك اقتراح الرئيس الحص برهن ٢٠٪ من الذهب، زايده البعض وعارضه البعض الآخر. المطلوب كمية من العملة الصعبة لإيفاء الدين العام على القطاع الخاص والتدخل في السوق المالية لإجراء تحويل في اتجاه تطور سعر صرف الليرة اللبنانية.

كما اقترح بعضهم الحصول على أموال خارجية ومساعدات لدعم إنشاء صندوق لدعم الليرة، أو ربط الأجور بمعدلات التضخم أي وضع سلم متحرك للأجور بمعدل التضخم أي وضع سلم متحرك للأجور يتطور بتطور

غلاء المعيشة. وهناك أفكار نلخصها كما يلي:

- جعل الفائدة الحقيقية على الليرة أعلى منها على بقية العملات تسرع بذلك عودة الليرة اللبنانية كوعاء للإدخار وكمقياس للقيمة وكأداة للتداول...

- شكلت المصارف بفروعها المنتشرة في كل حي وفي جميع المناطق اللبنانية وبسبب علاقاتها المباشرة مع الزبائن المصدر الأساسي لتعميم المخاوف وتحديد المعدلات المتوقعة لانهيار سعر صرف الليرة. فلقد استطاعت هذه المصارف أن تنمي المؤثرات النقدية والنفسية للمضاربة ضد الليرة مستعملة الوسائل المختلفة. فالحرب الأهلية اللبنانية مكنت قلة ضئيلة من الأغنياء ومن التحق بهم من قادة الأحزاب والميليشيات من سرقة مدخرات ومداخيل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين دون بروز أي صراع بين القلة الضئيلة من الأغنياء الذين ازدادت ثرواتهم بمعدلات خيالية وأكثرية ساحقة من الفقراء ومحدودي الدخل الذين تناقصت مداخيلهم ومدخراتهم بنسب مأساوية، مما أدى إلى زوال الطبقة المتوسطة[1].

إن الواقع التربوي المدرسي والجامعي الذي يعيشه لبنان ساهم إلى حد ما في تنشئة أجيال لبنانية متنافرة في بعض الأحيان. وهناك انقسامات في طريقة التفكير وطريقة عرض المفاهيم والتحليل والتركيب للمشاكل الطائفية والاجتماعية والتربوية. علماً بأن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تقطع مراحلها إلاّ في حال تشكيل وحدة وطنية متماسكة وبناء عقلية تعطي للشعب الانسجام والحماس الضروري لعملية البناء.

كما أن حالة الخوف الدائم على المصير الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ووقوفه حائراً أمام المصائب والأحزان يصل إلى مرحلة فقدان قدرة التحليل الواقعي، بالإضافة إلى التناقض السلوكي والعملي في شخصيته.

لقد ذكر د. جورج قرم «في الحقيقة ان المشكلة السياسية الأساسية في

(١) السفير - ١٩٨٧/٩/٣.

لبنان هي مشكلة الزعامة السياسية التي لا تلعب (إلا نادراً) ورقة التعايش والاندماج بين الطوائف لأن هذه الورقة تعني التغيير الاجتماعي المنظم ووصول نخب جديدة إلى السلطة. إن التفكك الطائفي أو عدم الاندماج بين الطوائف يسمح من جهته بإدانة حكم الطوائف»[1].

فالشباب[2] قلق متوثب محب للحياة دون هاجس الموت.. متوتر، يحكم بالمطلق، كان للشباب قبل الحرب الوقت كله كي يحلم ويحب ويتوق لكي يبني عالمه».

«لقد جُعل تشويه مفهوم العلم والفكر كقيمة أساسية لنمو الإنسان وترقيه وبالتالي انقطعت الصلة بالفكر الإنساني الوسيع الذي يضمن تطورنا كإنسان راقٍ حضاري عالمي، أصبح العلم سلعة والفكر ترفاً. فالعائلة تبعث الآن بدل الفرح والاطمئنان والعلاقات السوية والتوازن، حالات الحزن والضيق والقلق والتزعزع والكره إضافة إلى أن الجميع يطحن تحت أسنانه إحساس الزمن الضائع الذي تفتت في الحرب».

على الصعيد الاجتماعي كانَ وما زال الاتحاد العمالي العام يسعى لتخفيف، قدر الإمكان، من أعباء الحاجات الاجتماعية الأساسية عن كاهل الفئات الاجتماعية ذات المداخيل المحدودة والمتدنية في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والنقل، وإعادة النظر بالنظام الضريبي بالتركيز على الضرائب المباشرة وجعلها أكثر تصاعداً..

في دراسة لمكتب الدراسات في الاتحاد العمالي العام نقتطف بعض الفقرات من الدراسة وهي التالية:

إن النظام التربوي القائم ساهم في الانقسامات الخطيرة التي تواجه الوطن. ولا بد من إعادة نظر فيه شاملة وعميقة.

إن القطاع المهني والتقني يعاني سوء التنظيم وقلة الموارد المالية المرصدة لزيادة عدد مدارسه وطاقة استيعابه، وتشكو الجامعة اللبنانية سوء

(١) السفير - ١٩٨٦/١١/١٥.
(٢) د إلهام البساط - الأنوار - ١٩٨٦/٥/١.

التنظيم أيضاً، فتحسن أوضاع الإدارة فيها وتنظيمها تنظيماً عصرياً وملائماً من شأنه أن يؤدي إلى تحسين أوضاعها العلمية. ويجب الاعتناء بالمستوى الثقافي والمادي للطلاب الذين يرتادونها لأن معظمهم من الأوساط الفقيرة والمتوسطة.

ولكن رغم هذه الاعتمادات الكبيرة، فإن التعليم الرسمي بكل فروعه ما يزال دون الآمال المعقودة عليه وأدنى مستوى من التعليم الخاص.

يشكو النظام التربوي القائم من التفسخ والتشتت وهو مؤلف من مجموعة من المدارس المتفرعة والمتنافرة فهناك المدارس الأجنبية المتعددة الاتجاهات التربوية، والمدارس الأهلية ذات الطابع الطائفي المختلفة الاتجاهات والمفاهيم التربوية والمدارس الفردية ذات الطابع الاستثماري التجاري.

بسبب فقدان سياسة تربوية موجهة لهذا الشتات في المؤسسات التربوية أدى فقدان هذه السياسة إلى تعدد أشكال التنشئة الوطنية والتربوية والعلمية التي يتلقاها اللبنانيون حسب اختلاف انتماءاتهم الطائفية والاقتصادية والاجتماعية.

ذكر الأب بنوا سكر لمناسبة صدور كتابه «المخدرات مأساة الشباب المعاصر» أعلن وقائع تبين وجود ٢٤٠ ألف مدمن، و١٧ معمل مخدرات على الأراضي اللبنانية، إضافة إلى ثلاثة آلاف طفل أصبحوا مدمنين وهم من عمر ١٠ إلى ١٢ سنة.

وأوضح سكر مساحة الأراضي المزروعة حشيشة:

- العام ١٩٨٤ المساحة المزروعة (١٥) ألف هكتار، الكمية المنتجة حشيشة ٣٧٠ طناً زيت الحشيشة ١٢٠ كلغ.
- العام ١٩٨٦ - ٢٦ ألف هكتار - ٥٢٠ طناً ٢١٨٠ كلغ.
- الخشخاش العام ١٩٨٤ المساحات المزروعة (١٨٠) هكتاراً الكمية المنتجة أفيون (٢٢٠٠) كلغ الكمية المنتجة هيرويين ١٧٥ كلغ.

- العام ١٩٨٥ - ٢٥٠ هكتاراً - (٣١٠٠) كلغ - ٢٧٠ كلغ.
- العام ١٩٨٦ - ٣٧٠ هكتاراً - ٤٣٠٠ كلغ - ٣٨٠ كلغ.

وأورد الأب سكر جدولاً إحصائياً لألف طالب وطالبة يتعاطون المخدرات في الثانويات والجامعات اللبنانية. يبيّن الجدول أن (٢٦٠٠) طالباً يتعاطون بين ١٤ , ١٩ سنة و(٣٢٠) طالباً بين ٢٠ و٢٣ سنة و(٤٢٠) طالباً بين ٢٤ و٣٢ سنة.

ويرى الأب سكر أن أولاد المدمنين يولدون معاقين عقلياً وجسدياً. وإن المدمنين يتوزعون حسب الجنس كالآتي: ٨٢ في المائة ذكوراً و١٨ بالمائة إناث. وأن المدمنين يبيعون دمهم للحصول على المال لشراء المخدرات، ونقل عن أستاذ مدرسة قوله أنا لا أشتري المخدرات تلاميذي يؤمنونها لي.

النتائج معروفة، انحطاط خلقي يقود لارتكاب الجرائم والسرقات، الانحلال الجنسي، ارتفاع الضغط، خلل في التنفس، القتل أو الانتحار.

معظم الناس يعرفون التأثيرات الفيزيولوجية العامة على الجسم للمخدرات وإن لم تكن المعرفة دقيقة و«علمية». وواقع تأثير وحوادث والتجارب التي نسمع بها بالنسبة لتأثير المخدرات ولنا مثل على ذلك عائلة بكاملها من ستة أشخاص تنتهي نتيجة إقدام الوالد المدمن على قتل كل أفرادها ومن ثم نفسه. ومن هنا يبدأ التفكير يبحث الأسباب التي دفعت الشباب لممارسة تعاطي المخدرات... الأسباب النفسية الخاصة، المحيط العائلي والاجتماعي وتفاعل الأسباب بعضها ببعض ثم الظروف الاقتصادية والسكنية والتغيرات التي طرأت بالنسبة للأوضاع الأمنية، ظروف العمل الجديدة، أو البطالة وانخراط الشباب مع تجمعات للمتعاطين، وقد يكون مجموعات من الطلاب والطالبات، يعيشون في ظروف حياتية ميسورة ورفاهية وحرية وظروف اجتماعية جيدة. وبالرغم من هذا فإن هناك مجموعات تتعاطى السهر والمخدرات والحفلات الجماعية.

كما أسلفنا من قبل، الظروف الاجتماعية ساهمت في دفع لبنان إلى الحرب، ويمكن أن تكون هذه الظروف انطلقت من التركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني والظروف السياسية المتعددة التي حملت في طياتها

بذور حرب أهلية جديدة لا أحد يتمناها في لبنان وحدها سياسة وفاق حقيقية يمكن أن تحول إلى تطور إيجابي لمصلحة لبنان.

بالنسبة لطريقة التفكير العشائرية وهي في الأساس مستوحاة من التجمعات القبلية التي تخلط بين السياسة كعلم وبين المفاهيم المتخلفة لخدمة الوطن. لقد تحولت السياسة من علم يقصد فيه خدمة المواطن إلى فن الخداع والأحابيل المبتكرة على حساب حياة وكرامة المواطن.

كما أن الطاعة العمياء للسياسي الذي يرغب بالتسلط يمكن أن توجه في سبيل العنف لإعطاء هذه السلطة للسياسي... كما أن هناك مفهوم أكثرية الشعب بأن قيمة الإنسان في جيبه دون الإشارة إلى أن قيمة الإنسان هو ما يملك في رأسه. إن من يراقب الحرب اللبنانية من نيسان عام ١٩٧٥ حتى يومنا هذا يلاحظ تأثيرات الحرب على الظروف والواقع الاجتماعي في لبنان... وهذه في نظرنا تأثيرات سلبية وعنفية على الوضع بأكمله منها الإرهاب الفكري الفردي والجماعي الذي يتعرض له الإنسان في لبنان. ثم القضية الأخلاقية وعلاقتها بأسباب الأزمة، ثم تأثيرات الأزمة على الأخلاق العامة والخاصة والمشكلات المجتمعية والاقتصادية التي تبلورها الأحداث[1]. وهذه في رأينا أسباب واقعية وعلمية في نفس الوقت. لقد ذكر عالم إجتماعي بريطاني[2]: لقد كان الوضع مدهشاً من حيث عمق التناقض في المجتمع من حيث الترف والثروة و«طبيعة التطور تلعب دوراً خطيراً. وفي الوقت نفسه يوجد شعور قوي جداً بالتهديد والقسوة والسلطة» «يوم كنت أعيش في لبنان لم أكن لأتحدث عن الشخصية اللبنانية ولكن هناك اتجاهات تناقضية في المجتمع اللبناني وهذا ما أعنيه».

هناك ظاهرة معروفة في سلوك الفرد اللبناني أو بالأحرى على فريق مهم من اللبنانيين وأعني بها عقدة المظاهر، ويمكن ملاحظة حب الظهور في سلوك الفرد نظراً لاهتمامه بالألقاب مثل «بيك» «أفندي» و«زعيم».

ونعتقد بأن القراء المهتمين يعرفون نماذج كثيرة من الشخصيات العلمية

(١) بيان الطائفة الارثوذكسية المنشور سابقاً.
(٢) مايكل غليستين.

والسياسية الفذة التي اشتهرت في الخارج. لقد عانى لبنان من بعض المفاهيم البالية ومن التباعد عن الضوابط الأخلاقية الضرورية للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

كما اعترف العديد من المصلحين الاجتماعيين بأن قشرة الحضارة والمظاهر المادية التي كانت تغلف الواقع الاجتماعي اللبناني عادت فانكشفت في الحروب اللبنانية.

وفي رأينا، فإن العقلية العشائرية التي لا ترتاح إلى «العلم والتخطيط والانماء قد أوقعت البلد في حالة من التفاوت الاجتماعي الفادح في المداخيل، إذ كنا نلاحظ أمواجاً من العمال الفقراء ينفصل بعضها عن طبقة أرباب العمل بحاجز عدم الثقة والشعور بالحرمان.

فالعمال الزراعيون - قبل الحرب - يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة إذ كانوا محرومين من التقديمات الاجتماعية، كما أن العمال غير الاختصاصيين الذين تركوا الريف إلى المدينة كانت أجورهم منخفضة جداً وكان معظمهم غير مسجل في الضمان الاجتماعي.

ذكر أحد كبار المسؤولين اللبنانيين عن أزمة المجتمع اللبناني ما يلي: ظاهرة التنوع السكاني هذه، نجحت السياسة خلال لحظات التأزم في استغلالها مادة لإدارة الصراع بتحويل الفوارق الثقافية أو الدينية ولاءات وعصبيات متنافرة وأحياناً متصادمة. ولكن فسيفساء الفوارق الاجتماعية في نسيج الشعب اللبناني لم تكن كلها ظاهرة صحة وعافية. فالفوارق الناتجة عن تفاوت كبير في درجات التقدم ووتائر النمو بين الريف والمدينة وبين منطقة وأخرى كانت وما تزال تشكل مصدر خلل فادح في المجتمع اللبناني نبتت منه أحاسيس الغبن والحرمان وخرجت منه بذور التململ والرفض ونشأت عنه مكامن التفكك. هذه الفوارق الاجتماعية شكلت مادة للاستثمار السياسي جعلها مبعث خطر على المصير الوطني خصوصاً في الحالات التي تطابقت فيها إلى حد بعيد خطوط التمايز الاجتماعي مع خطوط التمايز المذهبي أو الطائفي. لقد عانى من هذه الظاهرة الكثير مع أن الحرمان، الذي أصاب مناطق معينة مثل الجنوب وعكار والبقاع وإقليم الخروب، لم يكن يميز بين فئة وأخرى

من المقيمين فيها. ومما زاد في عمق الخلل في الآونة الأخيرة وما نجم عن تطور الأحداث الدامية من فرز سكاني كان شأنه إسباغ طابع فئوي معين على منطقة مساحتها ربع مساحة لبنان.

إن أزمة المجتمع اللبناني لها جواب واحد هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والواقع أن لبنان لم يسلك يوماً طريق الإنماء بالمعنى الصحيح تخطيطاً وبرمجة وتنفيذاً. والإنماء لا ينفصل بالطبع عن الإعمار في اقتصاد دمرت الأحداث الكثير من مرافقه على الصعيدين العام والخاص أو جعلت بعضها في حال من التخلف أو التقادم.

والإنماء بمعناه الحقيقي يفترض على مستوى التخطيط والبرمجة النظر إلى المجتمع والاقتصاد الوطني كوحدة إنمائية متكاملة. وإذا كانت أزمات المجتمع أساساً من روافد الأزمة الوطنية فقد أضحت بنتيجة الأحداث أيضاً وجهاً من وجوهها. فالنتائج التي أسفر عنها الصراع المسلح على الصعيد الاجتماعي لا تقل خطورة عن أسبابه وأية محاولة للتصدي للأسباب دون النتائج، كما أية محاولة للتصدي للنتائج دون الأسباب ستكون في أحسن احتمالاتها بتراً، ومحكوماً عليها بالفشل وأهم تلك النتائج مشكلات المهجرين والمشردين والمعاقين والمفقودين والأيتام والعاطلين عن العمل والمنحرفين اجتماعياً.

يتميز المجتمع اللبناني بتنوع الانتماءات الدينية. وهذا التنوع كان ولا يزال مصدر غنى في تنمية أسباب التفاعل البناء وإشاعة مناخات من الحرية والانفتاح تصب كلها في تنمية ثروة لبنان الثقافية ودوره الخلاق داخل دائرته العربية وفي تصدر إطلالة الأمة العربية على العالم الخارجي. ويساعد في ذلك الانتشار الاغترابي الواسع للبنانيين في زوايا العالم الأربع. وأهمية تطوير الممارسة الديمقراطية تكمن في أنها تفتح طريق التغيير المنتظم والمستمر، فليس من المفروض من الاصلاح على صفقة تعقد اثر كل أزمة تحتدم وإنما الأجدى أن يكون التغيير تجربة ديمقراطية تعاش استجابة لتطور المجتمع وحاجاته وتطلعاته.

هنا لا بد من الإشارة إلى بحثٍ إحصائي بالعينة العشوائية عن منطقة

بيروت المدينية قامت به مؤسسة «ماس» لحساب التنظيم المدني في خريف ١٩٨٥ بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ورفعت نتائجه إلى المسؤولين في تشرين الثاني ١٩٨٦ :

ـ إن مستوى التربية والتعليم الذي تبلغه الشعوب يبيّن طاقة أي شعب على التحرك والنمو ويسرع تطوره الاقتصادي والجهد التعليمي الذي يوفر المجتمع يعوض بربح فائض تعيده الأجيال المثقفة إلى الأساس الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ـ وضع التعليم في مناطق بيروت المدينية :

إن الأطفال من عمر ٥ إلى ١٢ سنة هم أكبر فئة في الدراسة. نسبة الذين في المدرسة ٩٦٪ و٩٨٪ لأعمار ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ و٩ و٩٥٪ ٩٢٪ لأعمار ١٠ ـ ١١ و١٢.

وينخفض معدل التعليم بعد هذا السن تدريجياً فيبلغ حده الأدني في عمر (١٧) سنة مع (١١,٤٠) للذكور و (١٠,٢٣) للإناث.

كما يلاحظ أن ١٦٪ من سكان بيروت المدينية (١٧٪ للذكور و١٥٪ للإناث) يحصلون العلم في المرحلة الابتدائية. وهذه النسبة تتغير حسب المناطق. والتعليم المهني لا يجلب في مستوياته التكميلية والثانوية والجامعية سوى (١,٥) من السكان. إن معدل الأمية هي أعلى عند الإناث منه عند الذكور أكثر بـ ٢٪ من الجامعيات الإناث.

أشارت بعض التقديرات(١) خلال الفصل الأول من العام ١٩٩٠ بأن موجة العنف في المنطقة الشرقية، كلفت لبنان خسارة مباشرة قدرت بـ ٥٠٠ مليون دولار في الوقت الذي كلفته الحرب التي بدأت في آذار من العام ١٩٨٩ حوالي المليار و٣٠٠ مليون دولار.

الإنتاج الصناعي تراجع حوالي ٤٠ بالمئة، باعتبار أن ٤٤ بالمئة من المؤسسات الصناعية متواجدة في المناطق الشرقية، في حين أن قيمة الصادرات الصناعية تراجعت بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً.

(١) تقرير غرفة التجارة والصناعة ١٦/٥/١٩٩٠.

بلغ عدد النازحين من المنطقة الشرقية في اتجاه المناطق الأخرى الأكثر أماناً حوالي ١٠٠ ألف وقدر عدد المهاجرين إلى خارج البلاد بحوالي ٢٠٠ ألف شخص.

نسبة البطالة قدرت بحوالي ٣٤ بالمئة. يعرض التقرير المضاعفات الاجتماعية إذ بلغ عدد القتلى نحو ماية ألف شخص فضلاً عن آلاف الجرحى والمعاقين. وقد تفاقمت هجرة الأدمغة سعياً وراء الاستقرار العلمي. وقد قررت بعض المؤسسات تسريح بعض موظفيها بسبب شلل نشاطها، كما تشير التقديرات إلى تضرر المواطنين بفعل القصف المتبادل في المنطقة الشرقية. احتراق بضعة آلاف من السيارات للمواطنين الأبرياء. ويعيش المواطنون أحوالاً بدائية متخلفة، حيث أن ٣٥٪ من اللبنانيين يعيشون دون مياه جارية ويعيش ٧٠٪ من اللبنانيين من دون كهرباء والقسم الأعظم من نسبة الـ ٣٠٪ الذين تتوافر لهم الكهرباء يحصلون عليها بواسطة المولدات الكهربائية.

وتميز الفصل الأول من العام ١٩٩٠ أيضاً بتدهور الأوضاع النقدية والمالية (تشير التوقعات إلى أن قيمة العجز المرتقب حسب مشروع موازنة عام ١٩٩٠ ستبلغ حوالي نحو (٥٦٠) مليار ليرة لبنانية مقارنة مع (٤١٠) مليار ل. ل. في نهاية العام ١٩٨٩).

تفوق الموجودات الخارجية الصافية للبنانيين في الخارج أكثر من (١٥) مليار دولار أميركي وتآكل القوة الشرائية للمداخيل حيث لا يتجاوز حالياً الحد الأدنى للأجر في لبنان أكثر من ٨٠ دولار.

إن جولة العنف الأخيرة التي بدأت مطلع السنة الجارية كلفت لبنان كخسارة مباشرة أكثر من (٥٠٠) مليون دولار أميركي بعد أن كلفته جولة العنف السابقة أي تلك التي ابتدأت في ١٤ أذار ١٩٨٩ واستمرت لمدة ٦ أشهر أكثر من (١,٣) مليار دولار أميركي.

وتحتاج إعادة بناء وترميم وتطوير البنى للاقتصاد اللبناني في جميع المناطق إلى أكثر من ٨ ـ ١٠ مليارات دولار حسب تقديرات مصرف لبنان. وهي كبيرة جداً بالنسبة لبلد صغير كلبنان يعاني عدم اكتفاء مالي ذاتي لبدء

ورشة الإعمار وتحقيق النمو المتوازن[1]».

وورد في تقرير آخر ما يلي: «خلال الشهرين واجه اللبنانيون مشكلة تسارع التضخم وعانوا من آثارها كثيراً. فأسعار معظم المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة وأسعار المحروقات التي رفعها الوزير بنسبة ٨ بالمئة ارتفعت في السوق بنسبة ٢٠ بالمئة، إضافة إلى ارتفاع الإيجارات وهناك آلاف العائلات تهجرت إلى مناطق لا يتوافر فيها أي مسكن فاضطرت إلى دفع الإيجارات المطلوبة. كذلك أدّى انقطاع الكهرباء والهاتف الدولي والمياه إلى تعويض نسبة من اللبنانيين هذا الانقطاع بشراء تلك الخدمات والسلع من السوق الخاصة حيث تتوافر بتكاليف مرتفعة.

الحصيلة من كل ذلك أن ارتفع مؤشر الغلاء في شهرين ما يزيد على نسبة ارتفاع انخفاض سعر الصرف. وأن الانخفاض الذي وازى ٣٠ بالمئة... لقد تدنت مستويات الدخل وفرص العمل تبخرت، إضافة إلى الخسائر التي لحقت بالمنازل والممتلكات نتيجة حرب الشرقية.

النفقات الإدارية والتمويلية غير المجدية مستمرة. لكن سرعة التضخم وتدني سعر الليرة تجاوزا النسب المتوقعة... لأن حرب الشرقية وسعت الدمار ورفعت تكاليف نقل البضائع وانتقال البشر... وبالتالي تضافر التأثير النقدي التضخمي مع التأثير النفسي وانعكست المخاوف والمطامع نهشاً بمعيشة اللبناني.

إن التحسن الفعلي يرتهن بقدرة الحكم على تحقيق النتائج التالية:

- تحسين فاعلية استرداد موارد معينة منها الجمارك ورسوم المخابرات الدولية التي أصبحت مرتعاً للصوصية السياسية ورسوم تسجيل المعاملات العقارية وربما اشتركات الكهرباء لدى توافرها[2] وذلك لن يتم إلا عبر بسط السلطة المركزية القوية يدها على كل الأراضي والمرافق اللبنانية.

- تنشيط حركة الاقتصاد بحيث تتوافر للمواطنين بضائع وخدمات بمزيد من

---

(١) المصدر السابق.
(٢) النهار ٢٢/٥/١٩٩٠.

الوفرة وبأسعار أدنى فتتكسر جدة التضخم المخيف الذي يأحل مستوى معيشة اللبنانيين حالياً.

- استقدام مقدار من المعونات العربية على أن تكون لأغراض إنتاجية أو تجهيزية أو اجتماعية وصحية وغذائية.

وفي رأينا أن المساعدات العربية والأجنبية تتطلب جهازاً سياسياً وإدارياً يتمتع بالنزاهة والوجدان الذي يتفرع عنه حسن سير العمل من جهة، والعاطفة الإنسانية في خدمة الفقراء والمرضى والمعوزين والعجزة من جهة أخرى. إن الذين يعرفون كيف توزع المساعدات الخارجية منذ أكثر من ١٤ سنة، يعرفون أيضاً اختيار العناصر التي تهيمن على خزن وتوزيع المساعدات هي جزء من الواقع السياسي الذي يعاش في لبنان منذ أكثر من ٥٠ سنة. إن السياسيين يفبركون الموظفين الكبار والصغار بطريقة أو بأخرى في إدارات الدولة والمصالح المستقلة. مجموعة هؤلاء الموظفين والمتعاقدين والاجراء تفرخ مجموعات متفاهمة في ترتيب الأمور على الطريقة التقليدية اللبنانية المعروفة.

إن أصحاب الاختصاص والنزاهة غادروا لبنان إلى الخارج ولم يبق منهم إلا القليل القليل الذي يقبع في بيته أو في قريته النائية البعيدة عن مشاكل العاصمة وتعقيداتها.

ان يتم الإنفاق وفقاً للسياسة الاقتصادية الليبرالية العامة ومبدأ عدم التدخل، فإن فترة ما قبل الحرب تعكس دوراً محدوداً للحكومة في حجم القطاع العام وفي الهدف والنشاطات. فالحكومة لم تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الاقتصاد ولم تكن هناك محاولات جدية على مستوى مواجهة مستوى السياسة الاقتصادية الدورية.

لقد أدت فترة الحرب إلى تغيير جذري في أهمية الحكومة في التركيبة الاقتصادية، فنمو الانفاق الحكومي كان أسرع من نمو التضخم ومعدل نسبة نمو النفقات الفعلية لفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ كان نحو ٥٪ في السنة. وبما أن الإنتاج الكلي والدخل الفعلي كانا يهبطان خلال هذه المدة في عام ١٩٨٤ ـ

١٩٨٥ انخفضت نسبة عائدات الضرائب الإجمالية المضبوطة في سعر التضخم بأكثر من ٥٠٪ بالنسبة إلى مستواها العام ١٩٧٤. كما أن حصة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت قليلاً لأكثر من ١٠٪.

إن الهبوط في الدخل الكلي بسبب الحرب تضمن هبوطاً في قاعدة الضرائب وبالنتيجة العائدات. وإن عدم الفاعلية بسبب ضعف سلطة الدولة وتعطيل الجهاز القضائي وقوة القوانين إلى حد بعيد ساعد على سرعة المنحدر السلبي لهذا الدخل.

إن التهرب من الضرائب وعدم القدرة على الجباية خلال سنوات الحرب(١) أديا إلى زيادة العجز والدين العام. إن النتيجة الصافية للتطور المختلف لنفقات الدولة والعائدات خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ هو بزوغ عجز بنيوي في الميزانية وإنفجار مديونية الحكومة لتحويل العجز المتصاعد باستمرار(٢).

تقديرات الدخل الفردي السنوي(٣)

السنة	الناتج المحلي مليون ل.ل.	مليون دولار	عدد السكان مليون	الدخل الفردي
١٩٧٦	٦,٠٥١	٢,١٠٧	٢,٧٧٠	٧٦١
١٩٧٧	١٠,١٨٢	٣,٣١٨	٢,٧٦٠	١٢٠٢
١٩٨٠	١٨,٩٧٩	٥,٥٢٤	٢,٦٧٠	٢٠٦٩
١٩٨١	٢٢,٥٧٨	٥,٢٣٤	٢,٦٥٠	١٩٧٥
١٩٨٣	٢٦,٥٣١	٥,٨٥٩	٢,٦٤٠	٢٢١٩
١٩٨٧	٤٠٠,٠٠٠	١,٨٣٦	٢,٧٠٠	٦٨٠
١٩٨٨	٨٢٠,٠٠	٢,٠٠٠	٢,٧٠٠	٧٤١

ـ الدولار احتسب على أساس المتوسط السنوي.

ـ عدد السكان استناداً لإحصاءات صندوق النقد الدولي.

(١) دراسة د. ناصر سعيدي: قدمت فى ندوة البحوث اللبنانية «أكسفورد».

(٢) المصدر السابق.

(٣) النهار ـ ١٩٨٩/٣/٢٥ ـ تقرير مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

هذه التقديرات الأولية تظهر أن الدخل الفردي السنوي بلغ ٧٤١ دولاراً أميركياً أي بزيادة عن تقديرات عام ١٩٨٧ (٦٨٠ دولاراً أميركياً) مقدارها ٦١ دولاراً ونسبتها ٨,٩٧٪.

استناداً إلى هذه التقديرات بلغ الناتج الإجمالي المحلي القائم مجموع الناتج الزراعي والصناعي وذلك المحقق من قطاع التجارة والخدمات ملياري دولار (٨٢٠ مليار ل.ل.) عام ١٩٨٨ في مقابل مليار و٨٣٦ مليون دولار (٤٠٠) مليار ل.ل. عام ١٩٨٧ أي بزيادة مقدارها ١٦٤ مليون دولار ونسبتها ٨,٩٣ بالمئة.

واحتسب الدخل الفردي السنوي على أساس أن عدد سكان لبنان مليون و٧٠٠ ألف نسمة استناداً إلى احصاءات صندوق النقد الدولي.

وهذا الرقم لا يشمل اللبنانيين المهاجرين وعلى افتراض أن عدد السكان المقيمين في لبنان يتجاوز رقم الصندوق النقد الدولي، فإن قيمة الدخل الفردي السنوي تنخفض عن (٧٤١) دولاراً. ولا شك في أن تراجع سعر الدولار الأميركي في النصف الأول من عام ١٩٨٨ ساهم في زيادة الناتج المحلي القائم وتالياً الدخل الفردي.

أما الدخل الفردي السنوي فسجل الرقم الأدنى عام ١٩٨٧ (٦٨٠) دولاراً والرقم الأعلى عام ١٩٨٣ (٢١١٩) دولاراً أميركياً وقد سجل انخفاضاً كبيراً عام ١٩٧٦ إذ بلغ ٧٦١ دولاراً. ثم تحسن عام ١٩٧٧ إلى (١٢٠٢) دولاراً وإلى (٢٠٦٩) دولاراً عام ١٩٨٠ وعاد إلى التراجع عام ١٩٨١. وتحسن من جديد إلى (٢٢١٩) دولاراً عام ١٩٨٣.

الدخل:

يمكن التمييز بين الدخل العائلي والدخل الفردي. بالنسبة إلى الدخل العائلي أن ٨٥٪ من العيل ودخلها السنوي دون المئة ألف ل.ل. عام (١٩٨٥) منها ٦٠٪ دخلها السنوي أقل من (٥٠) ألف ل.ل. وتنحصر المداخيل في الفئات الدنيا للأجر أقل من ٤٥ ألف ل.ل. سنوياً (٧٥٪) من الذين لديهم دخل و٢٣٪ من مجموع سكان بيروت المدينية. وفي صورة

عامة، إن كل عائلتين يتمتعان بسيارة خاصة في كل بيروت المدينية.

وفي المنطقة (٥) تصبح السيارة نادرة، سيارة لكل ٣ عيل[1] وفي المنطقتين ٨ و١١ سيارة لكل عيلة[2].

من الكوارث التي نزلت بنا منذ نيسان ١٩٧٥ خلو الساحة من عملاق يطرد الفريسيين من الهيكل بعدما مسخوه مغارة للصوص وانحدار الفضائل انحداراً جعلها صنواً للرذائل. فالإنسان الخلوق ترك مكانه للإنسان الألعبان، والصادق حل محله المنافق، والبريء حل محله محترف الاحتيال والتزوير والسلب والنهب، ومحب السلام أزاحه عاشق الخصام، وحامل غصن الزيتون أزاحه حامل الرشاش، وصياد الطيور أزاحه وحل محله قناص البشر. . . . »[3].

لا نتزعم بجديد عندما تقول بأن المتعلمين يعانون من إهمال دورهم الوطني وعدم استغلال قدراتهم على صعيد الإنتاج والنظرة الموضوعية والعقلية المتطورة لتحليل الأمور تتفرع من الوجدان والضمير المهني الضرورة التي لا بد منها في عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي. فواقع العقلية المسيطرة في مجتمعنا تدلنا على طريقة التفكير والتأثيرات الذهنية وإلى كيفية معالجة المشاكل الاجتماعية، إذ أن سيطرة الذهنية العشائرية والانتهازية تدلنا على فشل مراحل التنمية. وذلك يعود إلى عدم انسجام العقلية العامة لاستيعاب مشاكل الانماء والتطوير الاجتماعي. كما أن سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الأنانية الشخصية في العلاقات الاجتماعية عنصر مهم في دفع العقلية الاجتماعية إلى تجاوز المرحلة السياسية والاجتماعية للدخول في مبدأ تحديث التركيبات الموجودة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

خلاصة القول، إن الظروف الاجتماعية والواقع الاجتماعي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية كان وضعها سيئاً قبل الحرب. وكانت الأكثرية تشكو الخيبة والألم النفسي والفقر والحرمان، وقد فقد الكثيرون الأمل بالأحسن من

(١) و(٢) النهار: ١٩٨٧/٨/٣١.
(٣) النهار - ١٩٨٩/٤/٤ - شؤون لبنانية - رئيس التحرير.

السلطات العامة، والتركيبة السياسية والاجتماعية القائمة، كانت حياة القهر والعيش على هامش المجتمع لفئات كثيرة من أبناء الوطن يضاف ظاهرة التسيس والتنفيع التي كانت تثير نقمة وسخط الطبقة المحدودة الدخل. هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية أثارت عوامل نفسية كثيرة وعميقة في قلب المواطن منها الشعور بالمرارة والظلم. . . وحالة التسيب والضياع والنقمة ثم غياب الشعور بالتحسس بالمشاكل العامة وعدم الشعور القوي في الانتماء إلى الوطن وضعف التماسك الاجتماعي. أما في مراحل الحرب المختلفة فقد اختلف الوضع وأصبح أشد سوءاً وأصبحت المخاطر الاقتصادية والاجتماعية وانهيار الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الأجنبية والغلاء اليومي والأسبوعي الدائم قذف بأبناء الطبقة العاملة والموظفين والعاملين في كافة الميادين في القطاع العام أو القطاع الخاص إلى واقع إجتماعي ومالي صعب ومعقد أصعب وأسوأ وأدهى من جميع المصائب التي كانت قبل الحرب. وهذا يعني على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فقدان معظم المواطنين القوة الشرائية التي كانوا يتمتعون بها قبل الحرب فأصبح الحرمان والفقر والعوز وصعوبة العيش هو واقع الطبقة العاملة في لبنان. يقابله طبقات اجتماعية حققت مكاسب هائلة من المضاربة والتجارة والتلاعب بالأسعار والسمسرة وغير ذلك.

لقد ساءت الأحوال الاقتصادية في لبنان في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ وقد شلت المعارك الداخلية، وخصوصاً في عام ١٩٨٩، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد نتج عن ذلك انهيار الليرة اللبنانية حيث بلغت حوالي ١٢٠٠ ل.ل. مقابل الدولار الواحد في صيف ١٩٩٠. وقد أدى انخفاض سعر الليرة المتزايد والمفاجىء في بعض الأحيان إلى الاندفاع نحو العملات الأجنبية وتردي القوة الشرائية والأوضاع الاجتماعية والمعيشية. .

وزاد في تفاقم الأزمة المعيشية في عام ١٩٩٠ الظروف العامة المحلية والإقليمية والدولية بارتفاع الدولار مجدداً، إذ وصل سعر الصرف نتيجة تطور الأوضاع الإقليمية والدولية وانعكاساتها على لبنان إلى ارتفاع سعر الدولار مجدداً إلى ما يزيد عن ١١٠٠ ل.ل. في بعض الأحيان.

ذكر رئيس الاتحاد العمالي العام «أن القوة الشرائية للدولار تزداد ومعدل

أسعاره في ارتفاع دائم. في وقت أخذت فيه الدولة على عاتقها كل المسؤوليات في الحفاظ على قيمة صرفه بسعر عال قدر الإمكان».

« هكذا هي الحال اليوم في الشوارع، تراهم تدربوا فصاروا حقاً سماسرة وعملاء للدولار، ففي خلواتك صار الهمس وفي طرقاتك يتبعك بخطاه».

«عالمياً ترتفع الأسعار بنسبة ضئيلة بينما هنا كل ارتفاع للأسعار وللدولار لا سقف له محدداً ومعيناً له. في العام ٧٣ وما قبل كان ارتفاع الأسعار يصل إلى ١,٥ و٢,٥ بالمئة».

أحد السادة في مركز الاتحاد العمالي العام يقول: «ما زلت أذكر أنني سافرتفي عام ١٩٧٩مع زوجتي إلى مصر واستأجرنا فيلا في المنصورة لمدة أسبوع وعدت إلى لبنان وفي جيبي دولارات من أجري الشهري»[1].

لقد سمعنا كثيراً عن استمرار تراجع الواردات العامة وتزايد الانفاق الحكومي غير المجدي وارتفاع الأسعار والهزة المصرفية الأخيرة وتراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية وتراجع ودائع المصارف بالعملات الأجنبية تمثل الأسباب الحقيقية إلى تراجع حجم الواردات العامة إلى عدم تفعيل الجباية للرسوم والضرائب وتآكل القيمة الحقيقية للواردات بسبب عدم ربط التحصيل بارتفاع الأسعار، وعدم قدرة الدولة على السيطرة كلياً على مرافئها العامة»[2].

وفي رأينا، أن تخلف الأجهزة الإدارية التي تسيطر عليها العقلية العشائرية والانتهازية والرشوة تفقد فعاليتها وتضر بمصالح الشعب ضرراً كبيراً.

وعندما يكون الجهاز الإداري والفني المنفذ لمشاريع الري والطرقات والمستشفيات والخدمات العامة فاسداً كيف يمكننا تصور حالة البلد؟ من منا لم يسمع بمبدأ الاستزلام السياسي للوصول إلى الوظيفة؟ لقد كرس أحد الخبراء الأجانب فصلاً خاصاً عن الاستزلام ولم يستطع أن يترجم الكلمة فبقيت على حرفيتها دون أن تترجم إلى الفرنسية أو الإنكليزية.

---

(١) و(٢) الديار ـ ١٢/٣/١٩٩١.

ونعتقد بأن تخلف الأجهزة الإدارية عن القيام بواجباتها وفقدان عنصر النزاهة والثقة بين المواطن والسلطة العامة... كذلك عنصر التدخل السياسي في الأجهزة الإدارية والفنية المنفذة تقف حجر عثرة أمام مشاريع التنمية في معظم البلدان النامية.

فأهمية الجهاز الإداري والكادرات الفنية المتطورة تقودنا ـ كما أشرنا سابقاً ـ إلى البحث في العقلية السياسية التي تسيطر على الجهاز في عملية الإنماء.

فالعقلية السياسية الواعية التي تؤمن بالعلم والمعرفة والتخطيط كنظرة مستقبلية لتطوير البلد النامي هي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالقيادة السياسية المخلصة تستطيع أن تفرض أفكارها المتطورة على الأجهزة الإدارية والكادرات المنفذة للمشاريع العامة وعلى المشرفين على تنفيذ هذه المشاريع وتشجع الاختصاصات في تسلم مهامها المحددة وتبعد العناصر الطفيلية التي تعتاش من الفساد المتفشي داخل الأجهزة من خلال النظرة المستقبلية تمكن للقيادة السياسية أن تفرض سياسة ضريبية عادلة على كل المداخيل بحيث تزيد الاستثمارات الطويلة الأمد. ولعل فشل مراحل التنمية في البلدان النامية يعود إلى عدم استعداد العقلية العامة لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا إحدى هذه الأسباب تعود إلى الشركات الاحتكارية التي تسيطر على مقدرات الاقتصاد أو التي تقوم بأعمال الرشوة التي تضمن مصالحها بالدرجة الأولى دون النظر إلى مصلحة البلد وتقدمه.

وفي رأينا يبقى الإنسان وتنمية طاقاته الخلاقة، هو المعيار الثابت لنجاح أي خطة مستقبلية بالإضافة إلى دور الدولة والمجتمع في دفع هذه الطاقات لبناء النموذج الأمثل. وهنا نشير إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبدو في جوهرها تخلي السلطة عن بعض مواقعها وليست نظرة عقلية حديثة. كما أن الانصراف في عملية الإنماء تفرض إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بعد توزيع الدخل ومعالجة خدمات التنمية الأساسية مثل العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم.

نشير إلى قضايا أصبحت معروفة:

١ ـ هجرة الطاقات والعمّال المهنيين يعنى نزيفاً دائماً في الـ قـات المنتجة إذ يخشى البعض الوصول إلى مرحلة مصانع دون عمال.

وقد لوحظ ارتفاع نسبة العاملين في الأعمال المكتبية حيث بلغت النسبة حوالي النصف تقريباً كما تشير بعض التقديرات وحيث تركزت الهجرة على صعيد القدرات الإنتاجية والإختصاصيين.

٢ ـ ضرورة إنشاء مدن سكنية ريفية خارج بيروت لتخفيف الضغط عن العاصمة. وتبدو فكرة إنشاء تجمعات صناعية في الريف اللبناني وتوزيع الصناعة في كافة المناطق اللبنانية فكرة سليمة.

ومن الممكن إقامة تجمعات سكنية تبعد حوالي ٢٠ ـ ٣٠ كلم عن العاصمة لإسكان ذوي الدخل المحدود.

وتعالج بعض الدول المتطورة المواصلات بين الريف والعاصمة بالاتوسترادات لتسهيل المواصلات واستعمال القطار السريع للسرعة وتنظيم الوقت في العمل علماً بأن المدن السكنية الحديثة تحوي المدارس والملاعب والمطاعم ودور السينما والمسارح والمستشفيات وجميع ما يحتاجه المواطن.

٣ ـ هناك علاقة بين الاهتمام بالتنمية في الريف وارتباط تخطيط المدن بالتنمية الريفية وهذا يعود إلى الارتباط القائم بين الريف والمدينة في تنظيم الإسكان وتحاشي خطر الانفجار السكاني.

٤ ـ في حالة استقرار الأوضاع لا بد من تشريع يلزم المصارف باستثمار وتوظيف قسم من أموال اللبنانيين. كما أنه لا بد من تشريع في المستقبل يلزم شركات التأمين والاستثمار بتوظيف قسم محدد من مدخرات اللبنانيين في القروض الحكومية وغيرها. والدافع إلى القول هو ملاحظة اهتمام معظم المصارف ـ بل جميعها في بعض الأحيان ـ تركز وتهتم بتجارة الدولار. علماً بأن للمصارف دوراً في خدمة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وفي رأينا لا بد من مشاركة مصرفية محددة بالتشريع المستقبلي يساهم في تنمية لبنان وتمويل البرامج الإنمائية لتمكن المواطنين من

بناء منازل جديدة ومؤسسات مهنية، وخلق مراكز صناعية في الأماكن المختلفة يمكن أن تصبح نواة لتجمعات صناعية في المستقبل.

٥ ـ لقد وصف الأب لوبريه قطاع الخدمات والتجارة بأنه يعتمد «الاحتكار والأنانية» وهذا يعني في نظره بأنه عاجز عن تأمين الحد الأدنى من العدالة لجميع المواطنين. من الناحية النظرية والعلمية تبقى مشاريع الري المطروحة سابقاً ذات أهمية إجتماعية واقتصادية كمشروع الليطاني ومشروع البحيرات الاصطناعية في أقصى الجنوب ومشروع القاع ـ الهرمل ومشروع ري سهل بعلبك من مياه رأس العين وري سهل عكار في الشمال وتنمية إقليم الخروب، بالإضافة إلى توسيع المشروع الأخضر لاستصلاح أراضٍ جديدة. إن الزراعة هي منطلق التنمية في العالم الثالث. ففي الزراعة يوجد احتياطي بشري في المناطق المختلفة وجمهرة الفلاحين في لبنان ينبغي أخذها بعين الاعتبار ولو كانت الطبقة البائسة.

يضاف إلى ذلك، أن مساعدة هذه الطبقة من الخروج من حلقة الفقر معناه تشكيل سوق داخلية جديدة يتنوع طلبها للسلع حسب زيادة المداخيل، وهناك العديد من البلدان التي أدت تنمية الزراعة فيها إلى تنمية صناعات مرتبطة بها كالأسمدة ومواد البناء والآلات الزراعية. لقد ذكر أحد الخبراء الغربيين بأن البلدان التي تهتم بصيغة التنمية على الطريقة الغربية ينبغي أن لا يغرب عن بالها بأن عملية تطوير الزراعة هي التي تؤدي شيئاً فشيئاً إلى سلوك جنة الازدهار الصناعي التي يزداد دعم التكنولوجيا له كما ذكرنا سابقاً. والاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية تتحدد ومجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات وكوسيلة لتوجيه التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

لا بد من الإشارة إلى أهمية إنشاء مراكز زراعية علمية في المحافظات الزراعية وإنشاء شبكة من التعاونيات في المناطق الزراعية هدفها تقديم البذار المؤهل والأسمدة والأدوية الزراعية بسعر الكلفة ثم التسليف الزراعي لصغار المزارعين بآجال متوسطة وفائدة ضئيلة. على أن يكون التسليف في مركز المحافظة وأن يكون ذا إجراءات روتينية مبسطة. هذا بالإضافة إلى تعميم المشاتل الزراعية وتأمين النصوب للمناطق، وتحريج المشاعات وزراعة بعض

السفوح الجبلية بأشجار مثمرة كاللوز وغيره. هنا لا بد من الإشارة أن فكرة دراسة القوة العاملة في الريف والبطالة وطريقة تطويرها لتنفيد المناسب على أساسات حاجات وإمكانات الريف كانت مجرد أمنيات دون أن تبصر النور.

ورد في التقرير السنوي لغرفة التجارة والصناعة عن الأوضاع الاجتماعية في العام ١٩٩٠ ما يلي: «رتبت كل من الحروب الداخلية وأزمة الخليج أعباء اجتماعية كبيرة وخطيرة علماً أن مضاعفات الحروب الداخلية كانت أكبر وأخطر من مضاعفات حرب الخليج لناحية العنف والتدمير والتهجير والدمار الذي أصاب المؤسسات والوحدات السكنية وأرواح وممتلكات المواطنين. إذ أدت الحرب حسب تقديرات مكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث (الأونورو) إلى تضرر أكثر من (٢٥) ألف مسكن. بحيث دمر منها بشكل كامل حوالي ٥ آلاف مسكن، ومقتل أكثر من ١٥٠٠ شخص وجرح أكثر من (٣٥٠٠) شخص في حين غادر أكثر من مئة ألف شخص البلاد وأرغمت أكثر من ٢٤ ألف عائلة على الهجرة نحو المناطق الأكثر أمناً في لبنان». أما بالنسبة لعام ١٩٩١ ورد في التقرير ما يلي: «إن الحروب الأخيرة التي شهدتها البلاد وكلفت لبنان خسائر وأضرار مباشرة وجسيمة حيث تشير التقديرات الأولية استناداً إلى مصادر عدة إلى تجاوزها قيمة ٣ مليارات دولار تشمل الخسائر الناجمة عن تراجع الناتج الوطني والصادرات الوطنية والتحويلات الخارجية وإضرار القطاع الصناعي وإضرار البنية التحتية، وإذا ما أضفنا الكلفة غير المباشرة للحروب أي النزف البشري وخصوصاً هجرة الأدمغة والكفاءات اللبنانية إلى الخارج. فإن الكلفة الإجمالية للحروب أكثر بكثير من ذلك. فضلاً عن أن أزمة الخليج أضافت بدورها مجموعة من الخسائر المباشرة وغير المباشرة تمثلت في تراجع قيمة الصادرات والتحويلات الخارجية فضلاً عن خسائر اللبنانيين المقيمين في الكويت والعراق وبعض دول الخليج العربي وعودتهم إلى لبنان».[1]

من باب العلم نشير إلى تقديرات أولية إلى الفرق الحاصل في أسعار السلع الضرورية قياساً إلى تقلب الدولار[2] عام ١٩٩١.

(١) الديار - ١٩٩١/٣/١٢.
(٢) نفس المصدر.

اللحوم	المواد بالكيلو:		الفرق
سعر الدولار	١١٠٠ ل.ل.	٧٠٠ ل.ل.	
لحم البقر	٤٥٠٠	٣٥٠٠	١٠٠٠ ل.ل.
لحم الغنم	٦٥٠٠	٤٥٠٠	٢٠٠٠ ل.ل.
فروج	١٥٢٥	٩٧٠	٥٥٥ ل.ل.
المحروقات:			الفرق
سعر الدولار	١١٠٠ ل.ل.	٧٠٠ ل.ل.	
الغاز ١٠ كلغ	٧٢٥٠	٤٦٠٠	٢٦٥٠ ل.ل.
البنزين ٢٠ ليتر	٤٥٠٠	٣٨٥٠	٦٥٠ ل.ل.

ولا يمكننا أن ننسى تأثيرات الحرب اللبنانية على الشباب والبنات من جهة المخدرات. فالبطالة والعجز يدفعان الشباب إلى طريق المخدرات حيث هناك عالم وهمي وخيالي بعيد عن الحياة الواقعية والمنطق، حياة من نوع آخر فيها الغرابة والوحشية والفرح القاتل والسرور المجنون، والقلق الغارق في أتون الحزن والمرارة والشعور باليأس والخيبة والقلق النفسي والذهول وعالم المآسي واللذات المؤذية والهالكة.

في لبنان أصبحت مساحة الأراضي المزروعة حشيشة لا يستهان بها نتيجة ١٨ معملاً و١٠٠ مختبر و٥٤٠ مطبخاً للهيروين. هذا ما أورده الأب سكر بتاريخ ١٩٩١/٣/٨. ثم يتابع: «وتشير الإحصاءات أن (٢٠٠) ألف إنسان في لبنان يتعاطون المخدرات و٧٠ ألف إنسان مدمنون على المخدرات القوية. وقد دخلت المخدرات المدارس والجامعات وهناك إحصاء يشير إلى أنه بين ١٢ و١٤٪ من طلاب الجامعات يتعاطون المخدرات.

والشبيبة المدمنة تتوقف عن متابعة الدروس والتخطيط للمستقبل وتصبح في الشارع. والمؤسف جداً أن أساتذة مدارس أصبحوا تجاراً ومدمنين والأطفال بالمئات أصبحوا مدمنين لأنهم يساعدون أهلهم بتصنيع المخدرات في البيوت».

والمخدرات تدمر المجتمع والقيم والتراث، فالمدمنون هم دائماً بحالة

الألم والعذاب والحاجة المستمرة إلى المال لشراء المخدر وقد يصبحون بين المجرمين والقتلة والنهب التي يقومون بها كما يسجل حالات انتحار طلباً للمخدر.

أما العوارض العامة للمخدر تبدلات مفاجئة في أوضاع المراهق نحو مدرسته وأصدقائه ونشاطاته.

- تغيير الأصدقاء دون سبب ظاهر للنزاع.
- إنتماء إلى زمر منعزلة.
- فساد يدل عليه المظهر الخارجي.
- حساسية فوق العادة عصابية غير مألوفة.
- هيئة ساهية حالمة ـ لا مبالاة تجاه الحياة.
- تقدير سيء للأشياء للمسافة للسرعة ـ اضطراب في اللفظ.
- جنح إجرامية سرقة عنف ألخ.

«إن مشاكل الشباب صعبة والمخدرات تمثل ١٢٪ من المشاكل التي يواجهها العالم المعاصر والأسباب هي التالية:

- الحرب في لبنان ومآسي الحرب معروفة والتاريخ شاهد على ذلك.
- تفكك الوضع الاجتماعي وسببه الحرب وما خلفته من أيتام وشهداء وأرامل وانهيار في المؤسسات التربوية.
- التفتيش عن اللذة التي هي الدافع الأول لاستهلاك المخدر.
- الحشرية والجهل.
- نقص النماذج والمثل «الفراغ الروحي»»[1].

ورد في تقرير اللجنة الاجتماعية للأمم المتحدة بأن خسائر لبنان من جراء حرب الخليج تقدر بنحو ٣٨٩٣ مليون دولار أميركي.

وجاء في التقرير أن أزمة الخليج انعكست بشكل خاص على لبنان في ضوء الصلات الاقتصادية القوية التي تطورت مع دول الخليج والعراق عبر التجارة والمساعدات والعائدات إضافة إلى الوضع الخاص للاقتصاد اللبناني

(١) الأب بنوا سكر ـ الديار ١٩٩١/٣/٨.

لحظة اندلاع الأزمة. وأكد التقرير أن دول الخليج والعراق شكلت مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل والتحويلات.

ولا زالت الحكومة اللبنانية تنظر إلى الدول الخليجية لتوفير معظم الأموال اللازمة لإعادة إعمار البلد.

وفي الواقع اندلعت أزمة الخليج في أكثر الأوقات دقة بالنسبة للبنان مع إنطلاقة الحل فيه عبر اتفاق الطائف الأمر الذي أدّى إلى تراجع المساعدات خصوصاً بعد ما تأجل موضوع الصندوق الدولي لمساعدة لبنان. فقد كان من المفترض أن يصبح الصندوق الذي كان سيبدأ برأسمال قدره (٢,٧) مليار دولار عملياً خلال اجتماع كان سيعقد في الرياض في ١٠ و١١ أيلول ١٩٩٠ وتأجل بسبب أزمة الخليج. وحدد التقرير عناصر التأثير الأساسية والمباشرة لأزمة الخليج على لبنان بالآتي:

١ - انهيار قيمة صرف الليرة اللبنانية.

٢ - وقف التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين في العراق والكويت وانخفاض التحويلات من المغتربين من الدول الخليجية الأخرى.

٣ ارتفاع حاد في سعر الواردات النفطية.

٤ - خسارة أسواق نقدية هامة وضعف الطلب على الصادرات اللبنانية في الدول الخليجية الأخرى.

٥ - خسائر مالية وودائع مصرفية وديون تجارية وخسارة الممتلكات الخاصة التجارية.

٦ - انخفاض حاد في صادرات الخدمات.

أما التأثيرات غير المباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فإنها تشمل:

١ - انخفاض الدخل وارتفاع نسبة البطالة.

٢ - تسريع حدة التضخم واضمحلال القيمة الشرائية للرواتب والدخل.

٣ - ارتفاع حدة الضغط على ميزان المدفوعات والاحتياط الدولي.

٤ ـ ضعف المساعدات التي تعتمد أساساً على المتبرعين من الدول الخليجية. لقد انخفضت القيمة الشرائية للرواتب والدخل في شكل سريع بحيث تجاوزت قيمة التضخم بسرعة.

إن الحد الأدنى للأجور انخفض من ٦٨ دولاراً شهرياً خلال حزيران ١٩٩٠ إلى ٥٢ دولاراً في تشرين الأول من العام نفسه. فقد خفض أيضاً معدل الدخل الوطني بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٥٪.

يقدم التقرير بعض المقترحات للمساهمة في حل الأزمة اللبنانية:

١ ـ هناك حاجة ماسة للمساعدة الفورية. إن الاقتصاد اللبناني غير قادر على معالجة انعكاسات الأزمة في الخليج عبر موارده الداخلية.

٢ ـ إعادة وتقوية قدرة المنافسة في التصدير عبر إعادة العمل إلى المصانع وغيرها من الوحدات الإنتاجية المتضررة.

٣ ـ المساعدة في توزيع الوقود خصوصاً إن كل احتياجات البلد مستوردة من أجل وضع حد لتزايد تكاليفه على الأقل في مجال الوقود المستخدم في توليد الكهرباء والذي يؤثر مباشرة على تكاليف الإنتاج والتوزيع والحالة المعيشية للمواطن العادي.

٤ ـ إعادة تأهيل الخدمات الأساسية والبنية التحتية الضرورية للعمل المناسب للاقتصاد من اتصالات ومواصلات وتوليد كهرباء وتوزيعها.

إن الخسائر الكبيرة التي تكبدها لبنان نتيجة اعتماده الكبير على اقتصاده الخارجي تشير إلى أهمية إنشاء علاقات اقتصادية خارجية أكثر توازناً وخصوصاً فيما يتعلق بتصدير المواد والخدمات.

«تراكمت في السنوات الأخيرة نتائج الحرب اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ على القطاعات الاقتصادية حيث طرأت تغيرات كبيرة على البنية الاقتصادية والمالية. وكان أهم هذه التحولات تعطل دور الوساطة الاقتصادية التي كان يقوم بها لبنان في السابق. واهتزاز قطاع الخدمات وأزمة القطاعات المنتجة وتزايد حجم الدين العام وتراجع قيمة النقد الوطني.

ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن نتائج هذه الحرب المدمرة خاصة

بعدما وصلت الأزمة في السنتين الماضيتين إلى مراحل خطيرة جداً طالت معظم القطاعات ومنها بعض المصارف التي تعثرت نتيجة مشاكل بنيوية أو سوء إدارة وتراخي في درجة الرقابة ويعود ذلك للأسباب التالية:

تدهور دراماتيكي في سعر صرف الليرة اللبنانية منذ بداية عام ١٩٨٥ إلى اليوم يزيد عن مئة ضعف حيث ارتفع سعر صرف الدولار في سوق بيروت من ٨,٨ ليرة في نهاية عام ١٩٨٤ إلى ٨٤٢ ل.ل. في نهاية عام ١٩٩٠. ووصل في ١٩٩١/١/٢٨ ـ ١٠٤٧,٥ ل.ل. لقد أدى ضعف الليرة والخروج منها إلى العملات الأجنبية الأخرى إلى تغير في تركيب ودائع الجهاز المصرفي اللبناني حيث انخفضت نسبة الودائع بالليرة اللبنانية خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ من الثلثين إلى الثلث تقريباً وأصبحنا نعيش في نظام العملتين الليرة والدولار كما تآكلت رساميل المصارف أصلاً بالليرات اللبنانية نظراً لعدم السماح لها بحمل مراكز قطع مدينة تزيد عن ١٥٪ من رأسمالها»(١).

ثم يتابع الخبير المصرفي(٢) عن «أسباب التعثر المصرفي في لبنان» يمكن إرجاعها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

سبب خارجي ناتج عن تراكم المشاكل التي واجهت القطاع المصرفي في لبنان خاصة في السنتين الماضيتين مما أدى إلى شلل الإنتاج واستمرار تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية وبالتالي تراجع حجم النشاط المصرفي نتيجة ترابط المخاطر وجمود التسليف وارتفاع كلفة الموارد والمصروفات العامة.

سبب داخلي يعود إلى سوء في إدارة المصرف ناتجة أصلاً عن نقص في الكفاءة أو الضمانة الأخلاقية. مما دفع إلى الغش والسرقة وأخذ مخاطر غير مبررة خاصة في مجال عمليات القطع الأجنبي والمضاربة وعدم التقيد بقانون النقد والتسليف وتعليمات مصرف لبنان والأصول المصرفية المتبعة.

(١) د. هشام البساط.
(٢) المصدر السابق.

- ضعف رقابي ناتج عن تراخي أداء لجنة الرقابة على المصارف خلال عام ١٩٨٨ و١٩٨٩ بالذات عن تطبيق التعاليم والقوانين المرعية كان من أسبابه شغور مركز رئيسي وعضوين في لجنة الرقابة دون تعيين خلف لهما وبسبب نقص كبير في جهاز الرقابة مما حال في ظل أوضاع أمنية وسياسية صعبة وإنقسامية في البلاد دون متابعة موظفي الرقابة على المصارف لعملهم بشكل طبيعي» لقد زاد تعثر المصارف المشاكل الاجتماعية وأخذت اتجاهاً صعباً ومعقداً خاصة لأن فئة كبيرة من المودعين المتوسطي الحال وأصحاب الدخل المحدود وبعض العمال والفقراء الذين أودعوا في البنوك المتبعثرة مبالغ صغيرة ولكنها مهمة بالنسبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للطبقة المحدودة الدخل في لبنان.

نشير ـ كما أسلفنا من قبل ـ عن العالم الفرنسي خبير التنمية في فرنسا في الستينات ورئيس بعثة أيرفد للدراسات الاقتصادية والاجتماعية العلمية ألا وهو الأب لوبريه الذي اشتهر بتحليل علمي دقيق للمعطيات الإحصائية.

لقد ذكر الأب لوبريه عن دور القيادة المخلصة في تنمية الريف اللبناني «ينقص لبنان أكثر من الماء والطرقات والكهرباء بل التشكيلات إو المجموعات من الرجال المخلصة كلياً للخير العام. وتطبق هذه القاعدة على كافة المستويات لحل المشاكل المتعددة التي يتطلب وضعها في إطار اقتصادي ورفع المستوى البشري اللبناني. ثم يتابع في مكان آخر أن مفهوم التنمية يستوعب المفاهيم المجردة لكلمة تطوير اقتصادي وقياس مقدار النمو لأنه يحوي ضرورة تنمية القوى البشرية التي تعتبر هدف التنمية الاقتصادي والاجتماعي وأيضاً الثقافي»(١).

لقد لخص الأب لوبريه الأسباب التي تعترض التنمية الاقتصادية في لبنان بقوله: «الخلط بين التخطيط العلمي والتخطيط الاشتراكي، ثم الأنانية والانتهازية في قطاع الخدمات لزيادة الربح الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة مع قلة الاكتراث بالمؤسسات العامة. هناك مفاهيم وطرق تفكير وعقليات تعبر عن حقيقة نفسية فردية واجتماعية لاحظها العديد من العلماء

(١) الجزء الأول من تقريره ـ ص ٣٣٨.

الغربيين. لقد حذرونا من واقع النقمة والضياع التي كانت تشجع اللبنانيين وتخسف البنيان اللبناني في بنيته الفكرية والاجتماعية بعيداً عن التأثيرات المجتمعية المنفتحة والتلاحم في الحياة المشتركة. إن الذين عاصروا الأب لوبريه وبعثته في أوائل الستينات يعلمون جيداً ماذا يفكر علماء الغرب في لبنان... وماذا نحن فاعلون.

ولعل التناقض في حياتنا اليومية وفي شخصيتنا يوقع أفراد مجتمع الحرب في ظروف صعبة تحت وطأة الظروف والكوارث التي عاشها لبنان. وفي رأينا أن النتائج الخطيرة التي أثرت على طريقة التفكير اللبناني وطمست روح العبقرية والتجديد، أصبحت الذهنية اللبنانية أسيرة تيارات تتجاذبها وتجذبها من الحقيقة إلى مآسي النفاق والظلمة. وكثر المصابون أخلاقياً وروحياً. فالجهل والحقد في النفوس الذي تركته لنا مظالم الأحداث والتفتت بين العائلات فأصبح تفكير الإنسان ممزقاً بين موجباته نحو أهله ووطنه وبين موجباته لله».

لقد ترك لبنان، لأسباب اجتماعية وثقافية ،أساتذة ومهندسون وأطباء إلى البلدان التي يدينون لها بمعرفتهم. بالإضافة إلى العلماء والباحثين والصحافيين والخبراء والمحاضرين المستشرقين الذين عانوا ظروفاً صعبة أثناء مراحل الحرب اللبنانية.

ومن المعروف أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والإختلاف الطبقي والتحولات الاجتماعية والسياسية لم تتمكن من إزالة الشعور الطبقي الطائفي في لبنان. هذه الطبقية المذهبية والشروط المتهاونة في لبنان قد ساهما في انهيار نظامه السياسي وتطوره كساحة حرب سياسية وعسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي وضع المرأة التربوي في لبنان ذكر بنتائج دراسة لعينة من نساء الجنوب والبقاع الغربي والنساء اللواتي شملتهن في سن الخصوبة بين ١٥ و٤٩ سنة والنتائج الأولية أن (٥٩٪) منهن في الجنوب ذوات تعليم ابتدائي و٧٠ بالمئة في البقاع الغربي، ونسبة الأمية في الجنوب ٣٩ بالمئة وفي البقاع الغربي ٢٦ بالمئة. وترتفع نسبة الأمية مع الأعمار إذ تبين أنها خمسة في المئة

في اللواتي أعمارهن بين ١٥ و١٩. و٨٤ بالمئة في اللواتي أعمارهن بين ٤٥ و٤٩.

نسبة العاملات بين هؤلاء النساء ٥ بالمئة في الجنوب و٤ بالمئة فى البقاع الغربي ومعظم العاملات أعمارهن بين ٢٥ و٣٤.

وظهر أن نسبة الأمية بين أزواج هؤلاء النساء ١٢ بالمئة في الجنوب و٩ بالمئة في البقاع الغربي. نسبة الخصوبة لنساء أعمارهن بين ٤٠ و٤٤ كانت ٧,٩ ولادات في الجنوب و(٦,٩) في البقاع الغربي[1]. ذكر البروفسور مروة أن المشكلة عميقة تستدعي تغييراً اجتماعياً لن يحدث إلا بطريقة منهجية للوصول إلى عقول الناس»[2].

كما ذكر أن التسرب المدرسي وعدم ترابط خطة محو الأمية بخطط التعليم هما في أساس العلة وأن لا فائدة من أي جهد في مكافحة الأمية ما لم يكن هناك تعليم إلزامي».

---

(١) جمعية تنظيم الأسرة.

(٢) د. عدنان مروة ـ نائب رئيس الجامعة الأميركية ـ بيروت.

ملحق

تقرير صندوق النقد الدولي بدعم الاجراءات النقدية

نــص التــقــريــر

«نـود أن نبدأ بشكـر المندوبين اللبنـانيين لتعـاونهم التـام خـلال الأيـام العشرة الأخيرة ولإعدادهم المعلومات اللازمة لهذه المناقشات.

لقد كان للصراع المسلح في لبنان في العقـد الماضي تـأثير قـاس على الاقتصاد، كما كان له تأثير مدمر على الصعد الإنسانيـة. فالإنتـاج تراجـع في شكـل ملحوظ إلى مـا دون المستوى الـذي كان عليـه قبل الحـرب، ولا يزال الاقتصاد يواجه مهمات ضخمة في مجال إعـادة البناء. وفيمـا الحكومـة تجهد للقيام بمهماتها العادية، يبدو أن انفاق القطاع العـام قد نمـا بسرعـة في العقد المـاضي، على الرغم من التـدهور الحـاد للمـداخيـل بسبب التضخم وسـوء الإدارة والمصاعب الأمنية وتمـويل المصـارف لعجز الـدولة الكبيـر الذي تسبب في ضخ كميات كبيرة من السيولة كانت عاملاً وراء تسارع التضخم المالـي وهبوط القوة الشرائية لليرة اللبنانية. والأمران تأثرا سلباً بنشـاطات المضـاربة وهـروب رؤوس الأموال. وهكذا، إن مهـام الحكومة إثبات حقها في الموارد من خلال الاقتراض من المصارف المحلية تسببت، في ظل تـراجع الإنتـاج، في تدني مستوى المعيشة، بفعل انخفاض سعر الصرف والتضخم.

إن التضخم والوضع الأمني أديا كذلك إلى انحراف في توزيع الدخل باتجاه الطبقة ذات الدخل العالي، مما أدى إلى بروز مصاعب إضافية لأكثرية السكان، ومما يثير قلقنا، في حال عدم إيجاد الحل السياسي، ان يقع الاقتصاد في دوامة استمرار تزايد التضخم، وانخفاض القيمة الشرائية للعملة، إلى جانب عدم إعادة توزيع الدخل على نحو فعال في ظل حكومة مركزية ضعيفة تتجه نحو التفسخ.

عام ١٩٨٦ شهد تحسناً مرضياً في الإنتاج والتصدير، نتيجة التحسن الأمني والتأثير الإيجابي لإنخفاض سعر الليرة على كلفة البضائع المصدرة. إلا أنه لم تحصل تطورات أخرى مشجعة. فالعجز المالي الكبير مُوِّل معظمه من المصرف المركزي، (خلافاً لما حصل في عام ١٩٨٥ عندما تم معظم التمويل من المصارف التجارية) وهذا أمر أوجد احتياطات إضافية لدى المصارف ووضع أساساً لمزيد من النمو النقدي.

وفي الوقت نفسه، برز مجدداً وضع جديد للتسليف بالليرة للقطاع الخاص، تعزز جزئياً بوجود معدلات فائدة فعلية سلبية. ذلك أن التوسع المالي في عام ١٩٨٦ وما قبله، مع التوقعات المعاكسة المرتكزة على تطورات غير اقتصادية، كانت أهم العوامل وراء الهبوط الحاد لسعر صرف الليرة (٨٣ في المئة بمصطلح الدولار الأميركي)، وتسارع معدل التضخم إلى نسبة ١٠٠ في المئة. مما أدى تزايد تردي الموقع الخارجي إلى تدني احتياط المصرف المركزي من العملات الأجنبية لما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار أميركي.

على أن توقعات سنة ١٩٨٧ كانت مقلقة جداً. فدعم المحروقات الذي برز في النصف الثاني من عام ١٩٨٦، قد يصل في سهولة إلى ٣٠ مليار ليرة هذه السنة، وهذا في ذاته يضاعف حجم العجز المالي. إن ديناميكية العلاقات المتداخلة بين العجز وأعباء الفائدة المحلية من جهة، وتدهور التمويل العام والتضخم المالي من جهة أخرى، عندما يترافقان مع التوقعات المتشائمة والمضاربات غير المستقرة، تؤدي في سهولة إلى تصاعد كبير للتضخم وإلى تدهور سعر صرف الليرة. وتكون النتيجة انخفاضاً في الدخل الفعلي لغالبية السكان مما قد يتلاشى التحسن الملحوظ في الإنتاج الصناعي

والزراعي الذي بدأ يظهر منذ عام ١٩٨٥ من خلال انخفاض الطلب.

إن السياسات الاقتصادية المألوفة ليست دائمة ومناسبة في الظروف الحاضرة. فالتغير المتكرر في التوقعات والمرتكز على تطورات سياسية عابرة والحال الأمنية السائدة يلعبان حالياً دوراً غير متوازن في بعض تصرفات القطاع الخاص، على رغم بعض التطورات الاقتصادية الملائمة. وفي هذه الظروف، إن هدف السياسة هو إبطاء التدهور الاقتصادي في انتظار التوصل إلى حل سياسي يعيد إلى الحكومة سلطتها.

إن الحجم الذي بلغه عجز الدولة بات يحتم وضع حدود لمستوى الانفاق ولاولوياته سواء بالنسبة إلى المدفوعات الجارية أو التجهيزية. وما دامت فائدة الدين الداخلي أعلى بكثير من الواردات الحكومية، فإن كل ليرة إضافية تنفق باتت تقود مع الوقت إلى عجز مضاعف. والأمر المقلق هو أن دعم المحروقات يشكل خطراً على العجز المرتقب للسنة الجارية، إذا لم يحصل تعديل ملحوظ وسريع لأسعار المشتقات النفطية. لذا نحض وزارة المال على وضع تشريع يربط أسعار المحروقات بأسعار الاستيراد آلياً، بحيث يُلغى الدعم. ومن الملح أيضاً بذل جهود لتقليص الإنفاق على المشاريع التي ليس لها مردود مباشر، خصوصاً تلك التي يشكل الانفاق عليها بالعملة الأجنبية عنصراً أساسياً.

وفضلاً عن ذلك، ندعم موقف السلطات في تجميد الاستخدام في الإدارات العامة، وكذلك في تعديلها المتعقل للرواتب خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وقرارها الإمتناع عن سحب الأموال الناتجة عن أرباح القطع. ولأن مدى توسيع الموارد وزيادتها يبدو محدوداً في الحال الحاضرة، فإننا نحض السلطات على اغتنام كل مناسبة لتحسين هٰذه الموارد. وفي هذا المجال، يجب الاهتمام بزيادة الموارد من خلال خفض واقعي لسعر الصرف المعتمد في احتساب الرسوم الجمركية، وزيادة الرسوم على تسجيل العقارات، وفرض ضريبة أرباح على بيع العقارات والأراضي (شرط دفعها عند التسجيل)، وكذلك رفع أسعار الكهرباء وسواها. وبديهي القول إن إعادة سيطرة الحكومة على الموارد العامة لها أهمية قصوى في الاتجاه السليم والصحيح.

إن الاجراءات النقدية تحقق نجاحاً محدوداً للحد من نمو الكتلة النقدية بالليرة ما دام العجز مستمراً في تزايده السريع. وفاعلية السياسة النقدية والتسليفية تعتبر محدودة كذلك في مواجهة الحجم الكبير لسيولة القطاع الخاص المودعة بعملات أجنبية. ومضاعفة تمويل المصارف لعجز الدولة في سنة ١٩٨٧ مع استمرار تراجع قيمة الليرة تنذر بعدم جدوى السياسة النقدية. ونظراً إلى تزايد ديون القطاع الخاص بالليرة اللبنانية في عام ١٩٨٦. وإلى اضطرار مصرف لبنان إلى توجيه المصارف لتمويل العجز فإن مبادرة مصرف لبنان برفع الاحتياط الإلزامي ونسب الاكتتاب في سندات الخزينة في نهاية العام الماضي كانت خطوة في الاتجاه السليم والصحيح.

وفي أي حال إن استباق تحقيق خفض في نمو التسليفات للقطاع الخاص ينبغي أن يضبط في شكل أدق عن طريق وضع سقوف لمثل هذه التسليفات.

ولا شك أيضاً أن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى لإقناع المصارف بالتجاوب مع هذه الاجراءات والتعليمات من أجل ضمان فاعلية التدابير. أضف أن التعاون مع المصارف التجارية في المساهمة في المضاربة سيكون مفيداً وملائماً وفي هذا السياق ان مشروع القانون الذي أعده مصرف لبنان لمنع المصارف اللبنانية من قبول ودائع بالليرة اللبنانية من مصارف أجنبية أو مؤسسات مالية كان أيضاً إجراءً مناسباً.

ومع تزايد هبوط سعر الليرة وتسارع التضخم عام ١٩٨٦، باتت معدلات الفائدة على الايداعات بالنقد اللبناني أقل فاعلية في تشجيع القطاع الخاص على الاحتفاظ بمثل هذه الموجودات. وكذلك ان رفع معدلات الفائدة إلى مستويات منافسة يبدو كأنه محاولة لإثبات فشل ضمني، وربما حرّك أجواء وتوقعات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التضخم وهبوط في سعر الصرف. وأكثر من ذلك، إن معدلات أعلى للفائدة قد تحكم الحلقة القائمة بين العجز من جهة وحجم أعباء الفائدة المدفوعة من جهة أخرى. **غير أن مصرف لبنان مدعو إلى المضي في اعتماد معدلات فائدة مرنة تراعي مدى تجاوب المصارف والرأي العام وكذلك تحد من تمويل العجز المالي وتوفر دعماً لليرة.**

ومن منظار النجاح الحاصل نتيجة مساهمة النظام المصرفي في تعزيز الثقة بالاقتصاد، نرحب بالمناقشات الدائرة بين مصرف لبنان والمصارف التجارية والرامية إلى اعتماد سياسة مصرفية ملائمة، وعلى المصارف المضي في الاحتفاظ بالأرباح المحققة وعدم توزيعها من أجل تقوية أموالها الخاصة وتعزيزها ومتابعة نشاطات مصرفية تتسم بالتحفظ والحرص. وفي هذا المجال، لا بد من التنويه بموافقة مصرف لبنان على السماح للمصارف بالاحتفاظ بأرباحها بالعملة الأجنبية. وفي ما يتعلق بالقطاع الخارجي، إن العوامل البارزة التي تحدد معدلات أسعار الصرف هي:

١ - حجم النقد المتداول.
٢ - حجم الأموال المعروضة لعمليات القطع الأجنبي.
٣ - كميات القطع الأجنبي المعروضة في السوق (والمتأتية في ما هي متأتية من التصدير والتحويلات من الخارج والدفق المالي).

ندعم عدم التدخل

أما العامل الأساسي الآخر، فيكمن في الدور الذي تلعبه توقعات المتعاملين غير الثابتة والتي تُبنى أساساً على اعتبارات سياسية وأمنية غير مؤكدة. وان التأثير على مثل هذه التوقعات يتجاوز إلى حد بعيد قدرة السياسة الاقتصادية على احتوائه. ولا شك في أن تجارب مصرف لبنان خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ وأوائل عام ١٩٨٦ أظهرت في ظل هذه الظروف، ان تأثير سياسة التدخل في سوق القطع يبدو محدوداً للغاية في تغيير الاتجاهات وتبديل معدلات سعر الصرف. وفي الواقع ان التدخل المكثف لن يكون مثمراً، وربما أعطى نتائج معكوسة، لأنه يتيح للقطاع الخاص فرصة شراء العملات الأجنبية بأسعار رخيصة في مقابل ليرة متوقع لها أن تواصل الهبوط، بمجرد أن يصل الاحتياط الرسمي لدى مصرف لبنان إلى درجة من الانخفاض لا تسمح له بمتابعة التدخل. من هنا أننا ندعم كلياً قرار مصرف لبنان عدم التدخل في سوق القطع من أجل دعم الليرة، إلا في حال مواجهة عمليات قصيرة الأجل تنطوي على مضاربات واضحة.

وأخيراً، لا بد من التزام الحذر الشديد حيال الاقتراض الخارجي، ففي

حين يسمح الاقتراض الخارجي لمستوى الاستثمار والاستهلاك بتجاوز مستوى الإنتاج المحلي، فإنه ينقل عبء التمويل إلى المستقبل فتغدو خدمة الدين الخارجي أكثر إرهاقاً وأشد ضغطاً. لذا ندعم قرار مصرف لبنان في آذار ١٩٨٦، عدم تشجيع أي دين خارجي للدولة، باستثناء تمويل مستوردات القمح والمحروقات.

نثني على الجهود البارزة التي بذلتها السلطات المختصة في إطار المهمة الضخمة في تنفيذ سياسة اقتصادية ومالية في ظروف غير ملائمة ونتمنى لها النجاح في المرحلة الصعبة المقبلة. والأولوية يجب أن تعطى لاستمرار تقليص العجز المالي. أما السياسة النقدية والتسليفية، فيمكن لها أن تلعب دوراً مساعداً في ابطاء نمو الكتلة النقدية الناتجة من العجز. وفي كل حال، إن السياسة الاقتصادية المناسبة وحدها يمكنها توفير الوقت، في انتظار حصول استقرار في الوضع الأمني الذي يخلق توقعات ثابتة ويمكن من اعتماد سياسات أكثر تشدداً لكبح جماح التضخم ووقف تدهور سعر صرف الليرة.

سجّل مؤشر تطور الأسعار في شهر أيار (١٩٨٧) وفقاً لدراسة أعدها مكتب الدراسات في الاتحاد العمالي العام ارتفاعاً بنسبة (٥,٥) بالمئة. في حين بلغ الارتفاع السنوي للمؤشر بين أيار ١٩٨٦ وبين أيار ١٩٨٧ (٢٨٨,٧) بالمئة.

وقد لاحظت الدراسة أن المنحى العام للأسعار ما زال في ارتفاع رغم تقلص وتيرة الارتفاع في شهر أيار، ولو أن نسبة ارتفاع أسعار السلع ظلت تتجاوز في وضوح معدلات تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية.

والدين العام لا يجدي إذا ما ساهم فقط في زيادة الكتلة النقدية ولم يستعمل في تقوية الإنتاج وتوسيع نطاقه وتحديثه وحمايته وتعزيز التقديمات الاجتماعية[١].

أما بالنسبة إلى تصعيد حملة رفع الأسعار من المستوردين الأمر الذي

(١) السفير - ١٩٨٧/٦/٢٣.

جعل بعض الأصناف يرتفع سعرها من بداية العام ١٩٨٧ ولحتى منتصف أيار من العام نفسه راوحت بين ١٧٥ و٥٤٢٪ وهي نسبة ارتفاع تفوق بأضعاف نسبة الارتفاع في أسعار الأدوية طوال العام ١٩٨٦ مع الإشارة إلى ارتفاعات جديدة في الأسعار ستطرأ على معظم الأصناف ستطبق اعتباراً من نهاية شهر أيار ١٩٨٧ تتراوح ما بين ١٤ و١٦ بالمئة، وهي زيادات التطويق لتصحيح عن النصف الثاني من العام ١٩٨٦ والتي تستحق اعتباراً من ١٩٨٧/١/١»[١]. أما الأسعار في النصف الثاني من تموز فقد فاقت جميع المعدلات السابقة..

... «مضاربات عقارية، مضاربات ضد الليرة اللبنانية، أرباح فاحشة على الدواء والملبس والمأكل، واحتكارات شارك فيها المسؤول والمتواطىء وبقيت من دون حسيب أو رقيب. يتحرك القضاء لمكافحة سعر الدواء وتختفي النتائج في سحر ساحر ويظهر الطحين وتختفي صفوف طويلة تنتظر أمام أبواب الأفران ومحطات المحروقات والمواد تهرب إلى الخارج وتحقق أرباحاً طائلة للمستفيدين منها...»[٢].

التاريخ يحدثنا عن الأزمات النقدية في العالم وخصوصاً الدولة الألمانية في عام ١٩٢٣ حيث كانت أزمة التضخم قد بلغت الذروة وأخذ النقد يخسر من قيمته الشرائية وبنسبة النصف كل ساعة وأصبح دفع الرواتب بالساعات قبل ارتفاع نسب جديدة من التضخم.

وتشهد صور البنوك الألمانية التي اصطف على مدخلها عربات نقل كبيرة لتعبئة الأكياس الضخمة بالعملة الورقية الألمانية في ذلك الحين.

وكان أصحاب المصانع الصغيرة والكبيرة يتعبون النفس ويجهدونها في تحميل مليارات الماركات في أكياس ضخمة ودفع الحمولة أيضاً إلى المكان المطلوب، وكان هناك أوراق من فئة المليار وأوراق من فئة ٣ مليارات وقيمتها والحالة هذه زهيدة جداً...

«في العام ١٩٧٥ تفجرت النزاعات الطائفية والسياسية والاجتماعية

(١) السفير - ١٩٨٧/٥/٢٥،

(٢) رئيس الاتحاد العمالي العام - السفير - ١٩٨٧/٦/٢٣.

والاقتصادية في لبنان. واندلعت على أثرها الحرب التي لا تزال مستمرة منذ حوالي ١٦ سنة بأشكال مختلفة وشكلت بالتالي منعطفاً خطيراً في تاريخ لبنان الحديث. إن تفاعل الطبقية المذهبية التي تحدد بالعلاقة المتبادلة ما بين المذهب الخاص والقوى السياسية - الاقتصادية المتداخلة في نظام لبنان الحديث مع النظام السياسي الطائفي والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الإقليمي والذي زاد من حدته تنافس الشرق والغرب، نتجت عنه نزاعات متعددة الجوانب في لبنان والتي ربما تكون أكثر خطورة من أحداث على مستقبل لبنان مما كانت عليه حروب القرن التاسع عشر في جبل لبنان»[١].

«إن مفهوم التداخل هذا في طبيعة الطائفة والطبقات الاجتماعية هو راسخ في الواقع والخيال. فالبورجوازية التجارية - المالية مثلاً ضمت بعض العائلات المسلمة النافذة التي كانت خاضعة بوضوح لمسيحي بيروت على رغم كون تركيبة الطبقة البورجوازية الصناعية أكثر انفتاحاً أمام المسلمين إلا أنها كانت خاضعة للنفوذ المسيحي.

أظهرت دراسة مارلين نصر في العام ١٩٧١ أنه من بين ٢٥ صناعة قائمة في لبنان تسيطر البورجوازية سيطرة تامة على (١٢) منها وتتمتع بأغلبية الأصوات في (٥) منها وقليلة التمثيل في (٧) منها. هذا فيما يهيمن المسلمون خصوصاً (السنة منهم) على (٣) من تلك الصناعات ويتمتعون بأغلبية الأصوات في (٤) منها ويشكلون الأقلية في (٥) منها. . .».

«وكنتيجة لم يستطع النمو الاقتصادي وتشعباته أو الاختلاف الطبقي والتحولات الاجتماعية والسياسية من إزالة هذا الشعور الطبقي في لبنان، ومن الواضح أن هذه الطبقية المذهبية والشروط المتهاونة في لبنان قد ساهما في انهيار نظامه السياسي وتطوره كساحة حرب سياسية وعسكرية في منطقة الشرق الأوسط»[٢].

بتاريخ ٨٥/٦/٢٤ نشر في دراسة لمؤسسة البحوث والاستشارات بناء على تكليف من وزير العمل ورد بعض ما فيها ما يلي: قوة الأجر في العام

(١) كارولين غايتس - مركز الدراسات اللبنانية في أكسفورد-السفير-١٩٨٧/١/١٧.
(٢) المصدر السابق.

١٩٨٤ تساوي ثلثي قوته ١٩٧٤، إن متابعة تطور نسب التدهور من أجور إلى أخرى ومن عام إلى آخر تسمح باستخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

أولاً - يلاحظ مع الانتقال من فئة أجور محددة إلى فئة أعلى، إن نسبة تدهور الأجور تميل إلى الارتفاع وهذا يعني أن ظاهرة التضخم قد طالت بنسبة أكبر فئات الأجور العليا. وهذا أمر مفهوم من الوجهة الاقتصادية، فالفئات الدنيا من الأجور هي في التدني إلى درجة أنه يصعب إجراء تخفيضات محكومة بسقف أدنى لا يمكن تجاوزه. وهو سقف محدد بالشروط اللازمة لإعادة تجديد قوة العمل. أما فئات الأجور العلىا فإنها تبقى أكثر قابلية للضغط.

ثانياً - يتضح مما سبق أن مروحة التباين بين فئات الأجور تميل تحت وطأة التضخم وتأثيراته المتفاوتة إلى الانحسار المتزايد الأمر الذي يعكس انهيار مواقع فئات اجتماعية متوسطة وواسعة في اتجاه مواقع الفئات الاجتماعية الدنيا.

وما يؤكد ذلك أن الأجر الوسطي في فئة الأجور الأعلى أي الفئة الرابعة الذي كان يساوي نحو (٦,٤) أضعاف الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٧٤ لم يعد يساوي سوى (٣,٨) أضعاف الحد الأدنى في ١٩٨٤.

ثالثاً - يلاحظ أيضاً أن تدهوراً إضافياً حاداً قد طال أيضاً كافة فئات الأجور عام ١٩٨٤ مما يعكس تفاقم الأزمة الاجتماعية في البلاد. فالتصحيحات التي أقرت على الأجور خلال عام ١٩٨٧ لم تكن تتناسب مع الارتفاع الحاصل في مؤشر الأسعار. وعلى سبيل المثال، فإن الحد الأدنى للأجور الذي لم يكن يقل عام ١٩٨٣ إلا بنسبة (٨,٦) بالمئة عن مستواه العام في عام ١٩٧٤ أصبح منخفضاً بنسبة (١٣,٦) في المئة عام ١٩٨٤، وهذا التدهور الحاد الإضافي طال بنسبة أو أخرى مختلف فئات الأجور الأخرى عام ١٩٨٤. ولكن من الملفت أن الفئات الثلاث الأولى كانت أكثر تدهوراً نسبياً من الفئة الرابعة.

نتابع عرض بعض الفقرات الاحصائية، «لقد خسرت الليرة إزاء الدولار منذ بداية عام ١٩٨٦ حتى ١٩٨٦/١١/١٧ ما نسبته (٢٣١) بالمئة وهي نسبة

تقارب مجموع نسب غلاء المعيشة التي لحقت الحد الأدنى للأجور منذ عام ١٩٦٥ وحتى نهاية ١٩٨٥ والتي بلغت (٢٥٤) بالمئة.

ارتفع الدولار بين ١٩٨٦/١/١ وحتى ١٩٨٦/١١/١٥ أي بنسبة قدرها (٢٣١) بالمئة تقريباً في حين ارتفع الحد الأدنى للأجور منذ العام ١٩٦٥ وحتى اليوم بنسب بلغت (٢٥٤) بالمئة وكانت أعلى نسبة حصل عليها الحد الأدنى للأجور في العام ١٩٨٥ والتي كانت في حدود (٤٠) بالمئة.

أصدر وزير العمل في مطلع عام ١٩٨٧ قراراً قضى بموجبه رفع الحد الأدنى للأجور من ٢٢٠٠ ل.ل إلى ٣٢٠٠ ل.ل. أي بنسبة قدرها (٤٥,٤) بالمئة بمفعول رجعي اعتباراً من أول تموز من العام ١٩٨٦. وقضى القرار أيضاً بتصحيح الأجور بنسبة ٤٠٪ على الشطر الأول لغاية (٦٠٠٠) ل.ل. وبنسبة (٣٠) بالمئة ما فوق (٦٠٠٠) ل.ل.

«إن وهن القانون واستباحة المؤسسات وانهيار الحدود تخلّف جميعها حالة من اللامعيارية الاجتماعية لفقدان قدرة المجتمع على ضبط سلوك الأفراد وفقدان الفرد للمعايير الموجهة لسلوكه. ومن المعروف أن اللامعيارية تتلازم مع تفشي الانحراف في كل أشكاله ودرجاته ولهذا فلا عجب أن نجد كل المؤسسات الجانحة مزدهرة في المناطق والأماكن التي تفتقر إلى المعيارية الاجتماعية، السرقات وعمليات السلب والتشليح والتعديات على الأشخاص والأملاك والمؤسسات بدون رادع وهو ما ولد حالة فعلية من وضعية الخطر الاجتماعي. فالمواطن ليس آمناً على ذاته وذويه ومقدراته لا في منزله ولا في خارج المنزل...

يضاف إلى ذلك بالطبع تفشي كل المغريات بالسلوك المنحرف والجانح من إدمان إلى ممارسات لا أخلاقية إلى عمالة وارتزاق. وحين تطغى المعايير الجانحة بهذا الشكل، فإنها تنشر إغراءاتها على قطاعات واسعة من فئات المجتمع. نجد لها في نماذج السلاح والقوة وما يرافقها من سطوة وإغراءات المنفعة والكسب من التصرفات المنحرفة وما يجذبها إليه بشدة لإعطاء وجودها معنى وقيمة.

إن الأضرار التي يحملها التهجير على التكيف الاجتماعي تبلغ حداً

مقلقاً. فالسكن في أحياء مكونة من خليط سكاني لا رابط بينه وكذلك السكن في بنايات قيد الإنشاء أو مساكن بالاحتلال وما يرافقه من ازدحام وفقدان الحرمة...

فهنا تصاب المعايير الضابطة للسلوك بالوهن والتراخي... ولهذا، فإن الأسر المهجرة بهذا الشكل هي في وضعية خطر حقيقي. والأبناء هم ضحايا هذا الخطر. فالأسرة تتعرض للمغريات من الخارج إضافة لتعرضها للأزمات الداخلية خصوصاً في حالة وهن نظام السلطة فيها.. «... هذه الفئات السكانية المهجرة وغيرها مهددة فعلياً بفقدان تماسكها وتوازنها وانهيارها. فاتساع البطالة والتضخم يصعد حالة اللامعيارية الاجتماعية وتكون النتيجة كما نشهد حالياً هروباً من المأزق في السلوك الجانح من ناحية وفي الانكباب على الملذات من ناحية ثانية الخمرة تفشي تعاطي المخدرات والتحلل الجنسي».

«إن الآثار الاجتماعية للحرب مرحلة متقدمة الخطورة الفعلية على الأطفال. على مستوى الانتماء والتنشئة والتوجه المستقبلي». أما الطلاب فإن الدراسة قد أظهرت أن نحو ٢٠٪ يعانون من تأخر تحصيلي لمدة سنتين وتبرز المشكلة بوضوح في الموقف من التعليم، تراخي في أداء الواجبات المدرسية، تشتت الانتباه والعجز عن التركيز وصعوبات الاستيعاب. أما أبرز الظواهر على هذا الصعيد فهي مشاكل الانضباط، كثرة الغياب، تراخي الشعور بالمسؤولية، تدني احترام المعلمين، ازدياد محاولات الغش والانشداد نحو النشاطات الميليشياوية...»[١].

(١) د. مصطفى حجازي: السفير ٨٧/١/٢٦: الانعكاسات الاجتماعية والتربوية للحرب - مقتطفات.

«إتفاق الطائف أو ميثاق الطائف. دستور الجمهورية الثانية كما سماه البعض، هووثائق دستورية دخلت في صلب الدستور اللبناني بعد موافقة المجلس النيابي عليها وهو يقوم على أساس الوفاق والحوار وإعادة بناء لبنان على أسس جديدة. هذا الميثاق الوطني الجديد كما سماه البعض. يحوي على مواد أساسية في بناء الوطن الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات المميزة الاقتصادية والتجارية والأمنية والسياسية مع الجمهورية العربية السورية.

يضاف إلى ذلك إقامة برلمان حيث يتمثل المسلمون والمسيحيون بالتساوي ومن شيوخ يهتمون في دراسة مسألة إلغاء الطائفية وتقديم الاقتراحات إلى مجلسي النواب والوزراء دون الإشارة إلى أية مهلة زمنية محددة. لقد أيد معظم اللبنانيين الاتفاق الجديد وذلك لأنهم ينتظرون الخلاص من الحرب والمدافع والدبابات والمآسي الاجتماعية والإنسانية والخراب والتدمير الجسدي والنفسي وحالة الضياع والقلق والخيبة والإرهاق والانهيار النفسي المزمن والخوف والذعر والشعور بالأسى والمرارة وأمراض الرعب نتيجة القصف والتهجير والجوع والفقر والتوتر العقلي أو ما يسمونه بالتوتر النفسي وحالة الشد المستمر وحالة الدائرة الخبيثة التي يعيشها المواطن. إن الذين عارضوا ميثاق الطائف وخصوصاً بعض الطائفيين الذين يعتقدون أن هناك امتيازات حرموا منها. وكيف يمكن الموافقة على ميثاق جديد يأخذ منهم ولا يعطيهم أية مكاسب سياسية جديدة هؤلاء السادة لا يمكنهم نسيان مراحل الحرب اللبنانية ومراحلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الإنسان والإنسانية والحضارة والإشعاع لهم مصلحة في السلام في لبنان وإن جميع الذين يرفعون شعار الحرية والإخاء والمساواة المحفورة منذ قرون في جامعة باريس لهم مصلحة أيضاً في احترام هذه المبادىء، الذين يحكون عنها في مجالسهم وفي الحفلات والسهرات وكلها تتحدث عن قيم إنسانية نحبها ونعشقها في باريس وغيرها من عواصم العالم المتحضر... ثم نحاول الخلاص منها في لبنان...

في رأينا أن اللبناني أقل عقلانية من الإنسان الغربي. فهناك نوع من

ازدواجية الفكر والرأي والتعبير وكان هناك حقائق ذهنية وعلمية متفرقة دون الاهتمام لجوهر الحقيقة والعلم بكافة أشكاله. إن علمنة النظام السياسي كما يعتقد بعض العلمانيين «لعل العائق الوحيد الجدي أمام تحقيق العلمانية الكاملة، هو قصر النظر والأنانية المتمادية لدى المؤسسة الطائفية ودعاتها أو، مبرريها مع استثناءات محدودة. فإن لوماً كبيراً يصيب الانتلجنسيا اللبنانية في هذا المجال. فهذه الطبقة المثقفة إما أنها ساعدت على جعل الحديث الجدي عن معنى العلمانية ومنافعها حديثاً محظوراً أو شبه محظور أو أنها في حالةٍ أسوأ قد وضعت ألسنتها وأقلامها في خدمة الدفاع عن النظام الطائفي».

«إن مصلحة طائفة أو صوتها لا يمكنهما أن يستنفرا مشاعر الأمة بكاملها. كذلك، فإن مجموع المصالح والأهداف المتناقضة لكل الطوائف لا يشكل مصلحة أو هدفاً قومياً وطنياً مشتركاً كما ثبت ليس في السنوات الأربع عشرة الأخيرة فحسب، وإنما عبر تاريخ لبنان الحديث بأجمعه. بالرغم من أن اتفاق الطائف هو اتفاق وفاق وسلام وحوار. وان البلد كان يتأرجح بين شفير الهاوية ومهاوي الهلاك السياسي والاجتماعي. نقرأ لبعض الأقلام هجوماً صارخاً وكلمات وسهاماً ورشقات متوالية ضد ميثاق الطائف. ذكر رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية في بيروت ما يلي: «نحن نحمّل كل الذين وقّعوا اتفاق الطائف وكل الذين وافقوا عليه مسؤولية ما يحدث في لبنان ولن نقبل إلا بعلمنة الدولة نظاماً عصرياً لنا حيث يكون الحق لكل لبناني أن يتسلم أي مركز مسؤول في الدولة... لا بد من إسقاط هذه المزرعة وإحياء كلمة الشعب».

إن الأمور تقاس بمنطق النسبية وليس بمفاهيم مثالية غير قابلة للتحقيق إن مبدأ التوافق السياسي واتخاذ الاجراءات العملية لدعم التوافق، نذكر منها حل الميليشيات وفكرة نزع السلاح وتأمين سيطرة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية وتطبيق القرار ٤٢٥، واستلام المرافىء والمؤسسات التابعة إلى الدولة، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي وقع لبنان تحت أنيابها وكادت أن تدفع به إلى حالة الانهيار الشامل. وحالات التعثر والإفلاس لبعض المصارف هي إنذار جدي بحالة من الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب معظم اللبنانيين. وأصبحت حالتهم النفسية تتراوح

ما بين الكآبة والخوف الدائم والمستمر على أرصدة العمر بالإضافة إلى حالة توقع المزيد من الانهيار الذي أصاب اللبنانيين بحالة من القلق والهلع والتفكير الدائم بمآسي الوضع الاقتصادي الذي ينتظر لبنان. والمآسي الاجتماعية المخيفة والمذهلة التي أصابت اللبنانيين. فأصبحت حياتهم جحيما لا يطاق إذ أن قيود الحيرة والاضطراب أدمت قلوبهم وجعلت الحسرة أمام المشاكل الاجتماعية متراكمة منذ أمد بعيد وما تزال معلقة بدون حل. في هذه الأوضاع الأمنية المعقدة والخطرة والزلازل الاقتصادية والاجتماعية برز مشروع ميثاق الطائف.

هذه أمور معروفة ولا تخفى على أحد من اللبنانيين الذين عاشوا مآسي الحرب اللبنانية.

هناك فريق من العلماء يعتقد بأن استمرار حالة التوتر النفسي الشديد الذي يتجاوز علامة الخطر تستوجب العلاج. ومن العلامات الأخرى للتوتر الشديد سرعة الغضب والانفعال وعدم الصبر وحدة الطبع وفقدان اللذة في العمل والرغبة الشديدة في تعاطي الكحول والمخدرات والشعور بالحزن والضيق وعدم القدرة على التحكم في حركات أجزاء الجسم المختلفة... وقد تتأثر بالتوتر العصبي أيضاً أعضاء معينة من الجسم فينتج عن ذلك عسر الهضم أو سرعة دقات القلب أو صداع في الرأس... كما أن هناك علامات وأكثرها شيوعاً هو شعور الشخص المستمر بأنه مرهق عقلياً. وهذا الارهاق العقلي يولد عدم القدرة على الاسترخاء والنوم. وهذا بدوره يزيد حدة الارهاق فتبدأ من هنا ما نسميه (الدائرة الخبيثة) التي يصعب الفكاك من أسرها.

إن حالة الحرب، وحالة القتال، واستعمال أسلحة الميدان التي تخترق الأذان وساحات القتال الرهيبة كل ذلك يعكس حالة نفسية خاصة تعرض المقاتلين إلى التوتر العصبي الشديد. ولا نريد الكلام عن حالات الانهيارات العصبية في ساحات الحرب لأنها لا تخفى على أحد أيضاً.

ولكي لا ننسى وتبتعد عنا الذكريات نشير إلى ما ورد في جريدة «لوموند» الفرنسية بقلم ـ نيقولا بو ـ: «هناك ما يقارب من (٨٠) حركة مسلحة

تموّل بدرجة أو بأخرى من الخارج. وهي تستجيب لدى الشبيبة المسلحة لحاجة مزدوجة الحاجة إلى اللجوء في هذه المرحلة المضطربة إلى طائفة أو حتى للحؤول دون الدخول في التشرذم ثم الحاجة الاقتصادية البحتة لتأمين ضرورات الحياة. لقد تحول السلاح إلى مهنة. إضافة إلى ذلك، فإن الانتماء لهذه المجموعات المسلحة يسمح بفرض الخوات من دون أن يترتب على ذلك أي عقاب فكم من السيارات سرقت من بيروت الغربية باسم الثورة والامبريالية...».

... هناك فتاة واحدة من بين كل ثماني فتيات وتقريباً نحو نصف الشبان شاركوا في القتال... نتيجة أخرى من نتائج أزمة الشباب، وهي أن سكنهم هو خارج العاصمة بيروت نظراً إلى الارتفاع الرهيب في إيجارات السكن. حتى الزواج نفسه صار مشكوكاً بوقوعه.

هذه «المشاهد» السريعة الموجزة تختصر واقعنا الأمني والنفسي والاقتصادي والاجتماعي في أيام الحرب.

إن الذين يفكرون ولو في ـ دخيلة أنفسهم ـ بالعودة إلى شريعة الغاب وذبح السكان الآمنين في المناطق وإنكار مواثيق السلام والوفاق والحوار هم قتلة لبنان واللبنانيين.

المعاهدة اللبنانية ـ السورية[1]

حسب بنود اتفاق الطائف وبتأييد عربي ودولي قامت المعاهدة اللبنانية السورية التي سميت بمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق. لقد تم توقيع المعاهدة في قصر الشعب في دمشق بين الرئيسين إلياس الهراوي وحافظ الأسد. المعاهدة تحتوي على نصوص تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والمصالح المشتركة في ميادين التبادل التجاري. وهناك مشاريع وصيغ تنفيذية قانونية تنبثق عن المعاهدة فيما بعد.

لقد ذكر أحد رؤساء الوزارة السابقين: «كما تمر العروبة من دمشق إلى بيروت كذلك تمر العروبة من بيروت إلى دمشق».

إن المعاهدة هي عمل وإنجاز تاريخي لا ينكر. وأن التأييد الدولي للمعاهدة هو الذي ساعد في تخفيف التشنجات الطائفية وحصرها في زاوية المتطرفين. أما النقد الخفي للمعاهدة من الأوساط الطائفية المتطرفة بقي محصوراً ضمن جدران وأبواب مغلقة.

مقدمة الدستور
تعديل ١٩٩٠

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية ملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

ورد في الفصل الثاني في حقوق اللبنانيين وواجباتهم.

المادة ٩: حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

الباب الثاني

السلطات (مقتطفات)

الفصل الاول - أحكام عامة:

المادة (١٩): ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعشرة أعضاء من مجلس النواب وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

الفصل الثاني - السلطة المشترعة (مقتطفات):

المادة (٢٤) تعديل ١٩٩٠: يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي. توزع المقاعد

النيابية وفقاً للقواعد التالية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج - نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية ولمرة واحدة تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني ويحدد قانون الانتخاب وثائق تطبيق هذه المادة.

الفصل الثالث

السلطة الاجرائية

أولاً - رئيس الجمهورية (مقتطفات):

المادة (٥٣) تعديل ١٩٩٠:

١ - يترأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢ - يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣ - يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤ - يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ - يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٦ - يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٧ ـ يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٨ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

٩ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٠ ـ يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١١ ـ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

الخطف... أبشع نتائج الحرب.

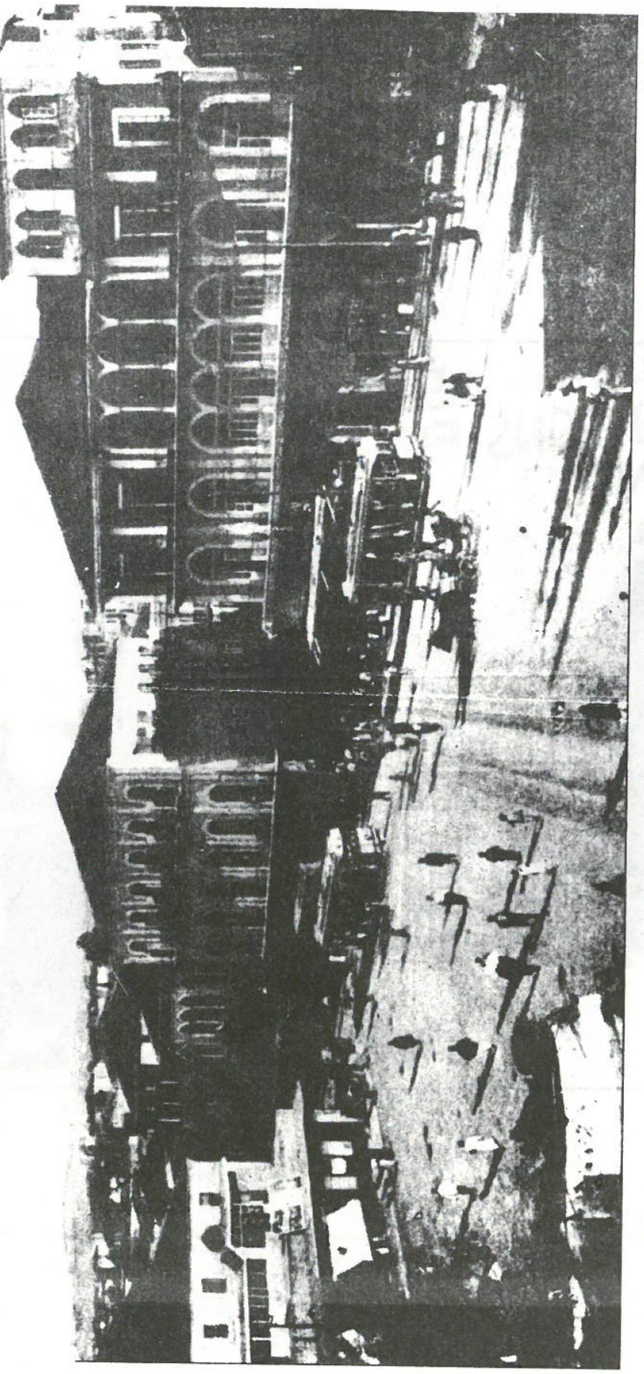

بيروت في مطلع القرن العشرين

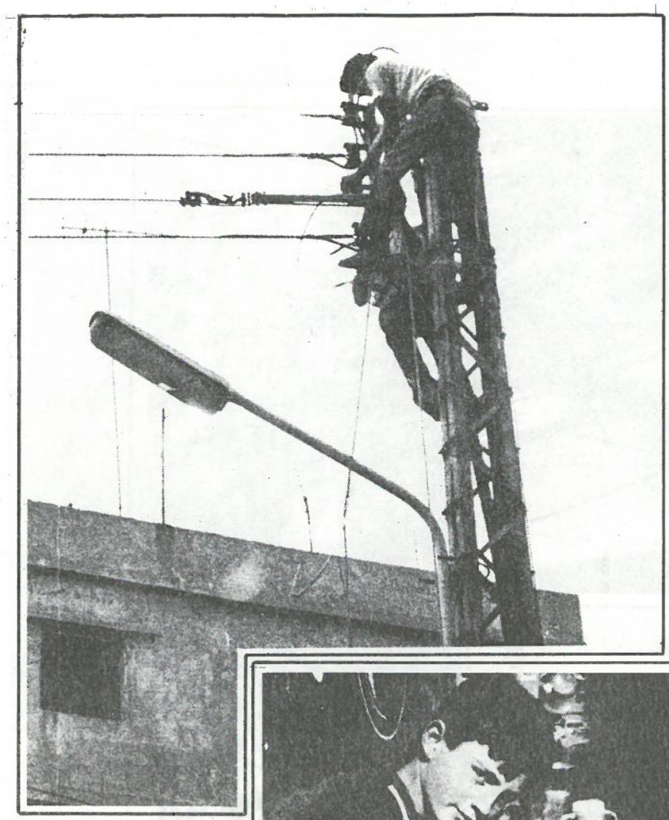

أزمة كهرباء..
في بلد
الإشعاع والنور

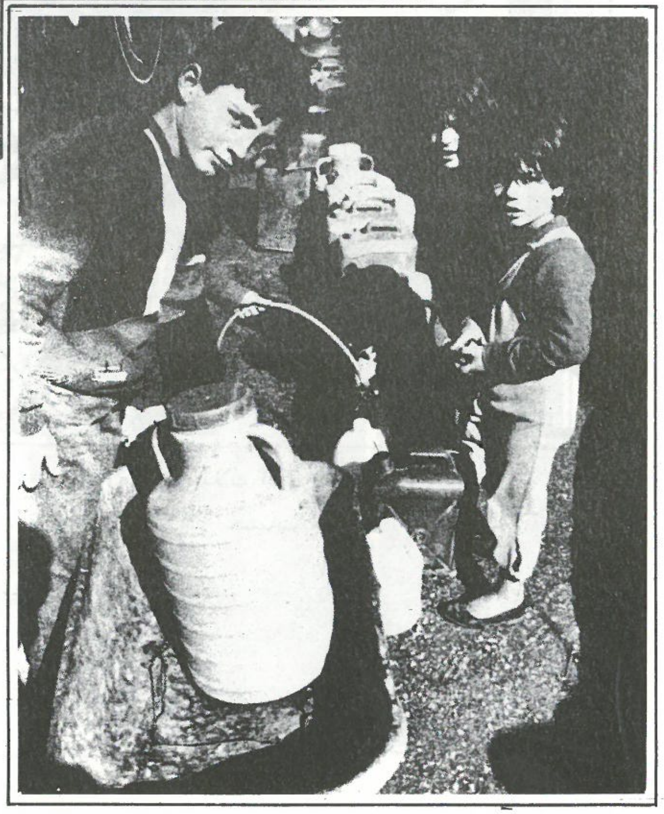

أزمة مياه...
في بلد الينابيع
والأنهار

المراجع

المراجع العربية

- تقرير غرفة التجارة والصناعة الاقتصادي والاجتماعي أيار ١٩٩٠.
- تقرير غرفة التجارة والصناعة عام ١٩٨٩ عن المداخيل حتى عام ١٩٨٨.
- الطبقات الاجتماعية في لبنان كلود دوبار - سليم نصر - بيروت -
- الجداول الاحصائية العامة.
- «تحديث التربية في لبنان» كتاب الذكرى السنوية العاشرة - ندوة الدراسات الانمائية.
- «لوموند» بيير دُووين ١٩٧٧/٣/٨، القوة ظاهرة اقتصادية.
- تقرير وزارة التصميم عام ١٩٧٠.
- أوراق العمل الخاصة بمطالب الطوائف اللبنانية.
- بحث احصائي قامت به مؤسسة ماس عن منطقة بيروت المدينية ورفعت نتائجه إلى المسؤولين في تشرين الثاني ١٩٨٦.
- تقرير اللجنة الاجتماعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان/ ١٩٩٠.
- ندوة أبحاث مؤتمر إنماء الشمال (سلسلة محاضرات ألقيت في عاصمة الشمال عام ١٩٧٧).
- منشورات هيئة الأمم المتحدة المنظمات التابعة - المؤتمرات السنوية

والتقارير الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة والمندوبين الاختصاصيين.
- إدوار موروسيير، الفكر الفرنسي المعاصر منشورات عويدات - بيروت - باريس ١٩٧٨.

المراجع الأجنبية

1 - Celso - Furtado, Dévelopement et sous - dévelopement & Presses Universitaires de France.
2 - Ganagé (Elias), Economie du dévelopement.
3 - Buquet, L'optimum de la population
4 - Buquet, Les Caractères Contemporains du Salaire.
5 - Perroux (Francois):
— Les comptes de la nation.
— Le revenu National.
— Salaire et Rendement.
6 - La croissance économique (conférences), Universite de Paris.
7 - J. Marehal et J. Le Cailiou. La Répartition de Revenu National. V, (vol.1).
8 - Le Liban Moderne Pierre Lyauty Guillard, Paris.
9 - A.B.C Omnibus Survery (Statistiques).
10 - Economie Politique Raymond Barre, Tome II, Paris.
11 - La charriere . Commerce Extérieur et sous - Dévelopement

A.956.92044.F157h.c.1
فحص، عدنان
الحرب اللبنانية (اسباب ونتائج)
Lebanese American University Libraries
BE10019543

Date Due

19 DEC 1996
27 APR 1999
23 APR 2001
09 MAY 2001
07 DEC 2002
01 SEP 2004
13 DEC 2004
19 MAR 2009

A
956.92044
F157h

المحتويات

مقدمة الناشر ٥
مقدمة المؤلف ٧

الفصل الأول

نظرة اجتماعية عامة ١١

الفصل الثاني

الواقع الاجتماعي ومميزاته ـ أراء وأفكار ١ و٢ .... ١٢
الواقع الاجتماعي والسياسي ـ لمحة تاريخية ٥٤

الفصل الثالث

العوامل الاقتصادية والاجتماعية ـ لمحة عامة ٦٩

الفصل الرابع

النقد اللبناني : الواقع والأمنيات ٨١
تقرير صندوق النقد الدولي (ملحق) ١١٣
اتفاق الطائف ١٥١
المراجع ١٥٥